
لمحات موجزة في
أصول علل الحديث
تأليف
أ. د. نور الدين عتر
دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

لمحات موجزة في

أصول علل الحديث

الطبعة الأولى
لدار السلام
١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م

عتر ، نور الدين .
لمحات موجزة في أصول علل الحديث / تأليف نور الدين عتر . - ط ١ - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٣م .
١٧٦ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ٥ ٠٩٢ ٧١٧ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الحديث ، علل.
أ - العنوان .
٢٣١,٣

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٦٣٩٨٦١ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

لمحات موجزة في

أصول علل الحديث

تأليف
أ. د. نور الدين عتر

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَــدِّمَة

الحمد لله خالق الأرض والسموات، جاعل الأسباب والمسببات، وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المخلوقات، وعلى آله وأصحابه ذوي الفضائل والمَـكْرُمات.

أما بعـد:

فإن البحث عن علل الأشياء فطري في الإنسان، وكلما خفيت وأعوزت للبحث كان كشفها غالباً أكثر فائدة وأهم أثراً وأعظم موقعاً. وإنَّ من أعظم العلل في البحث العلمي العللَ الواردة في الأحاديث النبوية؛ وذلك لجلالة شأنها، وخفاء موقعها، فكانت الحاجة ماسة للتعرف بها، وبيانِ أقسامها وأنواعها، وأحكامها، وطرق اكتشافها.

وهذه وجازة مختصرة جداً نقدمها لطلاب علمها؛ رجاء انتفاعهم بها على إيجازها، أَلَّفْتُها من نصوص أئمة العلم في تأصيلها، واعتمدتُ على ما سبق لي من بحوث في علوم الحديث، والتعليقِ على شرح العلل لابن رجب، وكتابي إعلام الأنام شرح بلوغ المرام، لما أني عُنِيت فيه بجانب العلل في دراستي، وبجوانب التطبيق لقواعد المصطلح، فتوفرت لي المادة، وقمت بجمعها هنا وحسن الإفادة منها في هذه الدراسة لأصول علم العلل.

وكان الشروع في إعدادها منذ عام ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م، لدى افتتاح شعبة الحديث للدراسات العليا في كلية الشريعة، رجاءَ تسهيل بحثها وتقريبه للطلبة، وما زلت أستكمل وأعدّل، حتى رأيت أنه آن الآوان لإخراجها.

وفقنا الله تعالى وقارئ هذه الدراسة إلى مرضاته، واتّباع كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ.

كتبه

أ. د. نُورُ الدِّين عِتْر

خادم القرآن وعلومه والحديث وعلومه

تقسيم الكتاب

- **الفصل الأول:** التعريف بعلم العلل.
- **الفصل الثاني:** أسباب العلة.
- **الفصل الثالث:** طرق اكتشاف العلة.
- **الفصل الرابع:** أنواع العلة.
- **الخاتمة.**



الفَصْلُ الأوَّلُ

التعريف بعلم العلل

- **المبحث الأول:** تعريف العلة وعلم العلل، وأهميته.
- **المبحث الثاني:** تاريخ علم العلل والتصنيف فيها.
- **المبحث الثالث:** صور تطبيقية من العلة.

ٱلْمَبْحَثُ ٱلْأَوَّلُ

تعريف العلة وعلم العلل

تعريف العلّة :

أولاً : في اللغة : للعلة في اللغة معانٍ ، منها[(١)] :

المرض : ومنه اعتل فهو عليل .

والحَدَث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول .

وتوضع موضع العذر ففي المَثَل : لا تَعْدم خَرْقاءُ عِلّةً . يقال هذا لكل معتل، ومعتذر، وهو يَقدر .

والسبب : هذا علّة لهذا . أي سبب .

ثانياً : في الطب : العلة : المرض[(٢)] .

---

(١) انظر لسان العرب لابن منظور، (ط ٣، بيروت، صادر ١٩٩٤) : ١١/ ٤٦٧ وما بعدها .

(٢) وذلك نحو ما نجد في كتاب: تقاسيم العلل لأبي بكر الرازي محمد بن زكريا (ت٣١٣هـ) وهو مطبوع في معهد التراث العلمي العربي بحلب ١٩٩٢م بتحقيق وترجمة الدكتور صبحي محمود حمامي. وتنبغي الإشارة إلى أن العلة لم تعد مصطلحاً شائعاً في حقل الطب اليوم وذلك لغلبة المصطلحات الأجنبية .

ثالثاً: في النحو: العلة عند النحويين: السبب المُوجِب[1]. أي موجب لحكمٍ نَحْوِيٍّ. كقول أبي إسحاق الزجّاج في تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول: «إنما فُعِل ذلك للفرق بينهما... فرُفِعَ الفاعلُ لِقلّته ـ أي لأنه ليس للفعل إلا فاعل واحد ـ ونُصِبَ المفعول لكثرته ـ أي لأنه قد يكون للفاعل أكثر من مفعول ـ وذلك ليقِلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثرَ في كلامهم ما يستخِفُّون»[2].

رابعاً: في الفقه وأصوله: هي المعرِّف للحكم[3]. فعِلل الشرع معرِّفات، والمؤثر إنما هو خطاب الشرع.

خامساً: عند المتكلّمين: هي ما أوجب الحكم بنفسه. فالعلة ما يحصل الشيء به، ويكون به المعلول[4].

سادساً: عند المحدِّثين: هي سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقدح في صحّته مع أن ظاهره السلامة منه[5].

الجامع بين هذه التعاريف:

والمدقق بين هذه التعاريف يجد أن ثمة رابطاً يجمع بينها جميعاً، وذلك يرجع إلى أن **المعنى الاصطلاحي في كل اختصاص هو المعنى**

---

(١) كما يستفاد من كلام ابن جني في الخصائص له، تحقيق محمد علي النجار: ١/ ١٦٤ و٤٨. هذا وقد قسم ابن جِنّيّ علل النحويين إلى علة موجبة، وعلة مجوزة، وقال في الثانية: «هي في الحقيقة سبب يُجَوِّزُ، ولا يوجب»: ١/ ١٦٤.

(٢) الخصائص لابن جني ١/ ٤٩.

(٣) البحر المحيط للزركشي: ٧/ ١٤٣، ط ١ القاهرة: الكتبي ١٩٩٤.

(٤) انظر المرجع السابق: ٧/ ١٤٥ ـ ١٤٧.

(٥) منهج النقد، لنور الدين عتر ص ٤٤٧، ط ٣. دار الفكر بدمشق ١٩٨٥، ونحوه في علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٠، تحقيق نور الدين عتر، ط. دار الفكر بدمشق ١٩٨٦. وانظر سائر المراجع.

اللغوي وزيادة، وأنه لا بد من وجود مناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

والمعنى الجامع المشترك بين هذه التعاريف هو التأثير. فالمرض علة مؤثرة في المريض، تقعد به عن ممارسة نشاطه المعهود، **والسبب** ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم، **والداعي** إلى فعل شيء مؤثر في الفاعلِ، وإيجادِ الفعل منه، نحو: علة إكرامي لزيد مجيؤه إليَّ، **وعلَّله** بالشيء شَغَله عن شغله الأول فهو مؤثر فيه، وكذلك **العلة** عند الأصوليين بمعنى **السبب** يلزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم، فهي العلامة الدالة على وجود الحكم، **والعلة: السبب الموجِب** كما هي عند المتكلمين والنحويين، فلا بد لكل مسبَّب من سبب. والذي أوجب رفع المبتدأ الابتداء به، **والعلة** عند المحدثين هي الأمر القادح في صحة الحديث فهي مؤثرة فيه.

ثم قد **يكون التأثير تأثيرَ ضعف** كالمرض، والشغل الثاني الذي ثنى المشغول عن شغله الأول وأضعف من صلته به. والعلة في الحديث ما يقعد به عن القبول والاحتجاج.

وقد تكون العلة تفسيراً لوجود الشيء، وهو ما رُكِز في الطباع البشرية السؤال عنه. فعلة ضعف المريض وشحوب وجهه وجودُ المرض، وعلة وجود الإكرام من زيد مجيء عمرو، وعلة شغل المشغول عن شغله الأول طروُّ شغل ثانٍ شغَله عن الأول، وعلة حرمة الخمر وجود الإسكار، وعلة عدم قبول الحديث مع أن ظاهرَه الصحةُ وجودُ قادح خفي.

خصوصية تعريف المحدثين:

غير أن لتعريف المحدثين خصوصيةً واضحةً تبدو من خلال حدّ العلة عندهم، وذلك أن العلة عندهم: أمر غامض قادح في صحة الحديث مع أن

ظاهرَه السلامةُ منه ، بخلاف العلة عند سائر مَن ذكرنا فأن ظاهر الأمر وجود علة وليس السلامةَ منها ، فمَن ينظر إلى المريض يدركْ مرضه غالبا ، ومن ينظر إلى وجود النهار يدركْ وجود الشمس ، ومن ينظر إلى انشغال زيد عن أموره يدركْ انشغاله بأمر آخر ، ومن ينظر إلى حرمة الخمر يدرك وجود الإسكار فيه ، وهكذا .

التوسع في مفهوم العلة :

هذا ومفهوم العلة لا يقف عند ما ذكرنا، فالمتقدمون توسّعوا في الاستعمال لمصطلح «علة»، يقول ابن الصلاح[(١)] :

«ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من[(٢)] باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرِجةِ له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعةِ من العمل به على ما هو **مقتضى لفظ العلة في الأصل**، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ، ونحوِ ذلك من أنواع الجرح».

وهذا الذي ذكره ابن الصلاح ظاهرة عامة في كتب العلل، الأمر الذي يدل على أن أئمة هذا الشأن توسعوا في الواقع العملي في معنى العلة ومعنى الحديث المعلل. وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث[(٣)] .

ثم إن بعضهم[(٤)] أطلق اسم العلة على **ما ليس بقادح** من وجوه الخلاف، نحو إرسال مَن أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى

---

(١) في علوم الحديث ص ٩٢ .

(٢) من هنا بيانية، أي الذي هو .

(٣) في علله الصغير: ١/ ٨، تحقيق نور الدين عتر، مع شرحه لابن رجب، ط البيروتي بدمشق ١٤٢٩ هـ .

(٤) هو الخليلي في الإرشاد: ١/ ١٦٠ ـ ١٦٣ .

قال: مِن أقسام الحديث ما هو **صحيح معلول**، كما قال بعضهم: مِن الصحيح ما هو **صحيح شاذّ**، والله أعلم»[1].

الحديث المُعَلُّ:

هو الحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحّته، مع أن ظاهره السلامة منها. كذا قال ابن الصلاح.

والأولى أن نقول: هو الحديث الذي اطُّلِعَ فيه على سبب يقدح في صحته، مع أنَّ ظاهره السلامة منه[2].

تعريف علم العلل:

علم العلل هو علم بالقواعد التي تُكْتَشفُ بها الأسباب الخفية القادحة في صحة الحديث وأحكامها.

ولما كان البحث في هذا العِلْم يكتنفه الغموض، كان أجلَّ معارف المحدثين وأعلاها شرفاً. تظهر فيهِ عظمتهم، وعظمة نهجهم النقدي الذي

---

(١) علوم الحديث ص٩٢. ومن هنا كان قول بعضهم في تعريف الصحيح: «لا يكون فيه شذوذ ولا علة» غير جيد، وليعدل هكذا «ولا يكون شاذاً ولا مُعَلاًّ».

(٢) وذلك لئلا يتكرر المُعَرَّف في التعريف. ويقال للحديث المُعَلِّ: الحديث المُعَلَّلَ، والحديث المعلول. قال ابن الصلاح (ص٨٩): «وذلك مرذول عند أهل العربية واللغة». وقال ابن منظور في اللسان (١١/ ٤٧١): «والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول في مثل هذا كثيراً. قال ابن سيده: وبالجملة فلست منها على ثقة، ولا ثَلَجٍ؛ لأن المعروف إنما هو أعلَّه الله فهو مُعَلّ، اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم: مجنون ومسلول، من أنه جاء على جَنَنْتُه و سَلَلْته، وإن لم يُستعملا في الكلام استُغْني عنهما بأَفْعَلت؛ قال: وإذا قالوا: جُنّ، وسُلَّ فإنما يقولون: جُعِل فيه الجنون والسِّلّ، كما قالوا: حُزن وفُسل». اهـ. هذا وتعريف المعل أغلبي؛ لأنهم قد يُعِلُّونَ بأشياء ظاهرةٍ غير خفية ولا غامضة كالإرسال، وفسق الراوي، وضعفه. كما سبق بيانه أعلاه.

يبلغ الأعماق السحيقة، ليستخرج ما فيها من آفة تضعف الحديث، وتزيل عن حقيقة الضعف قشرة الصحة الظاهرة التي تستره[1].

أهمية علم العلل وفوائده:

١ ـ تبدو أهمية علم العلل من أصل جلي معلوم لطالب الحديث، هو أنه يُشترط لقبول الحديث سلامته من العلة القادحة، وذلك يوجب الاعتناء بهذا العلم ومطالعة المصنفات فيه تأصيلاً لقواعده، أو تطبيقاً بكشف علل الأحاديث في المصنفات التي تعرض لها.

٢ ـ وتبدو هذه الأهمية أيضاً من موضوع علم العلل، وهو كشف القوادح الخفية، وإماطة اللثام عن ضعف ما ظاهره القبول، وذلك مهم جداً.

٣ ـ كذلك فإن من أهمية علم العلل بحثُ أسباب العلة وطرق الكشف عنها، وذلك في بحوث متشعبة دقيقة، لا يُعْرَضُ لها في مصطلح الحديث، أوضَحْتُ مهمات منها في كتابي هذا، وَجَلَوْتُها بما يجعلها ميسَّرة للقارئ إن شاء الله تعالى.

ولهذا قال ابن الصلاح[2]: «اعلم أن معرفة علل الحديث من أَجَلِّ علوم الحديث وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب».

ويقول الحافظ ابن رجب[3]: «ففي التصنيف فيه، ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً».

٤ ـ إن علم العلل بمعناه العام المتوسع هو الميدان العملي لتطبيق

---

(١) منهج النقد ص ٤٤٧.
(٢) علوم الحديث: ٩٠.
(٣) شرح علل الترمذي: ١/ ٤٢.

قواعد علوم الحديث ؛ لذلك نجد في مصادر علل الحديث كثيراً من القوادح الظاهرة ، والجرح الظاهر ، وبهذا تتحقق فائدة علم المصطلح كاملة ، إذ جمع بين النظرية في كتب علوم الحديث ، والتطبيق في كتب علل الحديث.

٥ - إن علم العلل بمعناه الخاص الاصطلاحي ، الذي يكشف القوادح الخفية هو ميدان عَمَلِيٌّ لأصول علم الحديث في مجال خفي ، تتم به فائدة علم الحديث ، إذ يشمل أنواع القوادح الظاهرة والخفية.

٦ - إنه يدل على غاية **عمق المحدثين في منهجهم النقدي** ، لما أنهم لم يكتفوا بالاتصال والعدالة ، والضبط ، وما فيها من دفع القوادح الظاهرة ، بل إنهم غاصوا في العمق ؛ لكشف حقيقة ما وراء القِشْرَةِ الظاهرة ، مما قد يقدح في الحديث من العلل.

٧ - إن علم العلل يَشْحَذُ ذهنَ المحدث ، إذْ يُنَمِّي فيه موهبةَ الذكاء الحادّ ، وعمقَ النظر والبحث العلمي.

إنّ عالمَ العلل يواجه كثرة الحديث النبوي ، وكثرة كلام الصحابة والتابعين ، وفتاواهم وتفسيرهم للقرآن فضلاً عن تابعيهم ومن بعدهم ، ويواجه كثرة الرواة ، وتنوع أحوالهم ومذاهبهم وأغراضهم ، وما طرأ عليهم بسبب التحول من شباب إلى شيخوخة ، ومن أسفار ورحلات ربما ابتعدوا فيها عن كتبهم ، كذلك تنوع طرق التحمل للحديث وأدائه ، ومراتب الرواة في الضبط ، وملازمة الشيوخ. . . وغير ذلك كثير لا يتسع المجال لبسطه ، يجعلُ لعلمِ العلل فوائد كثيرة ، ويكسبه أهميةً عظيمة في علم الحديث وفهمه وأهدافه وتطبيقه. لذلك تواتَرَتْ شهادات الأئمة بأهميته وضروة الاعتناء به [(١)].

(١) انظر علوم الحديث وشرح العلل الموضوعين السابقين ، ونكت ابن حجر على ابن=

فَلْيَكُنْ ذلك درساً لكل محبٍّ للحديث النبوي ، أن يُعِدَّ نفسَه لهذه المنزلة العالية الفاضلة ، بكثرة الدأب ، وتحصيل أصول هذا العلم والتعمق في تطبيقاته في كتب العلل.

وأسأل الله تعالى وأتوسَّل إليه أن يكون هذا الكتابُ مِنارةً في هذا الطريق ، وبالله التوفيق ، ومنه القبول.

* * *

= الصلاح: ٢/ ٧١١ ومعرفة علوم الحديث: ١١٢ وفتح المغيث: ١/ ٢٣٦ وتدريب الراوي: ١/ ٢١٠ ـ ٢١٣ وشرح مسلم للنووي المقدمة: ١/ ١٦٣ وغيرها من مصادر علوم الحديث. وانظر (علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام) للأستاذ إبراهيم بن الصديق: ١/ ٤٣ ـ ٤٦ وابن رجب الحنبلي ومنهجه في علل الحديث للدكتور حسين الحسين رحمه الله: ١/ ٢٣٢ ـ ٢٤٠.

المَبْحَثُ الثَّاني

تاريخ علم العلل

لعلنا لا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا إن علم العلل هو أول ما نشأ من علوم الحديث في الإسلام، بل إنه النواة التي نبتت منها دوحة علوم الحديث في الإسلام.

ذلك أن نقد الروايات بدأ منذ عهد الصحابة الأوّل رضي الله عنهم، وكان عصرهم عصر العدالة، ولم تكن ثمة سلسلة إسناد، فلم يكن ثمة حاجة لنقدٍ إلا للتثبتِ من صحة نقل العدل الضابط وهو هنا الصحابي.

وقد عني الصحابة بذلك ونقدوا المرويات بعرضها على الكتاب والسنة المعلومة لهم، وحكم مجتهدوهم على أحاديث بالوهم فيها؛ نتيجة بحثهم بهذه الطريقة النقدية.

كما أنهم نبهوا على ما وقع لبعضهم من وهم نادر لسبب ما، مثل حضور الراوي مجلس النبي ﷺ متأخراً.

لكن ذلك كان قليلاً نادراً؛ لِمَا كانوا عليه رضي الله عنهم من الإتقان والاحتياط في الرواية والإقلال منها، حتى إن أكثر مكثر منهم لم تزد أحاديثه ما صح منها وما ضعف ومع التكرار على ٥٤٠٠ حديثٍ وهو أبو هريرة رضي الله عنه.

ثم جاء التابعون فسلكوا سبيل الصحابة في التحري والنقد، وفي

عهدهم كثرت الفتن وتعددت الفرق فازدادت الحاجة للنقد، وكان من أعلامهم في ذلك الإمام محمد بن سيرين (ت١١٠ هـ) ثم بعده أعلم الحفاظ في زمنه محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت١٢٥هـ)[١]. فقيه حافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وكان يُمْلي على تلامذته أشياء من نقد الأحاديث وإعلالها، والكلام في الرواة، وأصولها في ذلك.

وهكذا استمرت الجهود ونَمَت، وتشعبت البحوث في إعلال الأحاديث، حتى كان القرن الثالث عصر التدوين، فكان التدوين في علل الحديث من أول ما عُنِيَ به الأئمة، كما يُعرف من إحصاء ما ذكر من ذلك.

التصنيف في علل الحديث:

لما كان علم العلل يبحث عن القوادح الخفية في الأحاديث التي ظاهرها الصحة فقد شغل هذا العلم اهتمام العلماء شغلاً عظيماً؛ لخطورة موضوعه، وهو الاحتياطُ لحديث النبي ﷺ، وصيانتُهُ، لِيُقَدَّم إلى الأمة نقياً من أي شائبة، ومن هنا كان فضلُ البحث فيه والتصنيف شأنَ جهابذة المحدثين الحفاظ، واختصاصَ الأئمة من النقاد، وكثرت المؤلفات وتعددت، حتى إنه ليصعب حصرها في هذا المقام.

وقد عمد الكاتبون عن المؤلفات في العلل إلى إحصاء الكتب التي تحمل في عناوينها مادة (علل)، فكان تعريفهم بهذا الجانب قاصراً مختلاً؛ لأنهم لم يحصلوا على هذه المؤلفات من اشتغالهم بالعلم، إنما جمعوها من الفهارس، وهي عاجزة أن توافي الباحث بما يريد.

ومن هنا وبحكم اشتغالي بهذا العلم الشريف، فقد توصلْتُ إلى تصنيف جديد للمؤلفات في علل الحديث، أقدمه للباحثين لعله يكون أساساً يُبْنى عليه ويُستكمل بإذن الله تعالى.

---

(١) وقيل توفي قبل ذلك بسنة أو سنتين.

التوسع في كتب العلل وفائدته :

ولا بد قبل الدخول في هذا الغرض أن ننبهك قارئَنا الكريم إلى أمر مُهِمّ، سبق أئمة العلم إلى التنبيه عليه، ذلك هو أنهم لا يقتصرون في المؤلفات في العلل على إيراد العلل بمعناها الاصطلاحي الذي عرفته، وهو القوادح الخفية، بل يذكرون فيها القوادح الخفية والجلية، بل يذكرون ما ليس بقادح، ولعلهم قصدوا استكمال ما يتعلق بالعلل، وهو القادح الجلي، وما يُظَنُّ قادحاً وليس بقادح ؛ لكونه غير مؤثر في صحة الحديث.

والحقيقة أنه بهذا التوسع تحتل هذه المؤلفات مكانة أعظم في الأهمية؛ لأنها أصبحت بهذا الشمول ميداناً تطبيقياً لقوانين الحديث كلها؛ ما يتعلق بالسند ورجاله، والمتن وأحواله، وما هو مشترك بين السند والمتن، وذلك ما غفل عنه محققو هذه الكتب ومخرجوها، فلتتوجه الأنظار في التعليق على كتب العلل الوجهة التحليلية، التي تُعْنَى ببيان التطبيق لأصول علم الحديث، وعلم العلل، وبيان موضع العلة وحكمها، وسببها، وطريق اكتشافها، وبذلك يسهل الانتفاع بهذه المصادر؛ لتكون عاملاً فعالاً في تخريج الخبراء في هذا العلم الشريف.

أولاً: المصادر الخاصة بالحديث وعلله :

أ ـ مصنفات في العلل عامةً :

صنف أئمة علماء الحديث في هذا الفن كتباً كثيرة حافلة، نذكر منها هذه المصادر :

١ ـ التاريخ والعلل، ليحيى بن معين (٢٣٣ هـ) رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدوري، حققه وعلق عليه صديقنا المفضال العلامة الدكتور أحمد محمد نور سيف حفظه الله.

٢ ـ العلل، لعلي بن عبد الله المديني (٢٣٤ هـ). ولابن المديني كتب كبيرة في العلل ومتعددة، طبع منها جزء صغير في المكتب الإسلامي سنة ١٣٩٢هـ برواية تلميذه الثقة: محمد بن أحمد المعروف بابن البراء، وحققه الصديق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. ويمتاز هذا الكتاب ببعض أصول في علم العلل وطبقات الرواة في مختلف الأمصار، ومَن يدور عليه الإسناد من عصر الصحابة إلى عصر ابن المديني[١].

٣ ـ العلل، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ):

وقد روى عدد من تلامذة الإمام أحمد تآليف جمعوها من كلامه، طبع منها كتابان:

العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله عنه.

والجامع في العلل ومعرفة الرجال رواية ابنيه عبد الله وصالح، وتلميذيه المرُّوزي والميموني كلهم عنه.

٤ ـ العلل للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، ويوجد كثير من علم البخاري في علل الحديث في جامع الترمذي، وفي العلل الكبير للترمذي أيضاً، فلعل طائفة منه من علل شيخه البخاري، وقد صرّح الترمذي بأن كثيراً مما ذكره في جامعه من العلل والرجال مما سأل عنه محمد بن إسماعيل البخاري.

٥ ـ التمييز، للإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)[٢]:

ألفه كما بين في مقدمته لسببين: بيان أن جرح الرجال ليس غيبة،

---

(١) ذكر هذا الكتاب ابن النديم في الفهرست (ص ٢٣٦)، والخطيب آخر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

(٢) ذكر في كشف الظنون ص ١١٦٠ والرسالة المستطرفة ص ١٤٧ لمسلم كتاب العلل، فلعله هو التمييز.

وانتقاد من زعم أنَّ عملَ المحدثين في تمييز خطأ الروايات من صوابها ادعاء علم غيب لا يوصل إليه ؟!.

فالكتاب في غاية الأهمية لموضوعه، ولإمامة مؤلفه، لكنه لم يعثر منه إلا على قطعة صغيرة ست عشرة ورقة محفوظة في ظاهرية دمشق. حققها وعلق عليها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وسبق الحافظ ابن رجب فاقتبس معظم محتوياتها في شرحه لعلل الترمذي.

٦ ـ العلل لأبي بكر الأثرم (ت٢٧٣هـ) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة، كما ذكره ابن النديم في الفهرست[١].

٧ ـ العلل الكبير، لمحمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩ هـ)، غير مرتب، ثم رتبه أبو الوليد القاضي، طبع بتحقيق الأستاذ حمزة ديب مصطفى[٢].

٨ ـ العلل لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال الحنبلي (ت٣١١هـ). ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة[٣]. توجد أجزاء مخطوطة لمنتخب منه.

٩ ـ العلل عن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيان، مرتب على أبواب الفقه، طبع بالمطبعة السلفية في القاهرة سنة ١٣٤٣هـ، والظاهر أنه كتاب العلل (الآتي) لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، جَمَعَ الكتاب عن الإمامين المذكورين.

١٠ ـ العلل، لابن أبي حاتم: الإمام عبد الرحمن ابن الإمام محمد بن

---

(١) الرسالة: ١٤٨ والفهرست ٣٣٥.

(٢) أما كتاب العلل للترمذي الذي في آخر جامعه ويسمى العلل الصغير، فليس كتاب علل بالمعنى الاصطلاحي، بل بالمعنى العام، أي أسباب القبول والرد، وهو كتاب جليل، هو أول تأليف في علوم الحديث، كما بيناه في الإمام الترمذي: ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٣) ص ١٤٨.

إدريس الرازي (ت ٣٢٧ هـ). يَمتاز بسهولة المأخذ، مرتّب على أبواب الفقه، جمع الكتاب عن الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين. مطبوع في مجلدين.

١١ ـ العلل لأبي علي النيسابوري (ت ٣٤٩ هـ). ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة ص ١٤٨.

١٢ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ). مرتب على المسند، أُخِذَ من إجابات الدارقطني من حفظه على أسئلة وجهها إليه شيخه أبو منصور ابن الكرخي. ثم عُرض الكتاب على الدارقطني نفسه. والكتاب حفيل بالفوائد في علم العلل، واسع الثروة من تتبع الأسانيد والروايات... وهو أجمع كتاب يصلنا في العلل. طبع قسم كبير منه في ١١ مجلداً.

١٣ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧ هـ). مرتب على الأبواب، طبع في مجلدين.

١٤ ـ الزهر المطلول في الخبر المعلول، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، ذكره السيوطي في التدريب.

ب ـ مصنفات في علل خاصة:

كذلك صنف أئمة العلم كتباً في علل أحاديث خاصة، إما بكتاب معين، أو بموضوع معين، أو حديث معين، أو صحابي معين، أو غير ذلك، ومن أشهر ذلك:

١ ـ الاستدراكات، للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ): انتقد فيه أحاديثَ في الصحيحين أو أحدهما لم تتوفر فيها شروطهما في رأيه، وبيَّن علله. وقد ناقشه العلماء وردوا عليه.

٢ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل، للحافظ أبي علي محمد بن أحمد الغساني الجِيَاني (ت ٤٩٨ هـ). ضَبط وقَيَّدَ فيه ما أغفله بعض الرواة للصحيحين عن مؤلفيهما البخاري ومسلم، ونبه على أغلاط وقعوا فيها.

٣ ـ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. أي الأحكام الكبرى للقاضي عبد الحق الإشبيلي. ألف بيان الوهم الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن محمد ابن عبد الملك الحِمْيَرِي الكِنَاني المعروف بابن القطان (ت٦٢٨هـ) وفيه تشدد، وقد تعقبه الحافظ محمد ابن الإمام يحيى (ابن الموّاق) في كتاب المآخذ... ولم يكمله. وقد أكمله وراجع ما كتبه المؤلف أبو عبد الله بن عمر (ابن رُشيد) الفِهْري (ت٧٢١هـ)[(١)].

٤ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، ناقش فيه إعلال الدارقطني أحاديث في صحيح البخاري.

٥ ـ علل أحاديث الزهري (ت١٢٥هـ) لمحمد بن يحيى الذُّهْلِي (ت٢٥٨هـ).

٦ ـ علل حديث الزهري، لابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ).

٧ ـ علل الحديث المسلسل في يوم العيد، للحافظ عبد الله بن يوسف الجرجاني (ت ٤٨٩ هـ).

جـ ـ كتب رواية تعرض لعلل بعض الأحاديث:

كثير من مصنفي مصادر السنة يعرضون لعلل الحديث في أثناء رواياتهم، ومن ذلك:

١ ـ الجامع الصحيح للبخاري (٢٥٦ هـ): فإنه يكرر الحديث ويرويه في كل موضع من طريق، يشير بذلك أحياناً إلى علة في بعض الطرق،

---

(١) الرسالة المستطرفة: ١٨٧ ـ ١٨٨.

ويريد بذلك أن يبين أنها لا تقدح في صحة أصل الحديث، مثل حديث بيع جمل جابر[1].

٢ ـ المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ): وقد صرح بأنه يروي الحديث من طرق عن رجال المرتبة الأولى ثم الثانية، وينبه إشارة وأحياناً صراحة إلى علة الحديث، مثل حديث ابن عمر في الطلاق البدعي[2].

ومن مقاصد الشيخين في إيراد طرق الحديث زيادة قوته، والإشارة إلى أن ما قدح في بعض طرق الحديث من إرسال أو وقف أو مخالفة في سند أو متن لا يخلّ بصحة الحديث، فاعرف ذلك، ولا تغلط، كما خلط جهلة أو مغرضون.

٣ ـ الجامع للترمذي: وفيه كثير من الكلام الصريح في علل الأحاديث والرجال، وقد ذكر آخر جامعه أنه فعل ذلك رجاء النفع به.

وقد وجد على بعض مخطوطات قديمة تسمية كتاب الترمذي هكذا: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل».

ويوجد في الجامع كثير من ذلك، بل أكثره في كتاب الترمذي الآخر «العلل الكبير». ونَعُدُّ كلامَ الترمذي على العلل والرجال نموذجاً لتطبيق أصول الحديث والعلل؛ لاستعماله مصطلحات المحدّثين وشرحه لأحكامه على الأحاديث.

٤ ـ السنن لأبي داود: وهو يُخرج الحديث من طرق متعددة، يقدم

---

(١) انظر كتابنا إعلام الأنام: ٢/ ٥٩٧.

(٢) انظر كتابنا دراسات منهجية في الحديث النبوي: ٦٩ ـ ٧٢. وإعلام الأنام: ٣/ ٤٤١ ـ ٤٤٣.

الأصح فالصحيح، ثم يأتي بما فيه علة، ويشير بذلك للقارئ المطلع إشارة، وقد يصرح بالإعلال أحياناً قليلة.

٥ ـ السنن للنَّسائي: وهو المجتبى للنسائي: أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ)، فإنه يكثر من إيراد الطرق واختلاف الرواة، بل إنه كثيراً ما يترجم لذلك بعناوين تلفت الانتباه، وذلك مما يكشف به علةً أو عللاً في طرق الحديث أو في أصله. مثل سياقاته حديث النهي عن نكاح الشغار[١].

يخرج النسائي الحديث في سننه الصغير والكبير من طرق متعددة، يقدّم الأصح غالباً فالصحيح، ثم ما فيه علة، وأحياناً يصدّر الباب بما فيه علة، وكأنه يجعله موضوع الباب، ثم يخرج الطرق السليمة؛ ليكشف علة ذلك الحديث الذي صدر به الباب.

وللنَّسائي طريقة أخرى يُكثر استعمالَها في سننه مفيدة جداً في هذا الباب، هي أنه يبرز مَن يدور عليه إسناد الحديث، أي مَن تلتقي عنده طرق الحديث، ثم يذكر اختلاف الرواة عنه. فتتبين العلة في الطريق المعللة للعارف.

٦ ـ المسند الكبير المعلل ليعقوب بن شيبة (ت٢٦٢هـ): وهو كبير، عثر على قطعة منه، وهي مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه. طبع في بيروت بتحقيق الدكتور سامي حداد.

٧ ـ البحر الزخار: مسند البزّار: وهو أبو بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار (ت ٢٩٢ هـ). وهو المسند الكبير له، انفرد فيه بتعاليل لا توجد في غيره من المسانيد كما قال ابن كثير[٢]، كما أنه نبه على فوائد مهمة في أصول الحديث وتطبيقاتها.

---

(١) انظر باب الشغار وتفسير الشغار من سنن النسائي وتعليقنا عليه في مختاراتنا من سنن النسائي لطلاب السنة الرابعة في كلية الشريعة: ٥٧ ـ ٥٨.

(٢) اختصار علوم الحديث، النوع الثامن عشر، ص ٦٤.

ثانياً: المصادر التي تتعرض للعلل في ضمن بحوثها:

أ ـ كتب التخريج:

تعَدّ كتب التخريج التي تُعْنى بتخريج أحاديث بعض المراجع المهمة تعد مراجع ثرية في معرفة علل الأحاديث، لا سيما ما كان مؤلفوها أئمةً أجلّة، لاعتنائهم ببيان حال الأحاديث، وكشف علل ما فيه علة منها. ومن أهم هذه المصادر:

١ ـ **نصب الراية** لأحاديث الهداية، للزيلعي: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد (ت ٧٦٢ هـ).

٢ ـ **المغني عن حمل الأسفار** بتخريج ما في الإحياء من الأخبار، للعراقي: عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦ هـ) خرج فيه أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي، وفيه فوائد مهمة، سارت به الركبان. وطبع مع كتاب الإحياء.

٣ ـ **التلخيص الحبير** في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). خرّج فيه أحاديث شرح الرافعي الكبير على الوجيز في الفقه الشافعي، للغزالي.

٤ ـ **الدراية** في تخريج أحاديث الهداية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اختصر فيه «نصب الراية» وأضاف إليه فوائد.

ب ـ كتب الرجال:

تعرض كتب الرجال ـ وخصوصاً الضعفاء ـ في أثناء بحثها أحاديث أخطأ فيها الراوي لتبين أسباب جرحه، وينشأ عن ذلك إفادة كثيرة في علم العلل، لا سيما في تراجم الثقات الذين تُكُلِّمَ فيهم، وأهم المصادر في ذلك:

١ ـ **الكامل في الضعفاء**، لابن عدي.

٢ ـ **الضعفاء الكبير** للعُقيلي.

٣ ـ **الضعفاء**، لابن حبان.

وقد أفاد من هذه المصادر الثلاثة الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرحه علل الترمذي.

ويرد في غيرها فوائد، حتى في تراجم بعض الثقات، فليَتنبه طالب الحديث لذلك.

جـ ـ شروح كتب الحديث:

في شروح كتب الحديث الواسعة ـ التي ألفها أئمة أجلاء وعلماء متمكنون في هذا الفن راسخون ـ توجد فوائد في غاية الأهمية في علل الأحاديث، تعرض لبيان علل وردت على حديث صحيح، وكيف اندفاعها، أو أنها تقدح في بعض طرق الحديث الصحيح، لا في الحديث نفسه، أو يعلل الشارح حديثاً استدل به مستدلون على خلاف الأحاديث الصحيحة، أو وهم فيه واهمون، وأنواع ذلك كثيرة في علل الحديث.

ومن أهم **الشروح** التي يرجع إليها في هذا الباب:

١ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسفَ بن عبد البرِّ النَّمَرِي حافظِ المغرب (ت ٤٦٣ هـ) وهو شرح حافل لموطأ مالك.

٢ ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي، يعرض على إيجازه لفوائد من ذلك.

٣ و ٤ ـ النفح الشذي شرح جامع الترمذي، للإمام فتح الدين بن سيد الناس اليعمري، شرح حافل، وصل فيه إلى (باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام)، ثم قام الإمام عبد الرحيم العراقي بإكماله،

فبلغ نحو النصف من السنن، والشرحان حافلان بالفوائد، ومنها علل الأحاديث.

٥ ـ التعليق على تهذيب سنن أبي داود السجستاني للمنذري، تأليف أبي بكر بن قيم الجوزية، وهو نكت على الكتاب المذكور فيه فوائد قيمة في إعلال بعض الأحاديث.

٦ ـ فتح الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

٧ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني: محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ).

٨ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة الإمام محمد عبد الرؤوف ابن تاج بن علي المُناوي (ت ١٠٣١ هـ).

٩ ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني: محمد بن علي (ت ١٢٥٠).

١٠ ـ إعلام الأنام شرح بلوغ المرام، لكاتب هذه السطور، تجاوز الله عنه، ويسَّرَ الله إكماله بمنه وكرمه آمين[١].

د ـ مصادر فقه المحدثين:

وهي كتب الفقه التي عُنِيَ فيها مؤلفوها بأدلة المسائل من الحديث النبوي لمذهبهم، ومذاهب غيرهم، فيعرضون في أثناء ذلك لبحوث دقيقة قيمة في إعلال الأحاديث.

---

(١) ويلحق بها في عصرنا تعليقات الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي، لكنه لم يكمل، على نظر لنا في بعضها، أوضحناه في إعلام الأنام.

ومن أهم هذه الكتب:

١ ـ الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار، لابن عبد البَرِّ النَّمَري المالكي (ت ٤٦٣ هـ).

٢ ـ المغني في الفقه الحنبلي، لابن قُدامة المقدسي: عبد الله بن أحمد ابن محمد (ت ٦٢٠ هـ) شرح فيه مختصر الخرقي في الفقه الحنبلي.

٣ ـ المجموع للإمام النووي (ت ٦٧٦ هـ) شرح المهذب لأبي إسحاق الشيرازي، لكنه لم يكمله.

٤ ـ تبيين الحقائق شرح كنْز الدقائق في الفقه الحنفي للزيلعي: عثمان ابن علي بن يحيى بن يونس (ت ٧٤٣ هـ) شرح متن كنْز الدقائق للنسفي الحنفي.

٥ ـ فتح القدير للعاجز الفقير، شرح الهداية في الفقه الحنفي للإمام الفقيه المجتهد المحدث كمال الدين بن الهُمَام: محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت ٨٦١ هـ). ولم يكمله.

ثالثاً: كتب تدرس مناهج مصادر الرواية:

صنف بعض الأعلام كتباً يدرسون فيها مناهج بعض مصادر الرواية، ويعقدون فيها فصولاً لما أعل فيها من الحديث يدافعون عنها، أو يقررون ورود العلة، ومن أهم ذلك:

١ ـ هَدْي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر، عقد فيه بعض فصولٍ تتصل بالعلل، منها فصل في الرواة المتكلم فيهم من رجال البخاري، وفصل في أحاديث انتقدها الإمام الدارقطني.

٢ ـ مقدمة فتح الملهم شرح صحيح مسلم، للعلامة الجليل شبير أحمد الديوبندي رحمه الله تعالى[١].

والحقيقة أنه لا بد لطالب الحديث أن يتوسع في دراسة المؤلفات في العلل، ويتعمق في التحليل في الإعلال لكل حديث، لكي تنمو لديه ملكة النقد والإعلال؛ كما صرح بذلك أئمة هذا الشأن، وحضّ عليه الإمام ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى[٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) ويلحق بذلك كتابنا «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين»، لا سيما «باب الصناعة الحديثية وعمل الترمذي فيها»، فهو مهم في بحث العلل ولله الحمد. وقد أخل مقدمو إحصاءات كتب العلل، فلم يكملوا فائدة القارى، وكأنهم اقتصروا على الفهارس المبرمجة، التي تبيّن أسماء الكتب بوجود كلمة «علة» أو «علل» في عناوينها، فقصروا عن أكثر الأقسام التي ذكرناها، ووقع لهم خطأ في سرد الكتاب، وتكرار، واحتساب الكتاب كتابين: مرة للمؤلف، ومرة للراوي عنه. انظر مقدمات تحقيق علل الدارقطني، وتحقيق العلل للإمام أحمد بن حنبل.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٤٦٩.

ٱلمَبْحَثُ ٱلثَّالِثُ

صور تطبيقية من العلة

قسم الحاكم أجناس العلة إلى عشرة أقسام أراد من ذلك عشر صور للعلل، كما بيّن في آخر كلامه عنها، ثم جاء السيوطي فلخص كلام الحاكم في تدريب الراوي بما يفيد في توضيحه وحسن فهمه، ونورد هذه الصور هنا كل صورة كما هي في نص التدريب، ثم كما هي في نص الحاكم، ونعلق بما يحتاج إليه المقام[1].

الصورة الأولى: «أن يكونَ السند ظاهرُه الصحةُ وفيه مَن لا يُعْرَفُ بالسماع ممن روى عنه:

كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ جلس مجلساً كَثُرَ فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهمّ وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، غُفر له ما كان في مجلسه ذلك».

فرُوِيَ أن مسلماً جاء إلى البخاري، وسأله عنه فقال: هذا حديث مليح، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل ثنا وُهَيْبٌ ثنا سهيل

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٣ ـ ١١٩ ، وتدريب الرَّاوي ٢/ ٢٥٨ ـ ٢٦١ .

عن عون بن عبد الله[1] قَولَه. وهذا أولى لأنه لا يُذْكَرُ لموسى بن عُقْبة سماعٌ من سهيل» اهـ. تدريب.

قال الحاكم: «**فالجنس الأول** من أجناس علل الحديث: مثاله ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال ثنا محمد بن إسحاق الصغاني[2] قال ثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من جلس مجلساً كثر فيه لَغَطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهمَّ وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، إلا غُفر له ما كان في مجلسه ذلك».

قال أبو عبد الله: هذا حديث من تأمله لم يشكَّ أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة:

حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق قال سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبَّل بين عينيه وقال: دعني حتى أُقَبِّلَ رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، حدثك محمد بن سلام قال ثنا مَخْلَدُ بن يزيد الحرَّاني قال أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عُقْبَةَ عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في كفارة المجلس فما علته؟

---

(١) عون: هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، ثقة عابد من الطبقة الرابعة، روى له مسلم وغيره.
والحديث قال فيه الترمذي: «حسن غريب صحيح من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه». انظره في الدعوات (ما يقوله إذا قام من المجلس) ج ٥ ص: ٤٩٤ رقم ٣٤٣٣.

(٢) في نكت ابن حجر (ط المدينة المنورة): ٢/٧١٦: الصاغاني. وهو الصواب، وكأن محقق معرفة علوم الحديث يتبع المخطوطة، وكانوا يحذفون كثيراً من الألفات مثل: مالك، والحارث، وإسماعيل.

قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب[1] غيرَ هذا الحديث، إلا أنه معلول.

حدثنا به موسى بن إسماعيل قال حدثنا وُهَيْبٌ قال ثنا سهيل عن عون ابن عبد الله قولَه.

قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى فإنه لا يُذكر لموسى بن عُقْبَة سماع[2] من سهيل) اهـ[3].

---

(١) هذا الكلام مُعْتَـرَض؛ لأن في الباب عدةَ أحاديث لا يخفى مثلها على البخاري بلغ عدد رواتها في تخريج الحافظ ابن حجر في النكت: (١٤ صحابياً). قال ابن حجر في النكت (ط المدينة المنورة: ٢/ ٧١٦ = ٢٩٨ ط بيروت»: «والحق أن البخاري لم يعبِّر بهذه العبارة» اهـ. وأوردها (في ٢/ ٧٢١ = ص ٣٠٠) على وجه آخر وهو: بهذا الإسناد. بدل: في هذا الباب. وقال: «هذا اللفظ أولى بأن يُعزى إلى البخاري من اللفظ المعزوّ له في كلام الحاكم». وقد بين الحافظ ابن حجر أن الإعلال هو بهذا السند، أما المتن فله طرق أخرى.

ثم له علة أخرى أنه مقطوع بهذا السند جعله مرفوعاً.

(٢) في المعرفة: ص ١١٤: سماعاً. وهي من غير ألف في التدريب، والنكت لابن حجر ط المدينة المنورة ٢/ ٧١٧ = ص ٢٩٨ ط بيروت.

(٣) ظاهر السند الأول الصحة؛ لعدالة رواته وضبطهم، ولأن ظاهر السند الاتصال، لكن حقيقته الانقطاع بين موسى بن عقبة، وسهيل بن أبي صالح.

وأيضاً ظاهر الرواية هنا الرفع، والصواب فيها الوقف.

وقد استدل البخاري على ذلك بأنه لا يعرف هذا التسلسل في السند إلا هنا، مما يشير إلى علة فيه، وأيد ذلك بأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل.

لكن ثبت الحديث من طرق أخرى مرفوعاً عن عدد من الصحابة يبلغ درجة الصحة، توسع ابن حجر في إيرادها في نكته على ابن الصلاح، فالحديث معل بعلة قادحة في السند، غير قادحة في المتن؛ لوروده من طرق أخرى صحيحة.

الصورة الثانية: «**أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسْنَدَ من وجه ظاهره الصحة**[1]»:

كحديث قَبِيصَةَ بنِ عُقبةَ عن سفيان عن خالد الحذَّاء، وعاصم عن أبي قِلابَة عن أنس مرفوعاً: «أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر...» الحديث، قال: فلو صحّ إسناده لأُخرِج في الصحيح. إنما روى خالد الحذَّاء عن أبي قلابة مرسلاً» ا.هـ تدريب.

قال الحاكم: «**والجنس الثاني** من علل الحديث: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن محمد الدُّوري قال ثنا قَبيصة بن عُقبةَ عن سفيان عن خالد الحذاء، وعاصم[2] عن أبي قِلابَة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياءً عثمان، وأقرؤهم أُبَيُّ بنُ كعب، وأعلمُهم بالحلال والحرام معاذُ بن جبل، وإن لكل أُمة أميناً، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة».

قال أبو عبد الله: وهذا من نوع آخر عِلَّتُه[3]، فلو صحّ بإسناده لأُخرج في الصحيح؛ إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة أن رسول الله ﷺ قال: «أرحم أمتي...». مرسلاً، وأسنَد ووَصل[4]: «إن لكل أمة أميناً، وأبو عُبيدة أمين هذه الأمة». هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء، وعاصم جميعاً.

---

(١) توضيحه: أن يُـرْوَى بسند واحد حديثان، أحدهما متصل والآخر مرسل، فيأتي الراوي فيدرجهما ويجمعهما حديثاً واحداً موصولاً، وفي المرسل زيادة على المتصل.

(٢) في المطبوع: أو. وذكر المحقق (وعاصم) في بعض النسخ. قلت: وهو الراجح، بل الصواب كما يدل عليه قوله الآتي: «عن خالد الحذاء وعاصم جميعاً».

(٣) علته مؤخرة، والتقدير: وهذا علته من نوع آخر.

(٤) أي خالد الحذاء.

وأُسقط المرسل من الحديث، وخُرِّج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين» اهـ. معرفة[1].

الصورة الثالثة: «أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويُروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين:

كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه[2] مرفوعاً: «إني لأستغفر الله، وأتوب إليه في اليوم مائة مرة».

قال: هذا إسناد لا يَنظُرُ فيه حديثيٌّ إلا ظنَّ أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رَوَوْا عن الكوفيين زَلَقُوا، وإنما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة عن الأغر المُزَنِي» اهـ. تدريب.

قال الحاكم: «**والجنس الثالث** من علل الحديث: حدثنا أبو عباس محمد بن يعقوب قال ثنا محمد بن إسحاق الصغاني قال: ثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بُـرْدَة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة».

---

(١) حاصل هذه الصورة، أن خالداً الحذاء روى حديث «أرحم أمتي» إلى آخره مرسلاً، وروى حديث «إن لكل أمة أميناً ...» مسنداً، أي متصلاً، فجاء الراوي عن خالد وهو سفيان فجمع الحديثين وجعل إسنادهما واحداً متصلاً، لم يميز المرسل من المتصل، وهو نوع من الإدراج في السند.
وقول الحاكم: «هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعاً» معناه هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم مسنداً موصولاً بلفظ: «إن لكل أمة أميناً ...» من طريق عاصم، ومرسلاً من طريق خالد، ثم استأنف كلاماً جديداً فقال: وأسقط المرسل.
وعاصم هو عاصم بن سليمان الأحول ثقة ثبت أخرج له الجماعة. وأبو قلابة هو أوس ابن عبد الله الجَرْمِيّ ثقة.

(٢) هو أبو موسى الأشعري.

قال أبو عبد الله: وهذا إسنادٌ لا يَنظر فيه حديثيٌّ إلا علم أنه من شرط الصحيح. والمدنيون إذا رَوَوْا عن الكوفيين زَلَقُوا[1].

حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانىء قال: ثنا يحيى بن محمد بن يحيى قال: ثنا أبو الربيع قال: ثنا حماد بن زيد عن ثابت البُنَاني قال: سمعت أبا بُرْدَةَ يحدث عن الأَغَرِّ المُزَنِيِّ، وكانت له صحبة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنه لَيُغانُ على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة».

قال أبو عبد الله: رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي الربيع، وهو الصحيح المحفوظ. ورواه الكوفيون أيضاً: مِسْعَرٌ، وشعبةُ وغيرهما عن عمرو بن مُرَّة عن أبي بردة هكذا»[2] اهـ. معرفة.

الصورة الرابعة: أن يكون محفوظاً عن صحابي فيُروَى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته، بل ولا يكون معروفاً من جهته:

كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه، أنه «سمع رسولَ الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور». قال: أخرج العسكريُّ وغيرُه هذا الحديثَ في الوُحْدان، وهو معلول: أبو عثمان[3] لم يسمع من النبي ﷺ،

---

(١) المدني هنا موسى بن عقبة، إمام المغازي، والكوفي أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني، ثقة مشهور.

(٢) أي عن الأغر. فالخطأ حصل بانتقال ذهن الراوي من الأغر المزني إلى أبي موسى الأشعري؛ لأنه وهو موسى بن عقبة لم يتقن حديث أبي إسحاق، فلما وصل إلى أبي بردة قال: عن أبي موسى، لكثرة ما يَروي أبو بردةَ عن أبيه، وهو أبو موسى. ومثل هذا السند الذي تُرْوَى به أحاديث كثيرة يقال له: نسخة، ويقال له: جادة. ويُعَبِّرون في مثل هذا بقولهم: فلان سلك الجادة.
فالعلة هنا قادحةٌ في السند غير قادحة في المتن؛ لأنه انتقل من صحابي إلى صحابي.

(٣) الظاهر أن يقول: أبو سليمان؛ لأن عثمان هو ابن أبي سليمان كما بيّن في السطر التالي، وفي نسخة الحاكم: وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ. ص ١١٥.

ولا رآه، وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مُطعِم عن أبيه، وإنما هو عُثمان بن أبي سليمان» اهـ. تدريب.

قال الحاكم: «**والجنس الرابع** من علل الحديث: أخبرنا أبو عبدالله محمد بن عبد الله الصّفَّار قال: ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي قال: ثنا أبو حذيفة قال: ثنا زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه «سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور».

قال أبو عبد الله: قد خرَّج العسكري وغيره من المشايخ هذا الحديث في الوحدان وهو معلول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن عثمان هو ابن أبي سليمان.

والآخر: أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جُبير بن مُطعِمٍ عن أبيه.

والثالث: قوله سمع النبي ﷺ، وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ، ولم يره، وقد خرَّجت شواهده في التلخيص» اهـ. معرفة.

الصورة الخامسة: «أن يكون رُوِيَ بالعنعنة، وسقط منه رجل دلَّ عليه طريق أُخرى محفوظة:

كحديث يونُسَ عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال[1] من الأنصار «أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرُمِيَ بنجم فاستنار...» الحديث. قال: وعلته أن يونس مع جلالته قصّر به، وإنما هو عن ابن عباس حدثني رجال، هكذا رواه ابن عيينة، وشعيب، وصالح، والأوزاعي وغيرهم عن الزهري» اهـ. تدريب.

قال الحاكم: «**والجنس الخامس** من علل الحديث: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: ثنا بحر بن نصر قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس

---

(١) كذا في المعرفة كما يأتي بعد عشرة أسطر.

ابن يزيدَ عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار «أنهم كانوا مع رسـول الله ﷺ ذات ليلة فرُمِي بنجم فاستنار. . . » فذكر الحديث بطوله.

قال الحاكم: علة هذا الحديث: أن يونس على حفظه وجلالة محله قصَّرَ به، وإنما هو عن ابن عباس قال: **حدثني رجال من الأنصار**. هكذا رواه ابنُ عُيَيْنَة، ويونُسُ في سائر الروايات[(١)]، وشعيب بن أبي حمـزة، وصالح بن كيسان، والأوزاعي وغيرهم عن الزهري، وهو مُخَرَّج في الصحيح» اهـ. معرفة[(٢)].

الصورة السادسة: «أن يُختَلفَ على رجل بالإسناد وغيره، ويكونَ المحفوظ عنه ما قابل الإسناد[(٣)]:

كحديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن أبيه[(٤)] عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «قلت: يا رسول الله، ما لك أَفصَحُنا؟. . . » الحديث. قال ـ أي الحاكم ـ: وعلته ما أَسند ـ أي الحاكم نفسه ـ عن علي بن خَشْرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر. . . فذكره» اهـ. تدريب.

---

(١) قوله: «ويونس في سائر الروايات»معناه أنه روي الحديث عن يونس من روايات أخرى مثل رواية الآخرين، فتكون هذه الروايات الأخرى موافقة لا علة فيها، إنما العلة في رواية ابن وهب عن يونس بإسقاط ابن عباس.

(٢) فالعلة هنا في رواية ابن وهب عن يونس أنه روى الحديث عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار ولم يذكر ابن عباس، والصواب عن علي بن الحسين عن ابن عباس قال حدثني رجال من الأنصار. فالعلة هنا قادحة في الإسناد الذي لم يذكر ابن عباس، غير قادحة في المتن، وعلي بن الحسين هو زين العابدين رضي الله عنه، ثقة عابد جليل، مات سنة ٩٣. روى له الجماعة.

(٣) المراد بالإسناد الاتصال، وما قابل الإسنادَ هو الانقطاع.

(٤) وهو بريدة بن الحُصَيب الأسلمي الصحابي رضي الله عنه.

قال الحاكم: «**والجنس السادس** من علل الحديث: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى قال: ثنا أبو العباس الثقفي قال: ثنا حاتم بن الليث الجوهري قال: ثنا حامد بن أبي حمزة السكري قال: ثنا علي بن الحسين بن واقد قال: حدثني أبي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: «قلت: يا رسول الله ! ما لك أَفْصَحُنا، ولم تخرج من بين أظهرنا؟ قال: كانت لغة إسماعيل قد دَرَسَت فجاء بها جبرائيل عليه السلام إليَّ فحفَّظَنِيها».

قال أبو عبد الله: لهذا الحديث علة عجيبة؛ حدثني أبو عبد الله محمد بن العباس الضبِّي رحمه الله من أصل كتابه قال: أنا أحمد بن علي ابن رَزين الفاشاني[1] من أصل كتابه قال: ثنا علي بن خَشْرَمٍ قال: ثنا علي بن الحسين بن واقد قال: بلغني أن عمرَ بنَ الخطاب قال: «يا رسولَ الله ! إنك افصَحُنا، ولم تخرج من بين أظهرنا؟ فقال له رسول الله ﷺ: إن لغة إسماعيل كانت قد دَرَسَت فأتاني بها جبرائيل فحفَّظنيها» اهـ. معرفة[2].

الصورة السابعة: «الاختلاف على رجل في تسمية شيخه، أو تجهيله[3]»:

كحديث الزهري[4] عن سفيان الثوري عن حجاج بن فُرَافِصَةَ عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: «المؤمن غِرٌّ كريم، والفاجر خَبٌّ لئيم».

---

(١) فاشان قرية من قرى مرو.

(٢) يظهر أن حامد بن أبي حمزة السكري هو الذي وهم، لكن السيوطي لم يذكره.

(٣) أي والراجح تَجْهِيلُه، ومعنى (تجهيله) إبهامه.

(٤) في المعرفة: «أبو شهاب عن سفيان». فقول «الزهري» سهو، قرئت ابن شهاب، وفسِّرت بالزهري.

قال: وعلته ما أَسند عن محمد بن كثير حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة. . . فذكره» اهـ. تدريب.

قال الحاكم: «**والجنس السابع** من علل الحديث: حدثنا الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاقَ الفقيه قال: أخبرنا أبو بكر يعقوب بن يوسف المطوِّعي قال: ثنا أبو داود سليمانُ بن محمد المبارَكي قال: ثنا أبو شهاب عن سفيان الثوري عن الحجاج بن فُرَافِصَةَ عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: «قال النبي ﷺ : المؤمن غِرٌّ كريم، والفاجر خَبّ لئيم».

قال أبو عبد الله: وهكذا رواه عيسى بن يونس، ويحيى بن الضُّريس عن الثوري، فنظرت فإذا له علة؛ أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو قال: ثنا أحمد بن سيَّار قال: حدثنا محمد بن كثير قال: ثنا سفيان الثوري عن الحجاج بن الفُرافصة عن رجل عن أبي سلمة قال سفيان: أُراه ذكر أبا هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ : المؤمن غِرّ كريم، والفاجر خَبّ لئيم» اهـ. معرفة[١].

الصورة الثامنة: «أن يكون الراوي عن شخص أدركه، وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فَعِلّتها أنه لم يسمعها منه[٢]:

كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون. . .» الحديث. قال:

---

(١) فأبهم شيخ حجاج هنا، وأشار إلى الشك في وصل الحديث بقوله: أُراه ذكر أبا هريرة.

(٢) أو بعبارة أخرى: فعلته تدليس راويه، وهو هنا يحيى روى عن أنس، وقد رآه ولم يسمع منه هذا الحديث. أو العلة إرسالهُ إرسالاً خفياً. ويحيى بن أبي كثير موصوف بالوصفين: التدليس والإرسال.

فَيَحيى رأى أنساً، وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أسند ـ يعني الحاكم ـ عن يحيى قال: حُدِّثتُ عن أنس. . . فذكره» اهـ. تدريب.

قال الحاكم: «**الجنس الثامن** من علل الحديث: حدثنا أبو العباسِ محمد بن يعقوب قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني قال: ثنا رَوح ابن عُبادة قال: حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن أنس ابن مالك «أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، ونزلت عليكم السكينة».

قال أبو عبد الله: قد ثبت عندنا من غير وجه روايةُ يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك[1]، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث، وله علة: أخبرنا أبو العباس قاسم بن القاسم السيَّاري، وأبو محمد الحسن بن حليم المَرْوَزِيّان بمرو قالا: حدثنا أبو الموجَّه قال: أخبرنا عَبْدان قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك قال: أخبرنا هشام عن يحيى بن أبي كثير قال: حُدِّثْتُ عن أنس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلّت عليكم الملائكة» اهـ. معرفة.

الصورة التاسعة: أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع مَن رواه من تلك الطريق ـ بناءً على الجادَّة ـ في الوَهَم:

كحديث المنذر بن عبد الله الحِزَامِيِّ عن عبد العزيز بن الماجِشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهمّ. . .» الحديث. قال: أخذ فيه المنذر طريق الجادَّة، وإنما

---

(١) أي سماعاً من أنس.

هو من حديث عبد العزيز[1]، ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي اهـ. تدريب.

قال الحاكم: «**الجنس التاسع** من علل الحديث: أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي قال: ثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي قال: ثنا سعيد بن كثير بن عُفَير قال: حدثني المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن أبي سلمة[2] عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم تبارك اسمك، وتعالى جَدّك. . .» وذكر الحديث بطوله.

قال أبو عبد الله: لهذا الحديث علة صحيحة، والمنذر بن عبدالله أخذ طريقَ المِجَرَّةِ فيه. حدثنا أبو جعفر محمدُ بنُ عبيد الله العلوي النقيبُ بالكوفة قال: حدثنا الحسين بن الحكم الحِبَري قال: حدثنا أبو غسانَ مالكُ بن إسماعيل قال: ثنا عبد العزيز بنُ أبي سلمة قال: ثنا عبدالله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ «أنه كان إذا افتتح الصلاة. . .» فذكر الحديثَ بغير هذا اللفظ، وهذا مخرّج في صحيح مسلم» اهـ. معرفة.

الصورة العاشرة: أن يُروى الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه[3]:

كحديث أبي فروة يزيدَ بن محمد ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: «مَن ضحك في صلاته يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء». قال: وعلته ما أَسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان

(١) هو ابن الماجشون.
(٢) هو ابن الماجشون أيضاً.
(٣) أي من وجه صحيح فتكون رواية الرفع معلة.

قال: سئل جابر . . . فذكره اهـ. تدريب.

قال الحاكم: «**الجنس العاشر** من علل الحديث: أخبرنا أحمد بن علي ابنِ الحسن المقرى قال: حدثنا أبو فروةَ يزيد بن محمد بن يزيد بن سِنَانَ الرُّهاوي قال: ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ قال: «مَن ضحك في صلاته يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء».

قال أبو عبد الله الحاكم: لهذا الحديث علة صحيحة: أخبرنا أبو الحسين عليُّ بن عبد الرحمن السَّبِيعي بالكوفة قال: ثنا إبراهيم بن عبدالله العبسي قال: ثنا وكيعٌ عن الأعمش عن أبي سفيان قال: «سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة قال: يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء».

قال أبو عبد الله: فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، **وبقيت أجناس لم نذكرها**، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة؛ ليهتدي إليها المتبحّر في هذا العلم؛ فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم». اهـ.



الفَصِلُ الثَّانِي

أسباب العلة

- **المبحث الأول:** السبب الأصلي.
- **المبحث الثاني:** الأسباب الفرعية.



المَبْحَثُ الأَوَّلُ

السبب الأصلي الوهم

تمهيد:

قال الحاكم النيسابوري: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ. وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً. والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غيرُ»[1].

ولما كان شأن العلل الدقةَ والخفاءَ، توقّف المحدثون كثيراً عن التصريح بما يُعَلّ به الحديث، إما لعدم استحضار عبارة يعبرون بها، أو لعدم قابلية السامع أن يتفهم. قيل لعبد الرحمن بن مهدي: «إنك تقول للشيء: هذا صحيح. وهذا لم يثبت. فعمّن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك. فقال: هذا جيد وهذا بَهْرج. أكنت تسأل عمَّن ذلك أو تسلِّم الأمر؟. قال: فهذا كذلك، **بطول المجالسة والمناظرة والخبرة**».

وقال ابن مهدي أيضاً: «في معرفة علل الحديث إلهام، لو قلتَ للعالم

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم ص١١٢ ـ ١١٣.

بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة. وكم من شخص لا يهتدي لذلك»[1].

والمقصود بهذا ما ذكرناه، لا أن الحكم في العلل أمر مزاجيّ لا مسوّغ له في لغة العلم، لذلك عقب السخاويّ على قولة ابن مهدي: «لم يكن له حجة» بقوله: «يعني يعبر بها غالباً، وإلا ففي نفسه حجج للقَبول وللرفض».

وهذا دأب كل ذي اختصاص أن يحكم بممارسته، وكثيراً ما يغيب عنه التعبير عن المعنى الدقيق الذي في نفسه، وهذه كلمة أبي حاتم الرازي توضح ذلك حيث يقول: «مَثَل معرفة الحديث كَمَثَل فَصٍّ ثَمنُه مائةُ دينار وآخر مثله على لونه ثمنُه عشرة دراهم»[2].

ومعرفة السبب طريق قوي لمعرفة المسبب؛ لذلك عُنِيَ العلماءُ بمعرفة الأسباب ودراستها، مثل علم أسباب النزول في التفسير، وأسباب ورود الحديث، وغير ذلك من العلوم.

كذلك معرفة أسباب العلة تساعد على كشفها، وتفهم حقيقتها، وقد وجدنا للعلة أسباباً عديدة ترجع إلى أصل واحد نبحثه هنا، ثم تتفرع إلى أسباب، نتحدث عنها فيما بعد إن شاء الله.

سبب العلة الأصلي:

السبب الأصلي للعلة هو الوهم، وقد أشار إليه أئمة الاصطلاح في بحثهم في العلل، واكتفوا به لأنه هو الأصل.

والوهم والسهو والنسيان من جِبِلَّةِ الإنسان، لذلك سمي إنساناً على قول بعض اللغويين، ومن هنا لم يسلم من الوهم والغلط كبيرُ أحدٍ من

---

(١) منهج النقد ص ٤٥٣ عن تدريب الراوي: ١/ ٢٥٢.

(٢) منهج النقد ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣.

الأئمة، كما نبه الإمام الترمذي فقال: «لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم»[1].

وقد عني الحافظ ابن رجب ببيان ذلك في شرحه علل الترمذي فقال:

«وقد وهَّمَتْ عائشةُ جماعةً من الصحابة في روايتهم للحديث، وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك[2].

ووهّم سعيدُ بن المسيب ابنَ عباس في قوله: «تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم»[3].

وقرأت بخط أبي حفصٍ البرمكيِّ الفقيه الحنبلي: ذكرت لأبي الحسن ـ يعني الدارقطني ـ: جاء عمرو بن يحيى المازني في ذكره الحمارَ موضع البعير، في توجه النبي ﷺ إلى خيبر، وأن أحمد لم يضعفه بذلك؟ فقال أبو الحسن: «مثلُ هذا في الصحابة، قال: روى رافع بنُ عَمرو المُزَني قال: رأيت النبي ﷺ يخطب على بغلة بمنى». وروى الناس كلهم خطبة النبي ﷺ على ناقة أو جمل، أفيضعفُ الصحابي بذلك؟!».

كذلك حال غير الصحابة، قال ابن المبارك: «ومن يسلم من الوهم؟».

وقد ذكر الأثرم لأحمد أن ابن المديني كان يحمل على عمرو بن يحيى، وذكر له هذا الحديث: أن النبي ﷺ صلى على حمار وقال: إنما هو على بعير، فقال: «هذا سهل».

وقال أحمد: «كان مالك من أثبت الناس، وكان يخطئ».

---

(١) علل الترمذي آخر الجامع ٥/ ٧٤٨، وانظر شرح علل الترمذي: ١/ ١٥٣.

(٢) جمع في ذلك الإمام الزركشي كتابه: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة.

(٣) الحديث متفق عليه: البخاري في الحج (باب تزويج المحرم) ٣/ ١٥ ومسلم في النكاح (تحريم نكاح المحرم) ٤/ ١٣٧. وأخرج أبو داود ٢/ ١٦٩ قول سعيد بن المسيب «وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم».

وقال: «حماد بن زيد قد أخطأ في غير شيء».

وقال علي بن المديني: «المحدثون صحَّفوا وأخطأوا، ما خلا أربعة: يزيد بن زُرَيع، وابن عُلَيَّةَ، وبشر بن المفضَّل، وعبد الوارث بن سعيد».

وقال البرذعي: «شهدت أبا زرعة ذكر عبد الرحمن بن مَهْدِي ومدحه وأطنب في مدحه، وقال: وهم في غير شيء، ثم ذكر عدة أسماء صحفها، وقال: قال: عن سماك عن عبد الله بن ظالم، وإنما هو مالك بن ظالم».

وقال ابن مَعين: «يحيى بن زكريا بن أبي زائدة كَيِّسٌ، لا أعلم أخطأ إلا في حديث واحد».

وقال ابن معين: «من لم يخطئْ فهو كذاب».

وقال ابن معين أيضاً: «لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، وإنما أعجب ممن يحدث فيصيب»[1].

وهذا لأن الضعفاء والمتكلم فيهم من الرواة أكثر من الثقات، كما يُعْرَفُ من التمرس بالأسانيد، ولهذا قال ابن معين قوله هذا، وهو تنبيه على توجس المحدث وحذره الشديد، وأنهم غير معصومين من الغلط والخطأ والسهو[2].

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: ١/١٥٩ ـ ١٦١.

(٢) في قول الترمذي السابق في الحفاظ المتقنين: «لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم» قال بعض العصريين «فهو ـ يعني الترمذي ـ لم يصفهم = =بالضبط التام الكامل، فالضبط التام الكامل هو ضبط نسبي يدخل الوهم والخطأ القليل النادر ...». قلت هذا التعبير غير جيد، والصواب أن يقول: ولم يصفهم بالعصمة من الغلط؛ لأن الضبط التام يغتفر فيه الغلط القليل النادر، فإذا زاد الغلط نزل إلى من «خف ضبطه» وهو الحسن، فإذا كثر صار ضعيفاً يعتبر به، فإذا كَثُرَ كثرة فاحشة وهو مَنِ الغالب على حديثه الغلط كان مطروحَ الحديث، شديد الضعف، لا يعتبر به.

فإن قلت: إذا كان الحفاظ المتقنون قد يخطئون فكيف نطمئن على الحديث النبوي الشريف؟.

فالجواب: أن المحدثين احتاطوا لذلك غاية الاحتياط، ووضعوا لذلك شرطين في غاية الأهمية في الصحيح والحسن، وهما: عدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة، هذان الشرطان حارسان يقظان أمينان، يكشفان أي وهم أو غلط من الراوي الثقة الحافظ.

ومن أمثلة الوهم عامة:

حديث هَمَّام بن يحيى العَوْذي عن ابن جريج عن الزهري عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه» أخرجه الأربعة[(١)].

والعلة في هذا الحديث، كما قال أبو داود: «هذا حديث منكر، وإنما يُعرَف عن ابن جُرَيْج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من وَرِقٍ ثم ألقاه».

والوهم فيه من همام، ولم يروه سواه.

قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي: «هَمَّام بن يحيى العَوْذي أحد الثقات المشهورين، قال عبد الله ـ وهو ابن الإمام أحمد ـ: وقال أبي: (ومن سمع من همام بآخرة فهو أجود؛ لأن هماماً كان في آخر عمره أصابته زمانة، فكان يقرب عهده بالكتاب فقل ما يخطئ»[(٢)].

قلت: حديثه بآخرة أصح مما سُمع منه قديماً، فهو عكس من اختلط بآخرة، قد تمتن بآخرة، احتج به الجماعة.

---

(١) أبو داود في الطهارة: ١/ ٥ والترمذي في اللباس: ٤/ ٢٢٩ والنسائي في الزينة: ٨/ ١٧٨ وابن ماجه في الطهارة: ١/ ١١٠.

(٢) شرح العلل: ٢/ ٥٨٨ و٥٨٩.

وسئل الدارقطني عن حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سألتم ربكم فاسألوه ببطون أكفكم ولا تسألوه بظهورها»[1].

فقال: يرويه القاسم بن مالك المُزَنِيّ، عن خالد الحَذّاء عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، وهم فيه على خالد، والمحفوظ عن خالد عن أبي قِلابة عن ابن محيريز مرسلاً عن النبي ﷺ . وكذلك رواه أيوب عن أبي قلابة عن ابن سيرين مرسلاً[2].

* * *

---

(١) أخرجه أبو داود: ٢/ ٧٨ وابن أبي شيبة: ١٠/ ٢٨٦ وغيرهما وانظر علل الدارقطني: ٧/ ١٥٧.

(٢) علل الدارقطني: ٧/ ١٥٧ ، وفي نسخة (ابن محيريز) والظاهر أنه الصواب كما يعرف من علل الرازي: ٢/ ٢٠٦ رقم ٢١١١٠ وهو الظاهر من قوله «وكذلك».

ٱلمَبْحَثُ ٱلثَّاني

الأسباب الفرعية للوهم

ثم إن للوهم أسباباً توقع فيه نورد منها هذه الجملة :

١ ـ سلوك الجادة .

٢ ـ الاختلاط .

٣ ـ قلة الصحبة للشيخ .

٤ ـ الرواية بالمعنى .

٥ ـ اختصار الحديث .

٦ ـ التدليس .

٧ ـ اشتباه الاسم أو الكلمة .

٨ ـ التصحيف .

نعرف بها ونورد أمثلة لها فيما يأتي :

أولاً : سلوك الجادة :

والجادة هي سلسلة سندٍ معروفة يروى بها أحاديث كثيرة، فيصل الراوي إلى أولها فيسبق وهمه إليها فيتابع السند إلى آخرها، ويكون السند من طريق آخر، فينقلب السند على الراوي .

مثل الحديث الذي سئل عنه الدارقطني[1] عن أنس بن مالك، عن أبي طلحة، عن النبي ﷺ قال: «من صلى عليَّ صلاةً صلى الله عليه عشرة أمثالها».

فقال الدارقطني: يرويه عُبيدُ الله بنُ عمر العُمَري عن ثابت عن أنس عن أبي طلحة، تفرد به سليمان بن بلال عنه، وتابعه سلّام بن أبي الصهباء وصالح المري وجسر بن فرقد، فرووه عن ثابت عن أنس عن أبي طلحة، وكلهم وهم فيه على ثابت. والصواب ما رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن سليمان مولى الحسن بن علي عن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه.

قال ابن رجب[2]: ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئاً.

قلت: عبيد الله بن عمر أبو عثمان، الحافظ الجليل، من رجال أصح الأسانيد في الدنيا، وأحد الفقهاء السبعة، ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك عن نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة، على الزهري عن عروة[3]. وما نقله الحافظ ابن رجب من قول يعقوب بن شيبة يخالف إطباق أئمة الفن على توثيقه بإطلاق، مما زخرت به المراجع.

أما الثلاثة الذين تابعوا عبيد الله فكلهم ضعفاء.

ومثل حديث المنذر بن عبد الله الحِزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «كان إذا

---

(١) علل الدار قطني: ٦/ ٩ ـ ١٠ وانظر الرواية المعلة في الطبراني الكبير: ٥/ ١٠٣ ـ ١٠٤ رقم ٤٧١٧ و٤٧١٨ و ٤٧١٩، والصغير: ١/ ٢٠٩. وأخرج الرواية السالمة أحمد: ٤/ ٢٩ ـ ٣٠ والنسائي (فضل الصلاة على النبي ﷺ): ٣/ ٥٠ والطبراني الكبير: ٥/ ١٠٦ رقم ٢٧٢٤ وصححه الحاكم والذهبي: ٢/ ٤٢٠ـ٤٢١.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٦٠٨.

(٣) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر: ٧/ ٣٨ ـ ٤٠ وتذكرة الحفاظ ص ١٦٠ ـ ١٦١.

افتتح الصلاة...» فسلسلة عبد العزيز هذه طريق معروفة، وهم بها المنذر، وإنما الحديث يرويه عبد العزيز عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن رافع عن علي، وقد سبق هذا مفصلاً في الصورة التاسعة من صور العلة[1].

ثانياً: الاختلاط:

هو اختلال طارئ على الضبط: إما لفساد العقل عند كبر السن، أو لذهاب البصر، أو احتراق الكتب، أو نحو ذلك.

مثل حديث يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة قالت: «صلى رسول الله ﷺ العصر، ثم دخل بيتي فصلى ركعتين. فقلت: يا رسول الله صليت صلاة لم تكن تصليها؟ فقال: قدم عليّ مال فشغلني عن الركعتين كنت أركعهما بعد الظهر، فصليتهما الآن. فقلت: يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: لا». أخرجه أحمد[2].

قال الهيثمي: «رجال أحمد رجال الصحيح».

قلنا: لكن فيه علة، هي أن حماد بن سلمة ثقة جليل احتجَّ به مسلم في روايته عن ثابت البناني، وروى له مقروناً مع غيره، وقد اختلط، ويزيدُ بن هارون متأخر السماع منه، يخشى أن يكون هذا سمعه منه بعد الاختلاط[3].

ويأتي مزيد بيان لذلك في طرق اكتشاف العلة إن شاء الله تعالى.

---

(١) ص ٤٣ ـ ٤٥.
(٢) المسند: ٦/ ٣١٥.
(٣) إعلام الأنام: ١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

ثالثاً: قلة الصحبة للشيخ:

مثل الحديث الذي رواه سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما أنه قال: «كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة، فلم يخرجه إلى عماله حتى قُبض، فقرنه بسيفه، فعمل به أبو بكر حتى قُبض، ثم عمل به عمر حتى قُبض، فكان فيه في خمسٍ من الإبل شاة. . . الحديث بطوله». رواه أبو داود[1].

وهذه السلسلة -الزهري عن سالم عن أبيه- في غاية الصحة، قيل: إنها أصح الأسانيد مطلقاً.

لكن ضعف العلماء هذا الحديث؛ لأنه من رواية سفيان بن حسين الواسطي عن الزهري، وسفيان بن حسين ثقة، لكنه ضعف في الزهري؛ لأنه لم يتقن حديث الزهري، لقيه في موسم الحج، وسمع منه، ثم حدّث عنه أحاديث وقع له فيها الغلط.

قال ابن رجب: «قال يحيى بن معين: هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري، إنما سمع من الزهري بالموسم.

وقال يحيى بن معين أيضاً: ليس به بأسٌ، هو صالح، حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك»[2].

وقال ابن حجر في التقريب: «ثقة في غير الزهري باتفاقهم»[3].

قلت: وهذا قريبٌ من سابقه وهو الاختلاط في بعض الشيوخ وليس هو هو نفسه، إذ قد يختلط في بعض الشيوخ لا لقلة الصحبة.

---

(١) رواه أبو داود في سننه: ٢/ ٩٨.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٦٦٤.

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٤٤ رقم ٢٤٣٧.

وقريب من قلة الصحبة قلة الممارسة لحديث الشيخ، فقد تطول صحبة الطالب لشيخ، لكن يُقَصِّر في ضبط حديثه، ومدارسته وإحكام أصله عنه فيضعف فيه.

رابعـاً: الروايـة بالمعنـى:

وقد أجاز جماهير العلماء رواية الحديث بالمعنى، بشرط أن يكون الراوي بالمعنى عالماً بلغة العرب، عالماً بفروق دلالات الألفاظ، يميز ما يغير المعنى وما لا يغيره[١].

لكن بعض الثقات رووا بالمعنى فأحالوا معنى الحديث، فأُعِلَّ الحديث بسبب ذلك.

مثال ذلك: رواية سهيل بن أبي صالح حديث أسماء بنت عُمَيْس في المستحاضة، أخرجه من طريقه أبو داود[٢] وفيه: «ولْتَجْلِسْ في مِرْكَن[٣] فإذا رأت صفرةً فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر».

جاء سهيل في روايته هذه بما يُسْتَنْكَرُ، وهو جملة: «فإذا رأت صفرةً فوق الماء». فإنه لا تظهر لهذا القول مناسبة للحديث، على أي وجه فَسَّرْتَه، فالظاهر أنه من وهم سهيل، وهو صدوق تغير بأخرة، روى له البخاري مقروناً ومسلم استشهاداً وباقي الستة[٤].

وقد روى مسلم[٥] حديثاً آخر في شأن أم حبيبة بنت جحش بلفظ:

---

(١) انظر الإلماع: ١٧٤ ـ ١٧٨ وكشف الأسرار: ٧٧٤ ـ ٧٧٩ ومنهج النقد: ٢٢٧.

(٢) في الطهارة (باب من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل): ١/ ٨٩، وأخرجه الدارقطني: ١/ ٢١٥ ـ ٢١٦ والحاكم: ١/ ١٠٦ وصححه ووافقه الذهبي؟!.

(٣) المِرْكَنُ: إناء كبير تُغْسَل فيه الثياب.

(٤) إعلام الأنام: ١/ ٣٠٩ وانظر نيل الأوطار: ١/ ٢٤٣ وتعليقنا على إعلام الأنام.

(٥) ١/ ١٨١ وبمعناه ١٨٢.

«فكانت تغتسل في مِرْكَن. . . حتى تَعْلُوَ حمرةُ الدمِ الماءَ» أي تعلو حمرة الدم الماء المجتمع في المِرْكَن من الاغتسال، فوهم سهيل وروى الحديث باللفظ الذي نقدناه.

ومثاله أيضاً حديث البخاري في قصة لعان عُوَيْمر العجلاني وفيه: «فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغا من تلاعنهما قال عويمر: كذبتُ عليها يا رسول الله إنْ أمسكتُها، فطلَّقَها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم»[1].

قال ابن حجر: رواه ابن إسحاق هكذا: «ظلمتُها إن أمسكتُها، فهي الطلاق، فهي الطلاق». وقد تفرد بهذه الزيادة ولم يتابَع عليها، وكأنه رواه بالمعنى؛ لاعتقاده مَنْـعَ جَمْعِ الطلقاتِ الثلاث بكلمة واحدة[2]».

خامساً: اختصار الحديث:

وقد أجاز العلماء اختصار الحديث بشرط ألا يخل بالمعنى، ولا يقطع الكلام عما يتعلق به؛ لأنه إذا كان كذلك كان بمنْزلة حديثٍ مستقل.

وقد درج على ذلك واشتهر به الإمام البخاري، فإنه يروي الحديث الواحد في مواضع كثيرة بحسب ما يستنبط من الحديث من الفوائد والأحكام، ويروي في كل مناسبة الجملة التي تلائمها من متن الحديث، ويذكره بتمامه في بعض المواضع ليعلمه القارئ كله[3].

لكن وقع من بعض الثقات ما يُخِلّ بذلك، ومن أمثلته: حديث شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال

---

(١) صحيح البخاري (باب من أجاز الطلاق الثلاث) وفي باب اللعان.

(٢) فتح الباري: ٩/ ٤٥١.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح: ١٩٣ وكتابنا منهج النقد: ٢٣١ وكتابنا الإمام الترمذي: ١٠٢.

رسول الله ﷺ : «لا وضوء إلا من صوت أو ريح»[1].

قال أبو حاتم: «هذا وهم، اختصر شعبة متن هذا الحديث فقال: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» ورواه أصحاب سهيل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحاً من نفسه فلا يخرجن حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً»[2].

وشعبة أمير المؤمنين في الحديث، حافظٌ، متقنٌ، عابدٌ، من السابعة مات سنة ستين ومائة، روى له الجماعة. وقد اختصر الحديث فأخل به، وهذا أندر ما يقع لمثله.

ومثاله أيضاً: حديث رواه ابن المبارك عن معمر عن بَهْزِ بن حكيم عن أبيه عن جده: «أن النبي ﷺ حَبَسَ في تُهَمَةٍ»[3].

قال ابن أبي حاتم: قال أبي: «روى هذا الحديث ابن عُلَيَّةَ عن بَهْزِ بن حكيم عن أبيه عن جده قال: «أتى النبيَّ ﷺ أهلُنا فقالوا: إخواننا فيم حُبِسوا؟ قال: أطلقوا لهم إخوانهم». اختصره معمر كما ترى»[4].

ومن أمثلة الإعلال بسبب اختصار الحديث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كفارة مَن جامَع امرأتَه في نَهار رمضان، فقد ثبت في رواية القصة الترتيبُ: «فقال ﷺ : «هل تَجِدُ ما تعتق رقبة؟» قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصومَ شهرين متتابعين؟» قال: لا، قال: «فهل تَجِدُ

---

(١) علل ابن أبي حاتم: ١/ ٤٧.

(٢) رواه بهذا اللفظ الترمذي في سننه: ١/ ١٠٩، وأبو داود في سننه: ١/ ٤٥ وأحمد ٢/ ٤١٤.

(٣) رواه بهذا اللفظ الترمذي في سننه: ٤/ ٢٨، وأبو داود في سننه: ٣/ ٣١٤ والنسائي في المجتبى: ٨/ ٦٧ والبيهقي في الكبرى: ٦/ ٧٧.

(٤) علل ابن أبي حاتم: ١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

ما تُطْعِم ستين مسكيناً ؟» قال: لا. ثم جلس. . . ». متفق عليه واللفظ لمسلم[1].

وهذا ظاهر أن الكفارة واجبة على الترتيب: يجب الإعتاق أولاً، فإن عجز انتقل إلى الصيام، ثم إن عجز انتقل إلى الإطعام. وهو مذهب الجمهور.

لكن مالكاً رواه عن الزهري عن أبي هريرة رضي الله عنه هكذا: «أن رجلاً أفطر في رمضان، فأمره رسول الله ﷺ أن يُكفِّرَ بعتقٍ، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً». أخرجه مالك ومسلم وغيرهما[2].

وظاهر هذه الرواية أن الكفارة تجب على التخيير؛ لأنّ خصالَها عُطفت بحرف (أو)، وهي للتخيير وهو مذهب الإمام مالك.

قال الحافظ ابن حجر[3] يرجّح رواية الترتيب: «روى الترتيب عن الزهري كذلك تَمام الثلاثين نفساً أو أَزْيَدُ، ورُجِّحَ الترتيبُ أيضاً بأنّ رَاوِيَهُ حَكى لفظَ القصة على وجهها، فمعه زيادة عِلْم مِن صورة الواقعة، وراوي التخيير حَكى لفظَ راوي الحديث، فدل على أنه مِن تصرُّف بعض الرواة؛ إما لقصد الاختصار أو لغير ذلك».

ثم قال ابن حجر: «وذكر الطحاوي أن سبب إتيان بعض الرواة بالتخيير أن الزهريَّ راويَ الحديث قال في آخر حديثه: فصارت الكفارة إلى عتق

---

(١) البخاري: ٣/ ٣٢ ومسلم: ٣/ ١٣٨.

(٢) الموطأ (كفارة من أفطر في رمضان): ٢٠١ رقم ٦٦١ ومسلم: ٣/ ١٣٨ والدارقطني: ٢/ ٢٠٩ وذكر متابعات لمالك في روايته عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة على التخيير.

(٣) فتح الباري: ٣/ ١٢٠. وسبق الدارقطني في سننه إلى الترجيح أن رواة الترتيب أكثر عدداً.

رقبة، أو صيام شهرين، أو الإطعام. قال: فرواه بعضهم مختصراً مقتصِراً على ما ذكر الزهري أنه آل إليه الأمر...»[1].

سادساً: التدليس:

وهو في اللغة: مشتق من الدلَس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام بالنور، سمي التدليس بذلك لما فيه من الإخفاء والتغطية[2].

وفي الاصطلاح: التمويه في الإسناد أو شخص الراوي.

وعُرِّفَ أيضاً بأنه: إخفاء عيب في سند الحديث.

والتدليس يوهم صحة السند وهو غير صحيح، ومعرفته مهمة جداً لكشف علل الأحاديث.

وهو قسمان رئيسان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

فمن تدليس الإسناد تدليس الإسقاط: وهو أن يسمع من شيخ أحاديث، ويسمع من بعض تلامذة هذا الشيخ عن الشيخ، فيسقط الواسطة، وقد يكون ضعيفاً.

فمن ذلك رواية عباد بن منصور الناجي عن عكرمة عن ابن عباس: كلها مأخوذة عن ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة.

إذاً فالذي كان يدلس إنما هو عباد بن منصور الناجي.

ومن الأحاديث التي رواها عن عكرمة عن ابن عباس: قولُ ابن عباس: «جاء هلال بن أمية – وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم ـ فجاء من

---

(١) شرح معاني الآثار: ٢/ ٧٠. وانظر مناقشة الدلالة على الترتيب في إحكام الأحكام لابن دقيق العيد: ٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦، وبداية المجتهد لابن رشد: ١/ ٣٠٤. وأدلة ترجيحه في فتح الباري: ٣/ ١٢٠. وإعلام الأنام: ٢/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(٢) منهج النقد: ٣٨٠.

أرضه عشياً فوجد عند أهله رجلاً، فرأى بعينه وسمع بأذنه. . .»[1] الحديث. قال أحمد: إنما رواه عن ابن أبي يحيى[2].

وله أيضاً عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال نبي الله ﷺ: «نعم العبد الحجام. . .»[3] الحديث.

وله أيضاً عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «اكتحلوا بالإثمد، فإنه يجلو البصر، ويُنبت الشَّعْرَ»[4] وزعم أن النبي ﷺ كانت له مُكْحُلَة يكتحل بها كل ليلة، ثلاثة في هذه، وثلاثة في هذه، وقد سُئل عباد عن هذين الحديثين الأخيرين فقال: «حدثنيهما ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة»[5].

ومثلها أيضاً: ما كان يرويه الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمْرَةَ عن علي.

وهذه الأحاديث إنما رواها الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد الواسطي ـ وهو كذاب متهم بالوضع ـ عن حبيب، ثم أسقط عَمْراً من إسنادها، وكلها بواطيل، قاله الإمام أحمد.

وقال ابن المديني نحو ذلك[6].

ومما رواه الحسن بهذا السند المذكور: قولُه ﷺ: «لا تُبْرِزْ فَخِذَك، ولا تنظر إلى فخذ حيٍّ ولا ميت»[7]. قال ابن معين: «لم يسمع الحسن من

---

(١) أبو داود في الطلاق (باب في اللعان): ٢/ ٢٧٦، والترمذي معلقاً: ٤/ ٣٣٢.
(٢) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٩٥.
(٣) الترمذي في الطب: ٤/ ٣٩١ رقم ٣٤٨٩.
(٤) الترمذي: في اللباس: ٤/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، وابن ماجه في سننه: كتاب الطب (باب من اكتحل وتراً): ٢/ ١١٥٧، ورقم ٣٤٩٩.
(٥) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٩٦ ـ ٦٩٧.
(٦) المرجع السابق نفسه: ٢/ ٦٩٧.
(٧) أبو داود في الجنائز (ستر الميت عند غسله): ٢/ ١٩٦.

حبيب، إنما سمع حديثه من عمرو بن خالد عنه، وعمرو متروك»[1].

ومن ذلك أيضاً: الأحاديث التي كان يرويها عبد الرحمن بن زياد الإفريقي عن عُتْبَةَ بن حُمَيد عن عُبَادة بن نُسَيٍّ عن عبد الرحمن ابن غَنْمٍ عن معاذ عن النبي ﷺ.

ومنها حديث بهذا الإسناد عن معاذ: «رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه»[2].

وقد قيل: إن أحاديثَه بهذا الإسناد كلُّها مأخوذة من محمد بن سعيد المصلوب في الزندقة، المشهور بالكذب والوضع، وأنه أسقط اسمه من الإسناد بين عتبة وعبادة[3].

وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف فيرويه عنه ويدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه، فيظن أنه سمعه منهما، كما روى معمر عن ثابت وأبان وغير واحد عن أنس عن النبي ﷺ: «أنه نهى عن الشِّغار»[4]، دون أن يذكر أبانَ هنا، وقد أشار الإمام أحمد إلى أن معمراً لعله دلسه[5].

وهذا الذي ذكرناه من المدلسين نوعٌ من أسباب العلة يسهل معرفته بالنسبة إلى غيره، بالكشف عن ترجمة الراوي، ومثله في ذلك أيضاً معرفة من اختلط، والاختلاط من أسباب الوهم، وتسهل معرفته بالكشف عن ترجمة الراوي. وهذا ما سنتحدث عنه[6].

وأما تدليس الشيوخ: فهو أن يُسميَ شيخه أو يكنيه أو يصفه بما

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٩٨.
(٢) الترمذي: ١/ ٧٥ ـ ٧٦.
(٣) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٧٠٢.
(٤) ابن ماجه: ١/ ٦٠٦.
(٥) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٧٦٣ ـ ٧٦٤.
(٦) انظر معرفة المدلسين في هذا الكتاب ص ١٠١ ومعرفة المختلطين: ١٠٦ ـ ١١٦.

لا يُعرَف به كي لا يُعرَف. وفيه توعير معرفة الإسناد.

وأخطره أنْ يرويَ عن ضعيفٍ ويسمِّيَه أو يَكْنِيَه بما يعرف به ثقة.

ومن الذين كانوا يروون عن ضعيف ويسمونه باسم يُتَوَهَّمُ أنه اسمُ ثقةٍ أيضاً: عطيةُ بن سعد بن جُنادة العَوْفي: فقد كان يروي عن الكلبي ويَكْنِيْه أبا سعيد؛ لِيُظَنَّ أنه أبو سعيد الخدري. وكان يصرح في بعضها بنسبته. قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكر عطية العَوْفِيَّ فقال: «هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية يأتي الكلبي فيأخذُ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد، قال أبو سعيد»[1].

ومما رواه: عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ حديث: «من قال حين يأوي إلى فراشه...»[2] الحديث.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

ومنهم أيضاً: الوليد بن مسلم: فقد كان كثير التدليس وكان يروي عن الأوزاعي فيقول: «نا أبو عمرو» ويروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي، وهو ضعيف جداً، فيقول: «نا أبو عمرو».

ومنهم أيضاً: بقية بن الوليد: وهو من أكثر الناس تدليساً، وأكثر شيوخه الضعفاء مجهولون لا يُعْرَفون، وكان ربما روى عن سعيد بن عبد الجبار الزُّبَيْدي أو زرعة بن عَمرو الزُّبَيْدي ـ وكلاهما ضعيف الحديث ـ فيقول: «نا الزُّبَيْدِي» فيُظن أنه محمد بن الوليد الزبيدي صاحب الزهري[3].

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٩٠، وقوله: «يأتي الكلبي» كذا في الأصول ليس فيه «كان».

(٢) الترمذي في الأدعية: ٥/ ٤٧٠.

(٣) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٩١ ـ ٦٩٢.

سابعاً: اشتباه الاسم أو الكلمة:

وما زال الاشتباه سبباً للغلط، نبّه عليه العلماء، ليكون المحدث والطالب على حذر وتيقظ.

ومن أمثلته، حديث: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه».

أخرجه أبو داود وابن ماجه من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة[١].

وأخرجه الحاكم عن يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة، ثم قال: «حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد احتج مسلمٌ بيعقوب بن أبي سلمة الماجشون، واسم أبي سلمة دينار».

وهذا توهم من الحاكم، والحديث غير صحيح السند، قال ابن دقيق العيد يوضح ذلك: «هو انتقال ذهني من يعقوب بن سلمة إلى يعقوب بن أبي سلمة»[٢].

وهذا السند ضعيف ويعقوب هذا هو الليثي كما هو الصواب، قال البخاري: «لا يعرف له سماعٌ من أبيه، ولا لأبيه من أبي هريرة»[٣].

وسلمة الليثي ذكره ابن حبان في الثقات[٤] وقال: «ربما أخطأ». وهذه العبارة تفيد ضعفه؛ لأنه قليل الحديث جداً، ولم يروِ له أحدٌ سوى ولده، ومثل هذا إذا كان يخطئ، فإنه يكون ضعيف الحديث.

---

(١) أبو داود: ١/ ٢٥، وابن ماجه: ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢) نصب الراية: ١/ ٣.

(٣) المغني في الضعفاء: رقم ٧١٩١.

(٤) ٤/ ٣١٧.

ويأتي مزيد بيـان لهذا البـاب في فصل طرق اكتشاف العلة إن شاء الله[١].

ثامناً: التصحيف:

وقد وقع من أكابر الثقات تصحيفات يستغرب مثلها من مثلهم.

ومن أمثلة ذلك: ما رواه عبد الله بن لَهِيْعَةَ عن كتاب موسى بن عُقْبَةَ إليه بإسناده عن زيد بن ثابت: «أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد».

فقد تصحف عليه، وإنما هو بالراء «احتجر في المسجد بخصٍ أو حصيرٍ حجرةً يصلي فيها»[٢].

احتجر: أي اتخذ حجرةً. صحفه ابن لهيعة لكونه أخذه من كتابٍ من دون سماع[٣].

وقد توسع بعض العصريين الأفاضل وأدخلوا في أسباب العلة جهالة الراوي، والرواية عن الضعفاء، وغير ذلك، وهو توسع غير مرضي، لأنه خروج على معنى العلة الاصطلاحي الذي يشترط فيه الخفاء، وأن ظاهره الصحة، فليتنبه لذلك.

* * *

---

(١) ص ٩٥ ـ ١٠١.

(٢) أخرجه البخاري في صلاة الليل: ١/١٤٣، ومسلم في المسافرين: ٢/١٨٨. ورواية ابن لهيعة في المسند: ٥/١٨٥ مُصَحَّفةً.

(٣) منهج النقد ص ٤٤٥ وانظر ١٦٠ من هذا الكتاب.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

طرق اكتشاف العلة

- **المبحث الأول**: تتبع الطرق والروايات.
- **المبحث الثاني**: النظر الدقيق في الرواة.
- **المبحث الثالث**: معرفة خصائص الأسانيد والرواة والمرويات.



مُقَـدِّمَة

لما أن معرفة العلل فن دقيق، يبحث عن السبب الدفين القادح في صحة الحديث وظاهرُ الحديث السلامة منه كان لمعرفة طرق اكتشافها أهميةٌ عظيمة بالغة، وقد نبه الأئمة على طريقٍ هو أساسٌ في هذا الباب، وهو جمع طرق الحديث ورواياته، وسبرها بموازنتها فتكتشف العلة بذلك، باكتشاف تفرد الراوي أو مخالفته بشيء، مع قرائن تُنَبِّهُ العارف إلى علة في الحديث في السند أو المتن.

ثم جاء الحافظ الإمام عبد الرحمن بن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى، وعُنِي بعلم العلل، وطرق كشفها، فأضاف لذلك أصلاً آخر يتمم السابق، وهو معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضها على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك.

ثم قسمه قسمين:

القسم الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات وتفاوتهم، وحكم اختلافهم، وقول مَن يرجح.

القسم الثاني: معرفة قوم من الثقات قد ضُعِّفَ حديثُهُمْ إمّا في بعض الأزمان أو في بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ.

وفرّع على القسمين تفاريع، ثم أتى بقواعد وفوائد مهمة.

وقد حرصتُ على ترتيب الأصول لبحوث ابن رجب هذه، وأضفتُ إليها طرقاً أخرى لاكتشاف العلة، أفدتُ بعضها مما كتبه بعض العصريين الفضلاء وأضفتُ عليه بعض الطرق، واجتهدتُ في كل ما أُورِدُه بما يتمم فائدته إن شاء الله تعالى.

وقد رتبتها على البحوث الآتية:

المبحث الأول: تتبع الطرق والروايات.

المبحث الثاني: النظر الدقيق في الرواة.

المبحث الثالث: معرفة خصائص الأسانيد والرواة والمرويات.

* * *

ٱلْمَبْحَثُ ٱلْأَوَّلُ

تتبع الطرق والروايات

وفيه ثلاثة مسالك :

١ ـ جمع طُرُقِ الحديث المدروس والموازنة بينها .

٢ ـ معرفة من دار عليهم الإسناد ومن يرجح عند الاختلاف .

٣ ـ موازنة نسق الرواة في الأسانيد .

أولاً ـ جمع طُرُقِ الحديث المدروس والموازنة بينها :

جمع طرق الحديث، وكذا الباب، أي الأحاديث المتعلقة بالمسألة، هي الطريق الأساسي لكشف علة الحديث، وقد عُنِيَ الأئمة بالتنبيه عليه، ولفت الأنظار إليه :

قال الإمام علي بن المديني : «الباب إذا لم تُجْمَعْ طُرُقُهُ لم يتبينْ خطؤه»[(١)] .

وقال يحيىبن معين : «لو لم نكتبِ الحديثَ من خمسين وجهاً ما عرفناه»[(٢)] .

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح : ٩١ . وقد رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : ٢/ ٢١٦ .

(٢) تذكرة الحفاظ : ٤٣٠ .

وقال أبو بكر الخطيب البغدادي: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنْزلتهم في الإتقان والضبط»[1].

ويزيد ذلك وضوحاً قول ابن الصلاح[2]: «ويُستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارفَ بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وُجد ذلك فيه».

وقال: «ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه».

وهذا مبثوث في المراجع المعتمدة في هذا العلم، لا خلاف فيه، وهو يدل على أن الطريق الأصل لكشف العلة يتألف من ثلاث خطوات أساسية:

١ ـ جمعُ طرق الحديث المدروس وما يتصل به.

٢ ـ سبرُ هذه الطرق، وموازنة بعضها ببعض، من حيث الاتفاقُ والاختلافُ سنداً ومتناً، وتمييز جوانب ذلك بدقة.

٣ ـ اختيار الراجح منها، بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له وهُمْ أقوى منه، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، وأن الموصول ليس رواية أخرى صحيحة من زيادة الثقة مثلاً، وغير ذلك كثير من أوجه العلل، وأوجه الاحتمالات[3].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ٩٠ ـ ٩١. والجامع: ٢/ ٤٥٢.

(٢) علوم الحديث: ٩٠ وانظر سائر المصادر في هذا الفن.

(٣) وقد نبَّهْنا على دفع علل كثيرة في تعليقاتنا على شرح علل الترمذي فراجعه.

وهذا كما قالوا: «إنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب».

ومن أعلام هذه الفئة الإمامُ علي بن المديني شيخ البخاري، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القُشيري، وأبو حاتم الرازي، ويعقوب بن شيبة، ومحمد بن عيسى الترمذي، وأحمد بن شعيب النسائي، وغيرهم رضي الله عنهم.

وهذه أمثلة لطريقة جمع الأسانيد هذه نوردها فيما يأتي:

حديث عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حُبَيْشٍ كانت تُستحاض، فقال لها رسول الله ﷺ: «إن دمَ الحيض دمٌ أسودُ يُعرف، فإذا كان ذلكِ فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي»[(١)].

وقد أُعِلّ هذا الحديث بمخالفة محمد بن أبي عدي الرواة الثقات في رواية الحديث، فالحديث أخرجه الشيخان وغيرهما من أوجه عدة من رواية الثقات بلفظ: «ذلكِ عِرْقٌ وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي»[(٢)].

وروي من عدة أوجه بنحو هذا اللفظ، ليس في رواية أحد منهم ما ورد في رواية ابن أبي عدي[(٣)].

ومن ذلك أيضاً: حديث نُعَيْم الْمُجْمِر قال: «صليت وراء أبي هريرة رضي الله عنه، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن حتى إذا

---

(١) أبو داود (باب إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة) ١/ ٧٥ والنَّسائي (باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة): ١/ ١٢٣ والدارقطني: ١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) البخاري (باب الاستحاضة) ١/ ٦٤، ومسلم ١/ ١٨٠.

(٣) إعلام الأنام (الطهارة والصلاة) ١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

بلغ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فقال: آمين، فقال الناس: آمين)[١].

فقد أُعل هذا الحديث بأنّ ذِكْرَ البسملة فيه مما تفرد به نُعيم المُجْمِر من أصحاب أبي هريرة ـ وهم ثمانمائةٍ ما بين صاحب وتابع ـ ولا يثبت عن ثقة من أصحاب أبي هريرة أنه حدث عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام كان يجهر بالبسملة في الصلاة[٢].

ومن هذا أيضاً: الحديث الذي رواه أبو داود من طريق جرير بن حازم عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضَمْرَة والحارث الأعور عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ ببعض أول الحديث قال: «فإذا كان لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم. . . »[٣] الحديث.

فهذا الحديث يحمل علتين اثنتين:

أما العلة الأولى: فهي أن جَرير بن حازم وهِمَ، فأدرج حديث عاصم مع حديث الحارث، مع أنهما مختلفان، فعاصم لم يُسْنِدِ الحديثَ ـ أي لم يرفعه ـ والحارث أسنده إلى النبي ﷺ، فجاء جريرٌ وأدرج أحد الحديثين في الآخر وجعلهما واحداً.

وأما العلة الثانية: فهي أن سائر الثقات رووا الحديث عن عاصم موقوفاً على علي بن أبي طالب، فتكون رواية الرفع حديثاً شاذاً[٤].

وهاتان العلتان حصلت معرفتُهما عن طريق جمع روايات هذا الحديث والموازنة بينها سنداً ومتناً.

---

(١) النسائي (قراءة بسم الله الرحمن الرحيم) ٢/ ١٣٤، وابن ماجه ١/ ٢٥١.

(٢) إعلام الأنام (الطهارة والصلاة) ١/ ٥٠٦.

(٣) أبو داود: ٢/ ١٠٠ ـ ١٠١.

(٤) إعلام الأنام (اللباس والبيوع) ٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

ومن ذلك أيضاً: حديث حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «من لم يُبَيِّتِ الصيامَ قبل الفجر فلا صيام له»[1].

هذا الحديث ورد في السنن الأربعة من طريق عبد الله بن عمر عن أخته حفصة رضي الله عنهم أجمعين، وقد تفرد برفعه عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، لذلك أَعله الترمذي وغيره من المتقدمين كأحمد والنسائي لمخالفة عبد الله من هُم أجل قدراً وأكثر عدداً، وقال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه»[2].

ومن هذا أيضاً: ما جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «من ذَرَعَهُ القيءُ، فلا قضاء عليه، ومَن استقاء فعليه القضاء»[3].

وسبب إعلال هذا الحديث هو تفرد عيسى بن يونس بروايته مرفوعاً، قال البخاري: «لا أُراه محفوظاً» وقال أحمد: «حدث به عيسى وليس في كتابه، غلط فيه»، وقال الترمذي: «وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا يصح إسناده»[4].

وهذا التفرد برواية الرفع إنما يعرف بجمع روايات هذا الحديث والموازنة بين أسانيدها.

---

(١) الترمذي: ٣/ ١٠٨، وأبو داود ٢/ ٣٢٩، والنسائي ٤/ ١٩٦، وابن ماجه ١/ ٥٤٢ رقم ١٧٠٠.

(٢) إعلام الأنام (اللباس والبيوع): ٢/ ٤٠٢.

(٣) أبو داود (الصائم يستقيء عامداً): ٢/ ٣١٠ والنسائي في السنن الكبرى (من ذرعه القيء): ٢/ ٢١٥، والترمذي: ٣/ ٩٨ ـ ٩٩، وابن ماجه: ١/ ٥٣٦.

(٤) إعلام الأنام: ١/ ٤١٩.

ثانياً: معرفة من دار عليهم الإسناد ومن يرجح عند الاختلاف:

هذا علم جليل، تَكْمُلُ به فائدة جمع الطرق، إذ يتبين بسبرها الراوي الذي تدور عليه طرق الحديث، أي تلتقي عنده، ثم يستمر السند منه إلى آخره، فيعرف من خالف أو انفرد عنه، وبهذا العلم بمن دار عليه الإسناد وبمن يرجح تنكشف العلة في الرواية المُعَلَّةِ سنداً أو متناً، أو سنداً ومتناً.

وهذا طريق كثير الاستعمال في حال الاختلاف والتعارض، وهو من الأثير لدى البخاري ومسلم في اختيار الأحاديث لصحيحَيْهما، عن الثقات المُتْقِنين الملازمين لشيوخهم، إذ يصيروا بذلك أَقوياء جداً في شيوخهم، وقدموا أحاديث هذه الطبقة على غيرهم[1].

وقد عُنِيَ الإمام الحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلي بهذا العلم لندرته وندرة بحثه في المصادر مع غاية أهميته، وقد أورد منه جملة وافرة في شرحه لعلل الترمذي، نذكر أمثلة منه، ونُذَكِّرُ القارئ بضرورة استحفاظِ شرح العلل كله، ووعيِهِ كمالَ الوعي.

ومن أمثلة ما ذكره:

من أمثلة المفاضلة العامة: ما ذكره عبد الله ابن الإمام أحمد قال لأبيه: «أيما أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال: سفيان الثوري أحبُّهم إليَّ، قلت له: ثم مَن؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم - أي العلم بالأعمش.

قلت له: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونسَ وعُقَيلاً يؤديان الألفاظ، وشعيب بن أبي حمزة. وليسوا هم مثل مَعْمَر، مَعْمَر يقاربهم في الإسناد.

---

(١) هدي الساري: ١/٧-٨.

قلت: فمالك؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكنَّ هؤلاء الكَثْرَة[1]، كم عند مالك!! ثلاثمائة حديث أو نحو ذا، وابن عُيَيْنَة نحو من ثلاثمائة حديث، ثم قال: هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير، يونس وعقيل ومَعْمَر.

قلت له: شعيب؟ قال: شعيب قليل، هؤلاء أكثر حديثاً عن الزهري.

قلت: فصالح بن كيسان روايته عن الزهري؟ قال: صالح أكبر من الزهري، قد رأى صالحٌ ابنَ عمر[2].

قلت: فهؤلاء أصحاب الزهري. قلت: أثبتهم مالك؟ قال نعم، مالك أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين بَقَرُوا عِلْم الزهري يونس وعقيل ومعمر. قلت له: فبعد مالك مَن ترى؟ قال: ابن عُيَيْنَة»[3].

وقال أبو حاتم الرازي: «مالك أثبت أصحاب الزهري، وإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حُكم لمالك، ومالك نقي الرجال، نقي الحديث، وهو أنقى حديثاً من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عُيَيْنَة وأقل خطأً منه، وأقوى من مَعْمَر وابنِ أبي ذئب»[4].

ومن الأمثلة الخاصة التطبيقية:

ما اختلف فيه حمّادُ بن زيد، وإسماعيلُ بنُ عُلَيَّة، وهما من أصحاب أيوبَ السَّخْتِياني، فالذي يقدم منهما هو حماد بن زيد، فقد قال الإمام

---

(١) أي المكثرون عن الزهري.

(٢) ونص ابن حجر على أن صالحاً رأى عبد الله بن عمر. انظر تهذيب التهذيب: ٤/ ٣٥٠.

(٣) العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٣٧٠ = ١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣ ط أنقرة، تحقيق طلعت وجرّاح.

(٤) تقدمة الجرح والتعديل ص ١٧، وشرح علل الترمذي ٢/ ٤٧٩ و١٨٣، والجرح والتعديل: ٤/ ١/ ٢٠٦.

أحمد: «ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد، وقد أخطأ في غير شيء». وقال ابن معين: «ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد». وقال ابن معين أيضاً: «إذا اختلف إسماعيل بن عُلَيَّةَ وحماد بن زيد في أيوب، كان القول قولَ حماد. قيل ليحيى: فإن خالفه سفيان الثوري؟ قال: فالقول قول حماد بن زيد في أيوب، قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله».

ومما اختلف فيه حمّادُ بن زيد، وإسماعيلُ بنُ عُلَيَّة حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «ليس أحدٌ منكم ينجيه عمله، قالوا: ولا أنت؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغَمَّدَني الله برحمة منه وفضل»[1].

فقد أوقفه ابن عُلَيَّة ورفعه حماد، والقول قول حماد لِمَا ذكرنا[2].

ومثال هذا أيضاً حديث ابن مسعود رضي الله عنه إذ قال: «أتى النبيُّ ﷺ الغائطَ فأمرني أنْ آتِيَهُ بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجِدْه، فأخذت روثةً فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: هذا رِكْس»[3].

فقد تكلم الترمذي على اختلاف الرواية في الحديث، وذكر طرقه فقال:

«وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبي إسحاقَ عن

---

(١) متفق عليه، البخاري في الرقاق (القصد والمداومة على العمل) ٨/ ٩٨ ـ ٩٩ من طرق عن عائشة وأبي هريرة، ومسلم في صفة الجنة: ٨/ ١٣٩ ـ ١٤١ من طرق أبي هريرة وجابر وعائشة.

(٢) شرح علل الترمذي: ٢/ ٥١٠ ـ ٥١١.

(٣) البخاري ١/ ٣٩، والنسائي ١/ ٣٩ ـ ٤٠ من طريق أبي نعيم، والترمذي ١/ ٢٥ ـ ٢٨ من طريق وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله، وابن ماجه ١/ ١٣٢ من طريق أبي نعيم ويحيى بن سعيد القطان.

أبي عُبيدة عن عبد الله نحو حديث إسرائيل، وروى معمر وعمار بن رُزَيْق عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله، وروى زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه الأسود بن يزيد عن عبد الله، وروى زكريا ابن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله.

وقال: «هذا حديث فيه اضطراب». ثم بين رأي شيخه البخاري ورأيه في هذا الاختلاف فقال: «سألت عبد الله بن عبد الرحمن ـ أي الدارمي ـ أيُّ الروايات في هذا الحديث عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقضِ فيه بشيء، وسألت محمداً ـ يعني البخاري ـ عن هذا فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله أشبه، ووضعه في كتاب الجامع.

قال أبو عيسى الترمذي: وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيلَ وقيس عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله؛ لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع»[1].

ثالثاً: موازنة نَسَقِ الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامة الأسانيد:

فيتبين منه أن تسلسلَ هذا الإسناد تفرّدَ عن المعروف من وقوع رواته في الأسانيد، مما ينبه إلى علة خفية فيه، وإن كانت هذه العلة يصعب تعيينها، وهذا أمر لا يُدرك إلا بالحفظ التام والتيقظ الدقيق، وسرعة الاستحضار الخاطف لجُمَل الأسانيد في الدنيا.

---

(١) سنن الترمذي: ١/ ٢٥ ـ ٢٦ وانظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٢٣ ـ ٥٢٥ تعليقاً، وفيه الجواب بأن الحديث ثابت من الطريقين، والعلة مندفعة.

وهذا أدخله الحاكم في تعريفه للشاذ فإنه قال[1] في حديث قتيبة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن يزيدَ بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل «أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زَيْغ الشمس أخّر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعاً، وإذا ارتحل بعد زَيْغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار . . .» .

قال الحاكم: هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علة نعلله بها . . . ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل غير[2] أبي الطفيل. فقلنا: الحديث شاذ. اهـ. ولولا أنّ لِمَا ذكرنا أثراً في إعلال الحديث لما ذكره الحاكم.

ومثاله حديث كفارة المجلس السابق في مطلع صور العلة وأمثلتها، فراجعه[3].

* * *

(١) في المعرفة ص ١١٩ ـ ١٢٠.
(٢) في الأصل (عن)، وهو تصحيف.
(٣) ص ٣٣ ـ ٣٥.

ٱلمَبْحَثُ ٱلثَّاني

النظر الدقيق في الرواة

وفيه عدة مسالك ؛ نذكر منها :

١ ـ معرفة أئمة العواصم العلمية لعلم الحديث الشريف .

٢ ـ معرفة أوطان الرواة .

٣ ـ معرفة التواريخ والرحلات .

٤ ـ معرفة المتشابه من الأسماء .

٥ ـ معرفة الرواة المدلسين .

٦ ـ معرفة الرواة المرسِلين .

٧ ـ معرفة الرواة المختلطين .

أولاً : معرفة أئمة العواصم العلمية لعلم الحديث الشريف :

وعبروا عنها في عصرنا بالمدارس الحديثيّة .

هذه طريقة من وسائل الكشف عن علل الأحاديث ، فإن معرفة نشأة هذه العواصم العلمية (**المدارس الحديثية**) ورجالها ، ومذاهبها العقدية والفقهية ، وأثرها ، وما تميزت به ؛ هذه المعرفة تساعد على كشف علل أسانيد كثيرة ؛ لأن كل مدرسة لها مَيِّزاتٌ خاصة تميزها من غيرها .

وقد سبق في صور العلة قول الحاكم في شرح علة حديث: «والمدنيون إذا روَوَا عن الكوفيين زَلَقُوا»[(١)].

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما أورده الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي: «من حدّث عنه أهل مِصْرٍ أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه، فقال: ومنهم زهير بن محمد الخراساني، قال أحمد في رواية الأثرم: الشاميون يروون عنه أحاديث مناكير...، أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة»[(٢)].

وقال ابن رجب أيضاً: ومنهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ـ المدني الفقيه، الإمام الرباني ـ: ذكر مسلم أن سماع الحجازيين منه... صحيح، قال: وفي حديث العراقيين عنه وَهَم كثير[(٣)].

وكذلك ما ذكره ابن رجب أيضاً في حديثه عمن ضُعِّفَ حديثهم في بعض الأماكن دون بعض، فقال:

ومنهم معمر بن راشد: حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد[(٤)].

ومنهم عبد الرحمن بن أبي الزِّناد وهو من أهل المدينة. قال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن المديني يضعف ما حدث به ابن أبي الزناد بالعراق، ويصحح ما حدث به بالمدينة[(٥)].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٥ وانظر ما سبق ص ٣٧.

(٢) شرح علل الترمذي ٢/ ٦١٤ ـ ٦١٥.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٦١٨ ـ ٦١٩.

(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٠٢.

(٥) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٥ ـ ٦٠٦. قال ابن حجر (التقريب/ ٣٤٠) صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان قدم بغداد، وكان فقيهاً، ت ١٧٤ هـ، روى له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة.

ومنهم: يزيد بن هارون: قال أحمد: من سمع منه بواسط هو أصح ممن سمع منه ببغداد[1].

ومنهم: عبيد الله بن عمر العمري: ذكر يعقوب أن في سماع أهل الكوفة منه شيئا[2].

ومنهم: الوليدُ بن مسلم الدمشقي، صاحبُ الأوزاعي: ظاهر كلام الإمام أحمد أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء، قال أبو داود: سمعت أبا عبد الله سئل عن حديث الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «عليكم بالباءة»[3]. قال: هذا من الوليد، يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي؛ لأنه حدث به الوليد بحمص. ليس هو عند أهل دمشق[4].

ومنهم: المسعودي: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه ببغداد فسماعه مختلط[5].

وأمثلة هذا كثيرة، وسنذكر عند تحدثنا عن معرفة المختلطين تفصيلاً أكثر لما روى هؤلاء الرجال الذين ذكرناهم وما تكلم فيهم إن شاء الله تعالى.

ونذكر ههنا بإيجاز شديد **أشهرَ أكبرِ المدارس الحديثية**، وطائفةً ممن ينتسب إلى كل مدرسة منها:

مدرسة مكة والمدينة:

ومن الذين ينتسبون إليها:

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٦.

(٢) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٨.

(٣) الترمذي: ٣/ ٣٩٢، والنسائي: ٤/ ١٤١ من حديث ابن مسعود.

(٤) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩.

(٥) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٩.

١ ـ **أصحاب عبد الله بن عمر بن الخطاب**: وأشهرهم ابنه سالم ونافع مولاه.

٢ ـ **أصحاب نافع مولى ابن عمر**: وأشهرهم وأعلاهم: أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع.

٣ ـ **أصحاب عبد الله بن دينار مولى ابن عمر**: وأشهرهم: شعبة، والثوري، ومالك، وابن عُيَيْنَة.

٤ ـ **أصحاب سعيد بن أبي سعيد المقبري**: وأشهرهم: الليث بن سعد، وعبيد الله بن عمر، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب.

٥ ـ **أصحاب الزهري**: وهم خمس طبقات، وأشهرهم: مالك، وابن عُيَيْنَةَ، وعُقَيْل، ومَعْمَر، ويونس.

٦ ـ **أصحاب يحيى بن أبي كثير**: وأشهرهم: هشام الدَّسْتُوَائي، وأبَان العطار، والأوزاعي، وحجاج الصواف، وحسين المعلم.

٧ ـ **أصحاب هشام بن عُرْوَة**: وأشهرهم: الثوري، ومالك، ويحيى القطان، وابن نُمَيْر، والليث بن سعد.

٨ ـ **أصحاب عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج**: وأشهرهم: حجاج بن محمد، ويحيى بن سعيد، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد.

٩ ـ **أصحاب عمرو بن دينار**: وأشهرهم: سفيان بن عُيَيْنَةَ، والثوري، وشعبة، وحماد بن زيد، وابن جُرَيْجٍ[1].

المدرسة البصرية:

ومن أشهر من انتسب إليها:

---

(١) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٤٧٢ ـ ٤٩٤.

١ ـ **أصحاب الحسن البصري** (الحسن بن أبي الحسن): وأشهر أصحابه: حفص المِنْقَرِي، وقتادة، ويونس بن عبيد، وزياد الأعلم: طبقة. وأشعث بن عبد الملك، ويزيد بن إبراهيم، وقرة بن خالد: طبقة. وأبو الأشهب وجرير بن حازم: طبقة... وغيرهم.

٢ ـ **أصحاب محمد بن سيرين**: وأشهرهم: أيوب، وعبد الله بن عون، وهشام الدستوائي، وخالد الحذَّاء، وسَلَمة بن علقمة، وعاصم الأحول، ويزيد بن إبراهيم التستري. وهشام بن حسان، ويحيى بن عتيق، وجرير بن حازم، وعوف الأعرابي.

٣ ـ **أصحاب ثابت بن أَسْلَمَ البُنَاني**: وهم ثلاث طبقات:

أ ـ **الثقات**: كشعبةَ، وحمادِ بنِ زيد، وسليمانَ بنِ المغيرة، وحمادِ بنِ سلمة ـ وهو أثبتهم ـ ومَعْمَرِ بنِ راشد.

ب ـ **الشيوخ**: كالحَكَم بن عطية، وسهيل بن أبي حزم، وعمارة بن زاذان، ويوسف بن عبدة الأزدي، وحماد بن يحيى الأبَحّ: وهم يخطِئون على ثابت، ويروون عنه أحاديث مناكير.

جـ ـ **الضعفاء والمتروكون**: وهم كثرة: كيوسف بن عطية الصفار.. وغيره.

٤ ـ **أصحاب قتادة بن دِعامة السدوسي**: وأشهرهم: سعيد بن أبي عَرُوبَة، وهَمّام بن يحيى العَوْذي، وأبو عَوَانَةَ، وشعبة، والدّستُوائي، وحماد بن سلمة، وأبان بن يزيد... وغيرهم.

٥ ـ **أصحاب أيوب السَّخْتِياني**: وأشهرهم: حماد بن زيد، وإسماعيل بن عُلَيَّةَ، وسليمان بن حرب، وسفيان الثوري، وعبد الوارث ابن سعيد، وأبو عَوَانَةَ اليَشْكُرِيّ، وجرير بن حازم... وغيرهم.

٦ ـ **أصحاب شعبة بن الحجاج**: وأشهرهم: (غُنْدَر) محمد بن

جعفر، ويحيى بن سعيد، ومعاذ بن معاذ العنبري، وخالد بن الحارث، وهشام بن عبد الملك الطيالسي، وبَهْزُ بن أسد، ويزيد بن زُرَيع، ومحمد ابن أبي عدي، وأبو داود الطيالسي، وعبد الصمد بن عبد الوارث... وغيرهم.

٧ ـ **أصحاب مَعْمَر بن راشد**: وأشهرهم: عبد الرزاق الصنعاني، وعبد الله بن المبارك، وهشام بن يوسف، ومحمد بن حميد.

٨ ـ **أصحاب حمّاد بن سَلَمَةَ**: عفان بن مسلم الصفار، وعبد الرحمن ابن مَهْدِي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الوهّاب الثقفي[(١)].

المدرسة الكوفية:

ومن أشهر أهلها:

١ ـ **أصحاب عامر بن شراحيل الشعبي**: ومن أشهرهم: إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، وبيان بن بشر، وزكريا بن أبي زائدة، وفراس بن يحيى الهمداني، وعبد الله بن أبي السفَر، وعبد الله بن عون، وسليمان الشيباني.

٢ ـ **أصحاب أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبِيعيّ الهَمْدَاني**: وأشهرهم: سفيان الثوري، وشعبة، وإسرائيل بن يونس، وشرِيك بن عبد الله، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قُدَامة، وزكريا بن أبي زائدة، ويونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، وأبو الأحوص الحنفي، وأبو عوانة اليشكري، والأعمش، وأبو بكر بن عياش.

٣ ـ **أصحاب إبراهيم بن يزيد النَّخَعي**: ومنهم: منصور بن المعتمر، وسليمان بن مِهْرَانَ الأعمش، والحَكَمُ بن عُتَيْبَةَ.

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/ ٤٩٥ ـ ٥١٧.

٤ ـ **أصحاب الأعمش سليمان بن مهران الكاهلي**: ومن أشهرهم: سفيان الثوري، وشعبة، ويحيى القطان، وأبو معاوية، وأبو عَوَانَةَ وضَّاح ابن عبد الله اليشكري، وأبو بكر بن عيّاش، وأبو الأحوص، وقطبة بن عبد العزيز بن سياه، وحفص بن غياث، وزائدة، وعبيد الله بن موسى، ومحاضر بن المُوَرِّع، ومِنْدَل بن علي العَنَزي، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن نمير الهمداني، ويحيى بن عيسى التميمي.

٥ ـ **أصحاب منصور بن المعتمر السلمي**: وأشهرهم:

جرير الضبي، وشريك، ومعمر، والثوري، وشعبة.

٦ ـ **أصحاب سفيان بن سعيد الثوري**: وأشهرهم:

يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مَهْدِي، وأبو نُعيم الفضل بن دُكَين، ومحمد بن يوسف الفِرْيابي، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النَّهْدِي، وقَبِيْصة بن عُقْبَةَ السَّوائي، وعُبَيْدُ الله بن موسى العبسي، وأبو عاصم النبيل «الضحاك بن مخلد الشيباني»، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق بن همام... وغيرهم[1].

المدرسة الشامية:

ومن أشهر علمائها:

١ ـ **أصحاب مكحول الدمشقي** أبو عبد الله بن أبي مسلم: ومن أشهرهم: ثابت بن ثوبان، والعلاء بن الحارث، ويزيد بن يزيد بن جابر، وسليمان بن موسى، وزيد بن واقد، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وأبو مُعَيْد حفص بن غيلان، والوَضِين بن عطاء، والأوزاعي، وسعيد بن

---

(١) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٥١٧ ـ ٥٤٥.

عبد العزيز، ومحمد بن راشد المكحولي، والهيثم بن حُمَيْد، ويحيى بن حمزة.

٢ ـ أصحاب أبي عمرو الأوزاعي: وأشهرهم: هِقْل بن زياد، وإسماعيل بن عبد الله بن سماعة، ويزيد بن السِّمْط، وسلمة بن العيَّار، وعبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، والوليد بن مسلم، ومحمد بن مصعب القُرْقُسَاني، وعبد الله بن المبارك، والوليد بن مَزِيد، وأبو إسحاق الفزاري[١].

المدرسة المصرية:

ومن أشهر علمائها:

١ ـ أصحاب بكَير بن عبد الله بن الأشج: وأشهر أصحابه: الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وعبد الله بن لَهِيْعَةَ، ومحمد بن عَجْلان.

٢ ـ أصحاب يزيد بن أبي حبيب: وأشهرهم: حَيْوَةُ بنُ شُرَيْح، وسعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن أيوب[٢].

ثانياً: معرفة أوطان الرواة:

وهذا فن مهم يفتقر إليه علماء الحديث في كثير من تصرفاتهم، لذلك تجد الكثير منهم يعتنون به لما له من فوائد مهمة: منها: معرفة شيخ الراوي، فربما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بَلَدَه تعيّن بَلَدِيه غالباً، وهذا مهم جليل، فضلاً عن تعيين شخص الراوي أيضاً وتمييزه عمن يشابهه في الاسم، وقد يتعين به المُهْمَل[٣]، ويظهر الراوي المدلس، ويُعْلَمُ تلاقي

(١) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٤٥ ـ ٥٤٩.

(٢) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥١.

(٣) المهمل: الذي ذكر اسمه، مثل أحمد، محمد، عبد الله، ولم يُعَين بذكر نسبه أو ما يميزه عن غيره.

الرواة، وقد يُعْلَمُ به ما وقع من ضعف في حديث الراوي[1].

فمعرفة مواطن الرواة تفيد في معرفة الحكم على الحديث، كأنْ يكون الراوي قد ضُعّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

وذلك كمَعْمَرِ بن راشد مثلاً: فقد كان حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد. قال أحمد في رواية الأثرم: «حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليَّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر ـ يعني باليمن ـ وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة». وقال يعقوب بن شيبة: «سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه»[2].

فمما اختلف فيه معمر بن راشد باليمن والبصرة: حديث: «أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زُرَارَةَ من الشوكة»[3]. رواه باليمن عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً. ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس، والصواب المرسل[4].

ومثل هذا أيضاً: ما سُمع من عبد الرحمن بن عبد الله بن عُتْبَةَ، الذي اختلط بآخرة، فَجُعل ضابِطُ معرفة اختلاطه أنَّ سماعَ من سمع منه بالكوفة صحيح، وسماع من سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط، وفي هذا قال الإمام أحمد: «إنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد»[5].

ومثله أيضاً: ما جاء في عبد الرزاق الصنعاني: أن سماعه بمكة من

---

(١) انظر منهج النقد ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٢.

(٣) الترمذي في الطب (الرخصة في ذلك) ٤/ ٣٩٠. وانظر ما يأتي ص ١١٠.

(٤) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٢ ـ ٦٠٣.

(٥) شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٧٠ ـ ٥٧١.

سفيان كان مضطرباً، أما أحاديثه باليمن فصحيحة، هذا ما قاله الإمام أحمد فيه، وعندما ذكر له - للإمام أحمد - حديث عبد الرزاق عن الثوري عن قيس عن الحسن بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أُهْدِيَ للنبي ﷺ وَشِيْقَةُ لحم وهو محرم فلم يأكله»[1]، جعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً؛ لأنه علم أن هذا الحديث إنما هو من سماع الصنعاني بمكة حيث كان سماعه مضطربا[2].

ومن ذلك أيضاً: ما جاء في الوليد بن مسلم الدمشقي صاحب الأوزاعي: أنه كان إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء، لذلك عندما سئل أبو عبد الله - وهو الإمام أحمد - عن حديث الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «عليكم بالباءة»[3]، قال: «هذا من الوليد، يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي، لأنه حدث به الوليد بحمص، ليس هو عند أهل دمشق»[4].

إذاً فمعرفة مواطن الرواة طريق مهم وأساسي في معرفة العلة في الحديث الشريف.

ثالثاً: معرفة التواريخ والولادات والوفيات والرحلات:

وقد احتل البحث التاريخي في الرواة مكانة مهمة جداً عند أئمة الحديث؛ لما يجديه من معرفة اتصال الأسانيد وانقطاعها، وفي الكشف عن أحوال الرواة وفضح الكذابين.

قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ».

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف: ٤/ ٤٢٧.

(٢) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٦ - ٦٠٧.

(٣) الترمذي: ٣/ ٣٢٩، والنسائي: ٤/ ١٤١.

(٤) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٨ - ٦٠٩.

وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين» أي احسبوا سِنَّه وسِنَّ مَن كتب عنه.

وقال عُفَيْرُ بنُ مَعْدَان الكَلاَعي: «قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: مَنْ شيخنا هذا الصالح؟ سَمِّه لنا نعرفْه. قال: فقال: خالد بن معدان. قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة. قلتُ فأين لقيتَه؟ قال: لقيتُه في غَزاة إرمينية، قال: فقلت له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب! مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين»[1].

وقال الحاكم: لما قدم علينا محمد بن حاتم الكشي وحدّث عن عبد بن حُميد سألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين. فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حُمَيد بعد موته بثلاث عشرة سنة!![2].

أما بالنسبة لمعرفة الرحلات، فهي ذات أثر كبير أيضاً في الحكم على الأحاديث وفي معرفة عللها أيضاً.

ومثال ذلك: ما نقله أبو داود عن أحمد أنه قال: «**مَن سمع منه ـ يعني من عطاء بن السائب ـ بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه ضعيف**»[3].

وذلك لأنه اختلط آخر زمانه فاعتبروا ضابط معرفة من سمع منه قديماً ومن سمع منه بآخرة انتقالَه وارتحالَه من الكوفة إلى البصرة.

---

(١) الكفاية ص ١١٩ وانظر منهج النقد ص ١٤٣.

(٢) منهج النقد ص ١٤٣.

(٣) شرح علل الترمذي: ٢/٥٥٨.

ومنهم من قال: «دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم الحمادان، والدستوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية فسماعه ضعيف، منهم وهيب، وإسماعيل بن عُلَيَّةَ، وعبد الوارث»[1].

ومثل ذلك أيضاً ما جاء في عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة: الذي اختلط قبل موته، حيث انتقل من الكوفة إلى بغداد. فقالوا إن سماع مَن سمع منه بالكوفة صحيح، ومَن سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط.

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «كل من سمع من المسعودي - أي عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة - بالكوفة مثل وَكيع، وأبي نُعَيم، وأما يزيد بن هارون، وحجاج، ومن سمع منه ببغداد في الاختلاط إلا من سمع منه بالكوفة».

وذكر معاذ بن معاذ أن المسعودي قدم عليهم الكوفة مرتين وهو صحيح. قال: ثم لقيته ببغداد سنة أربع وخمسين ومائة وهو صحيح، ثم لقيته ببغداد مرة أخرى سنة إحدى وستين وقد أنكروه[2].

ومثل هذا أيضاً: ما جاء في يزيدَ بن هارون الذي كان يروي بواسط ويحدث من كتبه، فلما انتقل إلى بغداد اختلط.

لذلك قال صالح بن أحمد: قال أبي: «يزيد بن هارون، مَن سمع منه بواسط هو أصح ممن سمع منه ببغداد، لأنه كان بواسط يُلَقَّن فيرجع إلى

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/٥٥٨.

(٢) شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٧٠ ـ ٥٧١، وهذا الكلام الذي ذكره معاذ بن معاذ عن المسعودي يمكن أن ندخله في طريقة جمع أحاديث الباب والمقارنة بينها سنداً ومتناً؛ لأنه لولا مقارنته لأحاديث المسعودي عند قدماته المختلفة إلى بغداد لما اكتشف اختلاطه. والله أعلم.

ما في الكتب»[1]. فهنا جُعل مقياس اختلاط يزيد بن هارون هو ارتحاله وانتقاله إلى بغداد، فما رواه بواسط صحيح، أما ما رواه ببغداد فبعد اختلاطه.

ونظراً لِمَا تقدم من أهمية معرفة التواريخ والرحلات ولُقِيِّ الشيوخ في معرفة علل الحديث واكتشافها أوجب العلماء على طالب الحديث تقديم الاهتمام بالتاريخ ومعرفةِ وَفَيَات الشيوخ؛ لأنه من أهم علوم الحديث، ولاسيما ما يتصل بالنبي ﷺ وأكابر أصحابه وأئمة علماء الدين، فلا يجوز أن يغفل عنها مسلم فضلاً عن طالب العلم[2].

رابعاً: معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب.

وفي علوم الرواة الخاصة بأسمائهم فنون كثيرة تبلغ ثلاثة عشر فناً، لكل منها أثر في علم العلل، وإن معرفة المتشابه من الأسماء من أهم الوسائل الضرورية لمعرفة علل الحديث وكشفها، فكم من علة دخلت على الحديث بجهل هذا الجانب وهذه المعرفة. فهناك الكثير من الأسماء والألقاب والكنى التي لم يشتهر أصحابها بها، قد استغلها المدلسون ستاراً لتدليسهم. ولكن المعرفة الواسعة التي يتمتع بها المشتغلون بهذا الفن تقف لهم دائماً بالمرصاد، لتكشف تدليس هؤلاء وتغييرهم في الأسانيد والطرق[3]، أو وَهَمِ غيرهم من الثقات.

ويدخل في هذا العلم **معرفة المتفق والمفترق** من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها. أي معرفة ما يتفق لفظاً وخطاً، فيكون الاسم الواحد قد أطلق على أكثر من راوٍ، فهم متفقون في اسمهم، مفترقون في شخصهم.

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/٦٠٦.
(٢) منهج النقد ص ١٤٤.
(٣) انظر العلل في الحديث لهمام سعيد ص ١٣٠.

وأيضاً يدخل فيه **معرفة المؤتلف والمختلف** من الأسماء والأنساب: وهو ما تتفق في الخط صورته، وتختلف في النطق والتلفظ صيغته. وهذا فنّ مهم جداً لا غنى عن معرفته للأمن من اللبس، فربما يظن الأشخاص شخصاً واحداً، وربما يكون أحد المتفقين ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح، أو يصحح ما هو ضعيف[1].

ونورد بعض الأمثلة زيادة في التوضيح والبيان؛ وذلك مما أورده الإمام ابن رجب من قواعد مهمة في الرواة:

١ ـ قال فيمن اسمه **رِشْدِين**: «رِشْدِين اثنان: أحدهما: رشدين بن كُرَيْب مولى ابن عباس، والثاني: رشدين بن سعد المصري، وكلاهما ضعيف. فهذه الترجمة من الأسماء ليس فيها ثقة فيما نعلم».

وقال إسماعيل بن علية: **من كان اسمه عاصم** ففي حفظه شيء. وحكى المروذي عن يحيى بن معين قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف.

ولم يوافقْ أحمدُ على ذلك، فإن عاصم بن سليمان الأحول عنده ثقة، وعاصم بن بهدلة: ثقة، إلا أن في حفظه اضطراباً، وعاصم بن عمر بن قتادة ثقة أيضاً متفق على حديثه، وعاصم بن كُلَيب ثقة، وعاصم بن محمد ابن زيد بن عبد الله بن عمر ثقة متفق على حديثه أيضاً. وعاصم بن عمر بن الخطاب فأجل من أن يقال فيه: ثقة. وفوق هؤلاء من اسمه عاصم من الصحابة، وهم جماعة. فابن معين لم يُرد دخولهم في كلامه قطعاً.

٢ ـ وقال الإمام ابن رجب فيمن كنيته **«أبو فَرْوة»**: قال أحمد في رواية ابن هاني: «كل أبي فروة ثقة إلا أبا فروة الجزري» أي يزيد بن سنان[2].

وما ذكره ابن رجب هنا إنما يدخل في معرفة المتفق والمفترق.

---

(١) انظر منهج النقد ص ١٨٠ ـ ١٨٢.

(٢) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٧٧٨ ـ ٧٧٩.

٣ ـ **ومن الأمثلة على ذلك أيضاً: ما روى أبو أسامة** - حماد بن أسامة- **عن ابن جابر** عن إسماعيل بن عبيد الله عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرة - رضي الله عنه ـ حديث: «الحمى حظ المؤمن من النار»[١].

فابن جابر هنا ليس هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي الثقة المعروف، إنما هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف الذي كتب عنه أبو أسامة هذه الأحاديث.

قال أبو داود: أبو أسامة روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وغلط في اسمه فقال: ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. قال: وكل ما جاء عن أبي أسامة ثنا عبد الرحمن بن يزيد فهو ابن تميم[٢].

٤ ـ **ومثل هذا أيضاً: ما رواه زهير بن معاوية عن واصل بن حيان** عن ابن بُـرَيْـدَةَ عن أبيه عن النبي ﷺ، ومنها حديث: «. . . واعلموا أن الكمأة دواء العين، وأن العجوة من فاكهة الجنة، وأن هذه الحبة السوداء التي تكون في الملح، اعلموا أنها دواء من كل داء إلا الموت»[٣].

فقد انقلب على زهير اسم صالح بن حيان فقال: واصل بن حيان. فصالح بن حيان القرشي فيه ضعف. وواصل بن حيان: ثقة[٤].

قال أبو حاتم الرازي: أخطأ زهير مع إتقانه، هذا هو صالح بن حيان، وليس هو واصل، وصالح بن حيان ليس بالقوي، هو شيخ، ولم يدرك زهير واصلاً.

---

(١) الطبراني في الكبير: ١/ ٩٣ عن أبي أمامة، وأصل هذا الحديث متفق عليه عن عدد من الصحابة: أخرج البخاري في بدء الخلق: ٤/ ١٢٠ ـ ١٢١، وفي الطب: ٧/ ١١٩، ومسلم: في السلام. . .: ٧/ ٢٣ ـ ٢٤ نحو هذا الحديث.

(٢) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٨٠ ـ ٦٨١. وانظر ما يأتي ص ١٥١.

(٣) أحمد في مسنده: ٥/ ٣٥١ مطولاً.

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢/ ٢٣٢.

٥ ـ ومثل هذا **ما كان يرويه حسين بن واقد عن أيوب عن نافع عن** ابن عمر، وعنده عن أيوبَ السختياني، وعن أيوبَ بن خَوْط. وأيوبُ بن خَوْط ضعيف جداً. فالمنكرات التي عنده عن أيوب عن نافع عن ابن عمر إنما هي عن أيوب بن خوط[١].

هذا الذي ذكرناه إنما يدخل في معرفة تدليس الشيوخ، أي معرفة من روى عن شيخ حديثاً سمعه منه، لكنه سمى هذا الشيخ أو كناه أو نسبه أو وصفه بما لا يُعرف به كي لا تظهر روايته عن الضعفاء، وربما لكي يُتَوَهَّم أنه راوٍ من الثقات.

ومن الأمثلة على معرفة المتشابه من الأسماء والكنى أيضاً:

١ ـ قال ابن أبي حاتم الرازي: سألت أبي عن حديثٍ رواه منجاب بن الحارث عن حفص بن غياث عن محمد بن مروان النّخَعي قال: قلت لأبي: كيف رأيت صلاة النبي ﷺ قال: رأيته يصلي الظهر هكذا. . . فذكر الحديث. قال أبي: هذا خطأ، إنما هو حفص بن غياث عن عمرو بن مروان النخعي[٢].

٢ ـ وقال ابن أبي حاتم أيضاً: سألت أبي وأبا زُرْعَة عن حديث رواه أبو نُعيم الفضل بن دُكَيْن عن سفيان عن منصور عن الشعبي عن المقداد أبي كريمة الشامي عن النبي ﷺ في قصة الضيافة، قال أبي: هذا خطأ، إنما هو المقدام بن معدي كرب. كان خرج الشعبي إلى عبد العزيز بن مروان أخي عبد الملك، فلقي المقدام بحمص، ولا أعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ هناك غيره، وقد كان عِدّةٌ من أصحاب النبي ﷺ

(١) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٩٢.
(٢) علل الحديث للرازي: ١/ ١٤٥.

أحياءً. . . وقال أبو زرعة: الصحيح: المقدام بن معدي كرب، وكنيته: أبو كريمة[1].

٣ ـ ومثال ذلك أيضاً: ما ذكره عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبي، قال: حدثنا هُشَيْمٌ، قال: زعم لي بعضهم، قال: كتب الحجاج أن يؤخذ إبراهيم بن يزيد إلى عامله، فلما أتاه الكتاب قال: فكتب إليه: إن قبَلَنَا إبراهيم بن يزيد التيمي، وإبراهيم بن يزيد النخعي، فأيهما نأخذ؟ قال: فكتب أن يأخذهما جميعا[2].

فهنا ذِكْرُ اثنين من الرواة اجتمعا في الاسم والعصر والرتبة، ومن لا يميز بينهما قد يخلط في حديثهما، وقد يقول قائل: ما داما ثقتين فما الضرر من هذا الخلط؟ والجواب على ذلك إن لكل من الرجلين إسناده ولكل منهما رجاله، والخلط بينهما لا يقتصر عليهما بل يتعداهما إلى بقية رجال الإسناد[3].

ونسوق بعض الأمثلة من الأسماء أو الكنى أو الأنساب أو الألقاب التي يتفق بها عدد من الرجال.

١ ـ من كان اسمه أنس بن مالك: وهؤلاء اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، وهم عشرة، روى منهم الحديث خمسة: الأول خادم النبي ﷺ، والثاني كَعْبِيّ قُشَيْرِيّ روى حديثاً واحداً، والثالث والد الإمام مالك، والرابع حمصي، والخامس كوفي.

٢ ـ من كان اسمه أحمد بن جعفر بن حمدان، حيث اتفقت

---

(١) علل الحديث للرازي: ٢/ ٢٤٢. وانظر ما يأتي ص ١٥٤.

(٢) علل الحديث ومعرفة الرجال للإمام أحمد: ١/ ٦ = ٤٣ ط تركية.

(٣) العلل في الحديث لهمام سعيد ص ١٣٩.

أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، وهم أربعة: القطيعي راوية المسند، والبصري، والدِّيْنَوْري، والطرسوسي.

٣ ـ **من كانت كنيته ونسبته أبو عِمران الجَوْني**، حيث تتفق الكنية والنسبة: وهما اثنان: أحدهما عبد الملك بن حبيب التابعي، والثاني: موسى بن سهل، بصري، سكن بغداد[(١)].

٤ ـ قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: **مَن كنيته مِن أصحاب النبي ﷺ أبو عبد الرحمن**: عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن، ومعاذ بن جبل أبو عبد الرحمن، وعبد الله بن عمر أبو عبد الرحمن، وعبد الله بن عمرو أبو عبد الرحمن - ويقولون أبو محمد ـ وفيروز الديلمي أبو عبد الرحمن، وسَفينة أبو عبد الرحمن، ومعاوية بن أبي سفيان أبو عبد الرحمن[(٢)].

ومثل ذلك من اتفقوا في النسبة خاصة:

«الآمُلِيّ» و«الآمُلِيّ»:

فالأول من آمُل طبرستان، والثاني من آمل جَيْحُون. قال أبو سعد السِّمْعاني: «أكثر أهل العلم من أهل طبرستان من آمل»، وأكثر من يعرف بالطبري، وشُهر بالنسبة إلى آمل جيحون عبد الله بن حماد الآملي شيخ البخاري[(٣)].

ومثله: «السَّرْوِي» و«السَّرْوِي»:

فالأول منسوب إلى بلدة «سارية» من طبرستان، منهم محمد بن صالح السروي الطبري، ومحمد بن حفص السروي، والثاني: منسوب إلى مدينةٍ

(١) منهج النقد ص ١٨٠.
(٢) العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٦٦ = ٩٧ ط تركية.
(٣) الأنساب المتفقة ص ٤، ومنهج النقد ص ١٨١.

بأردبيل يقال لها «سَرْو» منها نصر السَّرَوي الأردبيلي[1].

إذاً فمعرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب أمر مهم وأساسي لكشف مواطن العلة في الحديث. وهو فن عويص والحاجة إليه ماسة، لأن من فوائده كما تبين من الأمثلة: الأمن من جعل الإثنين واحداً، والتحرز من توثيق الضعيف وتضعيف الثقة، وفيه أيضاً إظهار تدليس المدلسين وتغييرهم في أسانيد الأحاديث.

خامساً: معرفة الرواة المُدَلِّسين:

التدليس: هو التمويه في اتصال السند أو اسم الشيخ.

وهو من أسباب وقوع العلة في الحديث، فمعرفة المدلسين وطبقاتهم مهمة جداً لكشف علل الأحاديث، وقد عُنِيَ أئمةُ هذا الشأن بالكشف عن المدلسين، وبيان أحوالهم في كتب الرجال.

ثم قاموا بإحصاء المدلسين، ووضع مؤلفات جامعة لأسمائهم مع استقراء أنواع تدليسهم. . . حتى يتبين ما دلسوه وما سمعوه.

وأفردهم بالتصنيف من أَجِلَّةِ الأئمة الإمام أبو بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ).

ثم جاء الحافظ إبراهيم بن سبط العجمي الحلبي (٨٤١هـ) وألف كتابه التبيين في أسماء المدلسين.

وجاء الحافظ ابن حجر وحرر ما كتبه السابقون، وأضاف إلى تراجمهم مادة جديدة، وقدم لإحصائه بمقدمة مهمة، فكان كتابه أجمع كتاب، وهو (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس).

---

(١) الأنساب المتفقة ص ٧٢، ومنهج النقد ص ١٨١.

طبقات المدلسين:

ومن المهم هنا معرفة طبقات المدلسين وحكمها، وقد جعلها الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث»[1] ستة أجناس، إلا أن فيها تداخلاً كما لحظ الحافظ العلائي (ت٧٦١هـ) في كتابه «جامع التحصيل»[2]، فأدخل العلائي عليها تعديلاً، وجعلها خمس طبقات[3].

ثم جاء الحافظ ابن حجر فتبنى تصنيف العلائي للطبقات مع تعديل طفيف عليه فنورد تصنيف طبقات المدلسين أخذاً من العلائي.

وهذا التقسيم هو كما يأتي:

الطبقة الأولى: مَن لم يوصف بذلك إلا نادراً، مثل يحيى بن سعيد الأنصاري.

الطبقة الثانية: مَن احتَمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما رَوَى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عُيَيْنَة.

الطبقة الثالثة: مَن أكثر من التدليس، فلم يحتجَّ الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، [ومنهم من رَدَّ حديثهم مطلقاً]، ومِنهم مَن قَبِلَهم، كأبي الزبير المكي[4].

الطبقة الرابعة: مَن اتُّفِقَ على أنه لا يُحْتَجُّ بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد.

---

(١) ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) ص ١١٣.

(٣) جامع التحصيل لأحكام المراسيل ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٤) لكن بينا نفي التدليس عنه في التعليق على المغني في الضعفاء، وفي كتابنا أبغض الحلال ص١٢٢ ـ ١٢٣، وإعلام الأنام: ٣/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

الطبقة الخامسة: مَنْ ضُعِّف بأمرٍ آخر سوى التدليس مع كونه مدلساً، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع كعطية بن عوف، إلا أن يُوَثَّق مَن كان ضعفه يسيراً، كابن لَهِيْعَة[1].

إلا أن هناك ملحظاً على هذا التقسيم، هو أن الطبقة الثانية فيها: من احتمل الأئمة تدليسه لإمامته، مع أن كون الراوي إماماً في العلم والتقى مما لا يحمل على قبول أحاديثه التي دلس فيها، بقي إذاً سببان لاحتمال الأئمة تدليسه: قلة تدليسه في جنب ما روى، وأنه لا يدلس إلا عن ثقة.

فالسبب الأول وهو قلة تدليسه يجعلنا ندخل أصحابه في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين فيكون التقسيم هكذا:

الطبقة الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً أو قليلاً بالنسبة لما روى.

الطبقة الثانية: من كان لا يدلس إلا عن ثقة، وباقي الطبقات كما ذكرها الحافظ العلائي، والله أعلم.

وبالنظر في أحكام هذه الطبقات نجدها تؤول إلى ثلاث.

وقد هوّل بعض العصريين شأن التدليس، وجاوز الحد مجاوزةً عظيمة حتى قال: «ما أقلَّ مَن سَلِم من التدليس!» فهذا قول مبالغ جداً في تضخيم أمر التدليس وغُلُوّ لا تسنده الحقيقة العلمية. فإن أوسع إحصاء للمدلسين بلغ مائة واثنين وخمسين مدلساً من بين آلاف الرواة، مما يدل على أن الأولى أن نقول: «ما أكثر من سلم من التدليس!»[2].

---

(١) انظر جامع التحصيل للعلائي ص ١١٣ ـ ١١٤. وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر ص ٢٣ ـ ٢٤. لكن في التمثيل بأبي الزبير المكى وابن لَهِيْعَةَ نظر.

(٢) منهج النقد ص ١٣٩.

سادساً: معرفة الرواة المُرْسِلين:

المشهور في المرسَل: أنه الحديث الذي رفعه التابعي. وهو أن يقول قال رسول الله ﷺ ولا يذكر الواسطة. وعلى هذا درج المتأخرون.

أما المتقدمون فالمرسَل عندهم في الأكثر كما ذكرنا. ويطلقونه أيضاً بمعنى المنقطع[1]، وهو مذهب الفقهاء والأصوليين.

وأعظم المراسيل دقةً هو المرسل الخفي: وهو الحديث الذي رواه الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه أو لقيه ولم يسمع منه، فيعرف الإرسال فيه كما قال ابن الصلاح[2]: «بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه، أو عدم اللقاء».

وحكم المرسل الخفي حكمُ المدَلَّس، لا يُقبل حتى يصرح الراوي بالسماع.

وقد بنى كثير من المصنفين مصنفاتهم في المراسيل على هذا التوسع في المرسل، ومن أهمها:

١ ـ «المراسيل» لابن أبي حاتم الرازي، بين فيه ما ليس متصلاً من الأسانيد، ليس مرتباً على الأحاديث، ولا على الأبواب.

٢ ـ «جامع التحصيل لأحكام المراسيل» للحافظ خليل بن كِيكَلْدِي

---

(١) وعليه جرى الخطيب البغدادي وابن الأثير: الكفاية ص ٣٨٤ وجامع الأصول: ١/ ٦٢ ـ ٦٤.

(٢) (١٤٥) علوم الحديث ص ٢٨٩. واختار ابن حجر (في شرح النخبة ص ٨٥ ـ ٨٦) أن المرسل الخفي هو الحديث الذي رواه الراوي عمن عاصره ولم يلقه. واخترناه في منهج النقد، ثم بدا لنا ترجيح ابن الصلاح كما بيناه في أصول الجرح والتعديل ص ١٢١ ـ ١٢٢.

العلائي، بحث فيه أنواع الحديث المنقطع، ثم أورد أسماء المدلسين، ثم الأسانيد المنقطعة.

وعُني الحافظ ابن حجر في التقريب ببيان المدلسين، والمرسِلِين، ومن وصف بالوصفين: يرسل ويدلس، لكنه لم يستوف كل شيء، مما جعل الباب مفتوحاً لإحصاء شامل.

ومن أمثلة الإعلال بالإرسال: ما أخرجه الأربعة إلا النسائي[1] عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ: «مسح أعلى الخف وأسفلَه».

قال أبو داود: «بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء». يعني ثور بن يزيد عن رجاء بن حَيْوَة.

وقال الترمذي: «وهذا الحديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زُرْعَةَ ومحمداً ـ يعني ابن إسماعيل البخاري ـ عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح، لأن ابن مبارك روى هذا الحديث عن ثور عن رجاء قال: «حُدِّثْتُ عن كاتب المغيرة مرسل، عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة» انتهى.

والحاصل أن الحديث ضعيف لانقطاعه بين ثور بن يزيد ورجاء بن حَيْوَةَ، ولإرساله أيضا[2].

ومن الأمثلة: ما أخرجه مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب «قرأ سجدةً وهو على المنبر يوم الجمعة فنَزل فسجد. . .» ثم ذكر ترك السجود في الجمعة الآتية وقال: «ومنعهم أن يسجدوا».

---

(١) أبو داود: ١/ ٤٦ والترمذي: ١/ ١٦٢ وابن ماجه: ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٢) إعلام الأنام: ١/ ١٧٦.

عروة بن الزبير تابعي، لكنه لم يسمع من عمر بن الخطاب[١]، ولد عروة في خلافة عثمان[٢].

لكن المتن صحيح أخرجه البخاري بسنده «عن ربيعة بن عبدالله بن الهُدَيْر التميمي. . . عمَّا حضر ربيعة من عمر بن الخطاب. . . »[٣].

سابعاً: معرفة الرواة المختلطين:

الاختلاط سبب من أسباب العلة كما سبق، فمعرفة المختلطين فن مهم جداً، لما يحتاج إليه من دقةٍ لتمييز أحاديث الراوي المختلطة، من غيرها، وقد عُني أئمة الحديث به، وضبطوا أحواله، وأعطوا كلاً منها حكمه، حسب الميزان العلمي.

وقد ألّف فيه الإمام الحافظ العلائي خليل بن كيكلدي (المتوفى سنة ٧٦١) ثم أفرده بالتصنيف الإمام الحافظ إبراهيم بن محمد، سبط ابن العجمي الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١) وسماه «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط»[٤].

لكن المصنفين في علوم الحديث وفي جمع المختلطين اقتصروا على من خلّط آخر عمره من الثقات ولم يعرضوا لغيره من الأقسام.

وقد وفّى الحافظ ابن رجب البحث حقه بما لا تجده في مراجع علوم الحديث المطولة، فعرض لأقسامٍ لم تتعرّضْ لها.

---

(١) فتح الباري في سجود القرآن (من رأى أن الله لم يوجب السجود): ٢/ ٣٧٨، وانظر المراسيل لابن أبي حاتم: ١٤٩.

(٢) التقريب والتهذيب.

(٣) البخاري أواخر سجود القرآن: ٢/ ٤٢.

(٤) انظر شرح الألفية للعراقي: ٤: ١٥٣. وتعليق شيخنا العلامة محمد راغب الطباخ على نكت العراقي وكتاب الاغتباط قد طبعه شيخنا رحمه الله وجزاه عنا وعن العلم خير الجزاء وقد رجعنا إليه في دراسة هذا النوع، ويقع في ٢٧ صحيفة، وانظر منهج النقد ص ١٣٣.

فقسم المختلط إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: من ضُعّفَ حديثه في بعض الأزمان دون بعض.

النوع الثاني: من ضعّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

النوع الثالث: من ضعف حديثه عن بعض الشيوخ دون بعض.

وقد أضفنا نوعاً لم يذكره الحافظ ابن رجب وهو:

النوع الرابع: من ضعّف في بعض الموضوعات دون بعض.

النوع الأول: معرفة من ضعف حديثه في بعض الأزمان دون بعض:

وهذا هو المعروف في مصادر علوم الحديث بعنوان: من اختلط في آخر عمره من الثقات. وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا آخر عمرهم. ويتبع معرفة هؤلاء معرفة من روى عنهم قبل الاختلاط، ومعرفة من روى عنهم بعد الاختلاط. وذلك من أجْلِ الحكم على الحديث بالاحتجاج أو عدمه.

١ ـ ومن أمثلة هؤلاء: عطاء بن السائب الثقفي الكوفي:

ذكر الترمذي أنه يقال: «إن عطاء بن السائب كان في آخر عمره قد ساء حفظه». وذكر الترمذي أيضاً عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد قال: من سمع من عطاء بن السائب قديماً فسماعه صحيح، وسماع شعبة وسفيان عن عطاء بن السائب صحيح إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان، قال شعبة: سمعتهما منه بآخرة.

وممن سمع من عطاء قبل أن يتغير: سفيان، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان بن عُيَينةَ، وهشام الدستوائي.

وممن سمع منه بآخرة بعد اضطرابه جرير، وخالد بن عبد الله، وابن

عُلَيَّة، وعلي بن عاصم، ومحمد بن فُضَيْل، وَوُهَيْب، وعبد الوارث، وهُشَيم[1].

٢ ـ ومنهم أيضاً: سعيد بن إياس الجُرَيْرِي البصري:

اختلط بآخرة، فكان يُلَقَّن فيتلقَّن. وقد حدث عنه الأئمة بالكثير قبل اختلاطه.

وممن سمع منه بعد اختلاطه: عيسى بن يونس، ويزيد بن هارون، ومحمد بن أبي عدي، وكان الأخير يقول: «لا أكذب الله، ما سمعت من الجُريري إلا بعدما اختلط».

وممن سمع منه قبل الاختلاط: الثوري، وابن علية، وبشر بن المُفَضَّل.

وذكر الفلاس عن يحيى القطان قال: «أتيتُ الجُرَيريَّ فسمعته يقول: ثنا عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن عمرو قال: «بين كل أذانين صلاة»[2]، فلما خرجتُ قال لي رجل: إنما هو عبد الله بن مُغَفَّل. فرجعت إليه فقلت له: فقال: عن عبد الله بن مُغَفَّل[3].

٣ ـ ومن ذلك عبد الرزاق بن هَمّام الإمام الحافظ:

كان يحدث من كتابه، ثم عمي فغلط فيما حدّث من حفظه[4].

ومن أمثلة ذلك حديثه عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن

---

(١) انظر التفصيل في شرح العلل: ٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٨.

(٢) البخاري في الأذان من طريق الجريري عن ابن بريدة (باب كم بين الأذان والإقامة): ١/ ١٢٣. ومسلم: من طريق كَهمْسَ بن الحسن عن عبد الله بن بريدة كلاهما عن عبد الله بن مُغَفَّل ٢/ ٢١٢.

(٣) شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥.

(٤) انظر التفصيل في شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٧٧ ـ ٥٨٠.

النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً جديداً فقال: «ثوبك هذا غسيل أم جديد؟ قال: لا، بل غسيل، قال: البَس جديداً، وعش حميداً، ومت شهيداً»[1].

قال أحمد في رواية الأثرم: «هذا كان يحدث به من حفظه، ولم يكن في الكتب»[2].

ومن ذلك من كان يعتمد في الرواية على كتابه فحدث من حفظه ما ليس في كتابه:

١ ـ مثال ذلك حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كان يُسْتَعْذَبُ له الماء من بيوت السقيا»[3].

قال أبو عبد الله الإمام أحمد: قالوا: هذا ليس له أصل في كتابه[4].

٢ ـ ومثاله أيضاً: شَريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة:

كانت كتبه صحاحاً وحفظه فيه اضطراب، كما قال يعقوب بن شيبة وغيره[5]. وقال أبو حاتم: في حديث شريك عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباس «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم»[6]، قال: «هذا خطأ، أخطأ فيه شريك، وروى جماعة هذا الحديث ولم يذكروا «صائماً محرماً» إنما قالوا: «احتجم وأعطى الحجّامَ أجره» فحدث شريك

---

(١) أخرجه ابن ماجه: أول اللباس: ص ١١٧٨.

(٢) شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥.

(٣) أبو داود: آخر الأشربة: ٣/ ٣٤٠.

(٤) شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧.

(٥) شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٨٩.

(٦) البخاري: في الصوم (باب الحجامة والقيء للصائم): ٣/ ٣٣. وقد روي هكذا من طرق عن ابن عباس، إنما المشكل في خصوص رواية شريك عن عاصم الأحول والله أعلم، انظر لزاماً تعليقنا على شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٩٠ ـ ٥٩١ لدفع هذه العلة.

هذا الحديث من حفظه بآخرة، وقد كان قد ساء حفظه، فغلط فيه»[١].

٣ ـ ومثله أيضاً: سليمان بن داود أبو داود الطيالسي البصري:

حدّث من حفظه فوهم، ومن جملة ما أخطأ فيه أنه روى عن شعبة عن سعيد بن قَطَنٍ عن أبي زيد الأنصاري مرفوعاً: «من لم يرحم صغيرنا فليس منا»[٢]، ويقال: إنه نظر في كتابه فلم يجده[٣].

النوع الثاني: معرفة من ضُعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض: وهو من حدث في بعض الأماكن فأصاب ثم حدث في بعض آخر فأخطأ.

وهذا كمن حدث في مكان لم يكن معه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو كمن سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه وسمع منه في موضع آخر فضبط[٤].

١ ـ ومن هؤلاء معمر بن راشد: فقد كان حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد. فمما اختلف فيه باليمن والبصرة حديث: «أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زُرَارة من الشوكة»[٥].

فهذا الحديث رواه مَعْمَر باليمن عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل: مرسلاً، ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس، والصواب المرسل.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ ٢٣٠.

(٢) أبو داود: باب الرحمة: ٤/ ٢٨٦، والترمذي: ٤/ ٣٢١ ـ ٣٢٢ وصححه من غير طريق الطيالسي.

(٣) شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٩٦ ـ ٥٩٧.

(٤) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٢.

(٥) الترمذي في الطب (الرخصة في ذلك) أي الكي: ٤/ ٣٩٠، وأحمد في المسند: ٤/ ٥٦، والحاكم في المستدرك: ٣/ ٢٠٧. أما حديثه المرسل فأخرجه عبد الرزاق في المصنف: ١٠/ ٤٠٧. والشوكة هي حمرة تعلو الوجه والجسد. وانظر ما سبق ص ٩١.

٢ ـ ومثال هؤلاء أيضاً هشام بن عروة:

تغير حفظه عندما كبر، فتغير حديثه في قدمته الثالثة إلى العراق، فقد كان يُسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً، فتارة يقول عن أبيه عن النبي ﷺ، وأخرى يقول عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ، فكان إذا أتقن الحديث أسنده، وإذا هابه أرسله، هكذا قال فيه يعقوب بن شيبة[١].

ويدخل في معرفة المختلطين أيضاً: معرفة من حدّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدّث عن غيرهم فلم يحفظ. وكذلك من حدّث عنه أهل مصر فحفظوا حديثه، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه[٢].

مثال الأول: حديث: «إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء...»[٣] الحديث.

هذا الحديث جاء من طريق فَرَج بن فَضَالة عن يحيى بن سعيد، وقد أُنكر هذا الحديث على الفرج بن فضالة، لأن أهل الحديث قد تكلموا فيه وضعفوه من قبل حفظه، فقد قال فيه أحمد عندما سئل عنه: «أما ما روى عن الشاميين فصالح الحديث، وأما ما روى عن يحيى بن سعيد فمضطرب»[٤].

ومثال الثاني: وهو من حدّث عنه أهل مصرٍ أو إقليم فحفظوا حديثه وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه: زهير بن محمد الخراساني، كان أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة.

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٤. وانظر فيه تعليقنا الموسع على حديث هشام.

(٢) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٩ و٦١٤.

(٣) الترمذي: كتاب الفتن: ٤/ ٤٩٤.

(٤) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦١٢ ـ ٦١٣.

فقد خرّج له الترمذي من رواية الشاميين عنه غير حديث، نذكر منها:

حديث: «أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه، يميل إلى الشق الأيمن شيئاً»(١).

وحديث: «قرأ النبي ﷺ على أصحابه سورة الرحمن من أولها إلى آخرها، فسكتوا، فقال: لقد قَرَأْتُها على الجنّ ليلة الجن، فكانوا أحسن مردوداً منكم...»(٢) الحديث.

قال ابن عدي في زهير: «لعل حديث الشاميين حيث رووا عنه أخطؤوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به»(٣).

ومثله أيضاً محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: سماع الحجازيين منه صحيح، وفي سماع العراقيين عنه وَهَم كثير.

ومما انتقد عليه حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أعتق شِقْصاً له(٤) مِن عبد، أو شِرْكاً ـ أو قال: نصيباً ـ وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق، وإلا فقد عتق منه ما عتق»(٥).

فهذا الحديث رواه ابن أبي بُكير عن ابن أبي ذئب فذكر الاستسعاء، ورواه أيضاً ابن أبي فُدَيك عن ابن أبي ذئب، إلا أنه لم يذكر عنه «عتق منه ما عتق». فمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب هذا كان سماع الحجازيين

---

(١) الترمذي: كتاب الصلاة (باب ما جاء في التسليم في الصلاة): ٢/ ٧٢ رقم ٢٩٦.
(٢) الترمذي في سننه: كتاب التفسير: (باب ومن سورة الرحمن): ٥/ ٢٣٦ رقم ٣٢٩١.
(٣) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦١٦ ـ ٦١٧.
(٤) شقْصاً: حصة.
(٥) البخاري: في الشركة (باب تقويم الأشياء بين الشركاء): ٣/ ١٣٩، ومسلم: ٥/ ٩٥ ـ ٩٦. وهكذا بقية الستة ليس عندهم ذكر الاستسعاء. وأما رواية ابن أبي بكير عنه فأخرجها مسلم في كتاب التميز. وانظر تعليقنا على شرح علل الترمذي لابن رجب.

منه صحيحاً، أما حديث العراقيين عنه ففيه وهم كثير، ولعله كان في العراق يُلقّن فيتلقّن: هذا ما قاله فيه مسلم في كتاب التميز[1].

النوع الثالث: معرفة من ضُعّف حديثُهُ عن بعض الشيوخ دون بعض.

وهذا يندرج أيضاً في معرفة من اختلط.

أي معرفة قوم هم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

١ ـ مثل إسماعيل بن عيّاش الحمصي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن». رواه الترمذي وابن ماجه[2].

قال أبو حاتم الرازي: «هذا خطأ، إنما هو عن ابن عمر قوله»[3]. يعني أن إسماعيل بن عياش وهم فيه.

قلت: إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلطٌ في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى ـ أو اثنتين ـ وثمانين ومائة، وله بضع وسبعون سنة.

وإسماعيل يروي هنا عن موسى بن عقبة، وموسى مدني ثقةٌ فقيه، إمامٌ في المغازي، مات سنة إحدى وأربعين ومائة، فضُعّف الحديث بسبب ذلك.

٢ ـ ومن هؤلاء مثلاً: جرير بن حازم البصري:

ثقة تغير قبل موته بسنة، لكن أولاده حَجَبُوه فلم يُسمع منه في اختلاطه شيء، إلا أنه كان يُضعّف في حديثه عن قتادة.

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦١٩.

(٢) رواه الترمذي في سننه: ١/ ٢٣٦، وابن ماجه في سننه: ١/ ١٩٦.

(٣) علل الحديث للرازي: ١/ ٤٩.

قال أحمد: «كان يحدث بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها بواطيل»، وقال أيضاً: «كأن حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يسند أشياءَ، ويوقف أشياءَ».

وقد أنكر عليه أحمد ويحيى وغيرهما من الأئمة أحاديث متعددة يرويها عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ وذكروا أن بعضها مراسيل أسندها[١].

فمن هذه الأحاديث: حديثه عن قتادة عن أنس: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وقد توضأ وترك على قدميه موضع الظفر، فقال له رسول الله ﷺ: «ارجع فأحسن وضوءك»[٢]، قال أبو داود: «هذا الحديث ليس بمعروف عن جرير بن حازم ولم يروه ـ أي عن جرير ـ إلا ابن وهب».

ومنها حديثه في قَبِيعَةِ سيفِ النبي ﷺ أنها كانت من فضة[٣].

٣ ـ ومنهم جعفر بن بُـرْقَـان الجزَري:

ثقة مشهور، لكن حديثه عن الزهري خاصة مضطرب.

قال فيه ابن معين: «ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما ما روى عن الزهري فهو فيه ضعيف، وكان أمياً لا يكتب، وليس هو مستقيم الحديث عن الزهري، وهو في غير الزهري أصح حديثاً»، كذا قال أحمد ويحيى وابن نمير وغيرهم نحوه[٤].

ومما رواه: حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ: «أنه

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥.

(٢) أبو داود في الطهارة (باب تفريق الوضوء): ١/ ٤٤ ـ ٤٥، وانظر إعلام الأنام: ١/ ١٦٦.

(٣) أبو داود في الجهاد: ٣/ ٣٠.

(٤) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٣٥ ـ ٦٣٦.

نهى عن لِبْسَتَيْن وبَيْعتين ونكاحين وعن مطعمين»[1]. وذكر الجلوس على مائدة يُشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على وجهه. قال أبو داود بعد تخريج الحديث: «هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري، وهو منكر»[2].

لكن ننبه على أن جُمَل متن الحديث قد رُوِيَتْ بأسانيد صالحة عن غير الزهري[3].

النوع الرابع: مَن ضعف حديثه في بعض الموضوعات دون بعض:

ويقع ذلك في الرواة الذين تخصصوا وأفرغوا عنايتهم لنوع معين من أبواب الحديث، أو العلوم الأخرى، ثم تعرضوا لغير ما تخصصوا به.

وذلك كمن يتخصص بالقراءة دون السنن: مثل عاصم بن أبي النَّجُود إمام القراءة المشهور، قال الحافظ ابن حجر: صدوق، له أوهام، حجة في القراءة.

أو كمن تخصص في السيرة أو التاريخ: مثل محمد بن إسحاق صاحب المغازي وهو إمام فيها، قال عنه ابن حجر: إنه صدوق، يدلس، ورمي بالتشيع والقدر.

ومثل سيف بن عمر التميمي: ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ[4].

---

(١) أبو داود في الأطعمة: ٣/ ٣٩٤، وابن ماجه: ص ١١٣٨، كلاهما من طريق كثير بن هشام به.

(٢) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧.

(٣) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٣٧، وقد خرجناها في التعليق عليه.

(٤) انظر التعليق على شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٥٤.

ومنهم: نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْدِي أبو مَعْشَر: قال يحيى بن معين: «اكتبوا عن أبي معشر حديث محمد بن كعب في التفسير، وأما أحاديث نافع وغيرها فليس بشيء، التفسير حسن»[١].

ومثله: سعيد بن بشير الأزدي: قال فيه سعيد بن عبد العزيز الدمشقي: «كان غالب علمه التفسير، خذ عنه التفسير، ودع ما سوى ذلك».

ومنهم: إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدّي: قال الإمام أحمد: «هو حسن الحديث، وحديثه مقارب، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباط[٢] عنه»، فجعل يستعظمه ويقول: «من أين قد جعل له أسانيد؟ ما أدري ما ذاك».

ومنهم عبد الجبار بن عمر الأيلي: قال أبو زرعة: «واهي الحديث، وأما مسائله فلا بأس»[٣].

* * *

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٥٨.

(٢) أسباط بن نصر الهمْداني، صدوق كثير الخطأ يُغْرِبُ من الثامنة/خت م ٤. اهـ تقريب التهذيب. قلت: الأكثر على تضعيفه، روى له البخاري تعليقاً، ومسلم ما توبع عليه لعلو سنده، وقد انتقد على مسلم تخريجه له، وأجاب بنحو ما ذكرنا.

(٣) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠.

ٱلْمَبْحَثُ ٱلثَّالِثُ

معرفة خصائص الأسانيد والرواة والمرويات

ثمة مجموعات من الأسانيد لها خصائص تميزها، بعضها في الصحة والقوة، مثل سلاسل حُكِمَ بأنها أصح الأسانيد نحو مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. أو في الضعف، مثل سلسلة السُّدي عن الكلبي عن ابن عباس رضي الله عنهما. أو التوسط، مثل بَهْزِ بن حكيم عن أبيه حكيم ابن معاوية عن جده معاوية بن حَيْدَة القشيري رضي الله عنه.

ومن هذا القبيل أسانيد قوية لكن لم يثبت بِها شيء، أو ثبت بها شيء قليل والمروي بها أكثر من ذلك، فمعرفة هذا النوع مهمة لطالب العلل، تسهّل له معرفة حقيقة الحكم على الحديث، وتمييز ما فيه علة، وأن لا ينخدع بظاهر السند.

ومنها أحكام تتصل بأحوال رواة مخصوصين، أو صفاتهم، أو صفات أحاديث تشير إلى علة.

وقد عُنِيَ الحافظ ابن رجب بهذا اللون عناية كبيرة، ونبه على فنون من هذا القبيل في أواخر كتابه القيم العظيم شرح علل الترمذي، أوردها في ضمن قواعدَ خَتَم بها الكتاب ، نورد اقتباساً منه ما يأتي :

١ ـ معرفة الأسانيد التي لا يثبت من مروياتها شيء.

٢ ـ أسانيد يختلف منتهاها من حال إلى حال.

٣ ـ الإعلال عن طريق الشبه.

٤ ـ قواعد في خصوصيات للرواة.

٥ ـ من عرف بالتدليس وتقبل عنعنته.

أولاً: الاستقراء لمعرفة الأسانيد التي لا يثبت من مروياتها شيء. أو لا يثبت منها إلا شيء يسير، مع أنه قد رُوِيَ بها أكثر.

وهي مجموعة أسانيد رجالها ثقات مشهورون، لكن لم يثبت بها شيء أو ثبت قليل، والمروي بها كثير.

وهذه أمثلة لذلك:

١ ـ أحاديث من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ:

قال البَرْديجي: «هذه الأحاديث ـ يعني التي بهذا الإسناد ـ كلها معلولة، وليس عند شعبة منها شيء، وعند سعيد بن أبي عروبة منها حديث، وعند هشام منها آخر، وفيهما نظر»[(١)].

ومما ورد بهذا الإسناد حديث رسول الله ﷺ: «ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة، يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر»[(٢)].

قال أبو عيسى الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل عن النَّهَّاس. قال: وسألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه من غير هذا الوجه مثل هذا»[(٣)].

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/ ٧٣٢.

(٢) سنن الترمذي في الصوم (باب ما جاء في أيام العشر): ٣/ ٨١ رقم ٧٥٨.

(٣) سنن الترمذي: ٣/ ٨١.

٢ ـ إسناد حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر :

قال سليمان بن حرب : «لم يصح بهذا الإسناد إلا حديث واحد» .

وقد جاء بهذا الإسناد حديث رسول الله ﷺ : «كل مسكر حرام ، وكل مسكر خمر»[١] .

قال أحمد : وهذا حديث صحيح .

ومما روي بهذا الإسناد أيضا حديث ابن عمر رضي الله عنه قال : «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على الذكر والأنثى ، والحر والمملوك ، صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، قال : فعدل الناس إلى نصف صاع من بر»[٢] .

قال أبو عيسى : «هذا حديث حسن **صحيح**» .

ومثله أيضا حديث ابن عمر بالسند نفسه : «أن النبي ﷺ نهى عن بيع حَبَلِ الحَبَلَةِ»[٣] .

قال أبو عيسى : «حديث حسن صحيح» .

٣ ـ إسناد يحيى بن الجزَّار عن علي :

قال ابن أبي حاتم[٤] : ذكر أبي قال : حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا شَبَابَةُ عن شعبة قال: «لم يسمع يحيى الجزار من علي رضي الله عنه إلا ثلاثة أشياء :

---

(١) سنن النسائي في الأشربة (باب إثبات اسم الخمر لكل مسكر من الأشربة) : ٨/ ٦٩٤ ـ ٦٩٥ (٥٥٩٩) .

(٢) سنن الترمذي في الزكاة (باب ما جاء في صدقة الفطر) : ٣/ ٣٩ (٦٧٥) .

(٣) سنن الترمذي في البيوع (باب ما جاء في النهي عن بيع حبلة الحبلة) : ٣/ ٣٤٤ (١٢٢٩) .

(٤) الجرح والتعديل : ٤/ ٢/ ١٢٣ وانظر شرح العلل وتعليقنا عليه : ١/ ٧٣٤ ـ ٧٣٥ .

أحدها: أن النبي ﷺ كان على فُرْضَةٍ من فُرَضِ الخندق فقال: «شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس، ملأ الله بطونهم وبيوتهم ناراً»[(١)].

والآخر: أن رجلاً جاء إلى علي فقال له: أي يوم هذا؟.

ونسي محمود الثالث».

ومما وُجِدَ بسند يحيى بن الجزار عن علي أيضاً: أن علي بن أبي طالب قال: «عدة أم الولد ثلاث حيض»[(٢)].

٤ ـ إسناد الزبير بن عدي عن أنس عن النبي ﷺ:

قال ابن معين: «ليس له إلا حديث واحد»، أي أنه ليس للزبير بهذا الإسناد عن أنس عن النبي ﷺ إلا حديث واحد، وهذا الحديث هو قوله ﷺ: «لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شر منه»[(٣)].

وكذا قال ابن حبان[(٤)].

وقيل لأبي حاتم الرازي: «إنه ببغداد قوم يحدثون عن محمد بن زياد بن زبّار عن بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس نحو عشرين حديثاً مسندة؟ فقال: هي أحاديثُ موضوعة، ليس للزبير عن أنس عن النبي ﷺ إلا أربعة أحاديث أو خمسة أحاديث»[(٥)].

---

(١) مسند الإمام أحمد (في مسند علي بن أبي طالب): ٢/ ١٣٩.

(٢) موطأ الإمام مالك في الطلاق (باب عدة أم الولد): رقم ٥٩٦. فلعله الذي نسيه محمود بن غيلان.

(٣) البخاري في اوائل الفتن: ٨/ ٤٩.

(٤) شرح علل الترمذي: ٢/ ٧٣٦ ـ ٧٣٧.

(٥) الجرح والتعديل: ١/ ٣٥٥.

٥ ـ إسناد سفيان بن عُيينة عن بُريد بن عبد الله بن أبي بُـرْدَةَ عن أبي بُـرْدَةَ عن أبي موسى عن النبي ﷺ :

قال العقيلي : «ليس لسفيان بهذا الإسناد غيرُ أربعة أحاديث» : وهذه الأحاديث هي :

حديث : «إنما مَثَلُ الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكِير، فحامل المسك إما أن يُحْذِيَكَ، وإما أنْ تبتاعَ منه، وإما أنْ تجدَ منه ريحاً طيبة، ونافخُ الكِير إما أن يُحرق ثيابك وإما أن تجد ريحاً خبيثة»[١] .

وكذلك حديث : «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً . . .»[٢] الحديث .

وحديث : «اشفعوا إليّ لِتُؤْجَروا، ولْيَقْضِ الله على لسان نبيه ما شاء»[٣] .

وحديث : «الخازن الأمين الذي يؤدي ما أُمِرَ به طيبةً نفسُه أحد المتصدقين»[٤] .

قال العقيلي : «ليس عنده غيرُ هذه الأربعة» .

٦ ـ أسانيد كان رواتها يسقطون منها الضعيف غالباً ، فمن ذلك :

أ ـ رواية عبد الرزاق عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج عن صفوان بن سُلَيم : هي من رواية صفوان عن إبراهيم بن محمد بن

---

(١) البخاري في البيوع (باب في العطار وبيع المسك) : ٣/ ٦٣ . ومسلم في البر : ٨/ ٣٧ ـ ٣٨ .

(٢) البخاري في المظالم (باب نصر المظلوم) ٣/ ١٢٩ ، ومسلم في البر : ٨/ ٢٠ .

(٣) أبو داود البخاري في الأدب ٨/ ١٢ أو كذا (الشفاعة) : ٤/ ٣٣٤ .

(٤) البخاري في الزكاة (أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه) : ٢/ ١١٤ .

أبي يحيى الأسلمي ، وهو متروك ، أسقطه ابن جريج .

٢ ـابن جُريج عن عبد المطلب بن عبد الله بن حَنْطَب ، وهو صدوق كثير التدليس ، لم يسمعه ابن جريج ، إنما أخذ عن ابن أبي يحيى السابق عن عبد المطلب ، وأسقط الواسطة .

٣ ـ رواية عَبّاد بن منصور عن عِكْرِمَةَ عن ابن عباس. قيل: كلها مأخوذة عن ابن أبي يحيى عن داود بن الحُصين عن عكرمة ، أسقط عبّاد ابنَ أبي يحيى وداود .

٤ ـ الحسن بنُ ذَكْوَانَ عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمْرَةَ عن علي. إنما رواها الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد الواسطي ـ وهو كذاب متروك ـ عن حبيب بن أبي ثابت[1] .

ثانياً: أسانيد يختلف منتهاها من حال إلى حال .

قال العجلي[2] : «كل شيء روى محمد بن سيرين عن عَبِيْدَة يعني السَّلْماني سوى رأيه فهو عن علي .

وكل شيء روى إبراهيم النَّخَعِيُّ عن عَبِيْدةَ سوى رأيه فإنه عن عبد الله ، إلا حديثاً واحداً» . انتهى .

وقد روى ابن سيرين عن عبيدة حديثاً مرسلاً عن النبي ﷺ فيمن مات له ثلاثة أولاد، وقيل فيه عن علي، ولا يثبت[3] .

قال الدارقطني : «رواه هشام بن حسان عن ابن سيرين عن عبيدة عن

---

(١) انظر التفاصيل والأمثلة من الأحاديث والتعليق عليها في شرح علل الترمذي : ٢/ ٦٩٣ ـ ٧٠٢ . وداود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة .

(٢) شرح علل الترمذي : ٢/ ٧٥٢ .

(٣) لكن الحديث مشهور ، مخرج في صحيح البخاري من طريق ابن علية عن عبد العزيز ابن صهيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه . ورواه غيره من طريق أخرى .

علي رضي الله عنه، تفرد به إسحاق بن الضيف عن أبي عاصم عن هشام، متصلاً مسنداً، وأرسله غيره عن هشام، والمرسل هو الصحيح»[(١)].

وكذلك روى ابن سيرين عن عَبِيْدةَ حديث أُسارى بدر، والصواب إرساله من غير ذكر علي[(٢)].

وقد روى يزيد بن زُرَيع عن سعيد بن أبي عَروبة عن أبي مَعْشَرٍ عن إبراهيم عن عبيدة عن علي أنه كان يكره ذبائح نصارى بني تغلب.

وخالفه ابن عُلَيّةَ وغيره فرَوَوْه عن سعيد عن أبي مَعْشَرٍ عن إبراهيم عن علي مرسلاً من غير ذكر عَبيدة.

قال الدارقطني: وهو المحفوظ[(٣)].

ثالثاً: الإعلال عن طريق الشبه:

قال الحافظ ابن رجب[(٤)]: «**قاعدة مهمة**: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم **فهم خاص** يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعلّلون الأحاديث بذلك... وإنما يَرْجِعُ فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة، التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم».

وهذا الذي قعّده الحافظ ابن رجب مهم، جليل الفائدة، لكنه دقيق يحتاج إلى تفطن وتنبه، فإنه ليس على الإطلاق الذي فهمه كثير من

---

(١) علل الدارقطني: ٤/ ٣٤ تحقيق الدكتور محفوظ السلفي، ط الرياض ١٩٨٥.

(٢) أخرجه الترمذي من هذا الطريق في السير: ٤/ ١٣٥ وقال: «حسن غريب»، وكأنه حسنه لأصل الحديث وغربه لما عرفت.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٧٥٢ ـ ٧٥٤. وذكرنا في التعليق أنهم رووه عن علي موقوفا عليه موصولا، لا مرسلا.

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٧٥٦ و٧٥٨.

العصريين، إنما يرد عند إرادة التحقق من سرقة الحديث، ونحوها ـ فيما يبدو لنا والله أعلم ـ فإن الموافقة للراوي المؤتمن الذي يُخْشَى غَلَطُه تدل على ضبطه، ولذلك نشأ فن جليل هو فن الاعتبار وما يتفرع عنه من كشف المتابعات والشواهد، أو التفرد.

وكلامهم في الإعلال عن طريق الشبه كثير، نسوق منه هذا المثال:

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة هَمّام بن يحيى العَوْذي: «قال عمر بن شَبَّةَ عن عفّان: كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ نظرنا في كتبه، فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيى ينكره، فكف يحيى بعدُ عنه»[1].

وأما الإعلال بأن هذا الحديث يشبه حديث فلان لا فلان فالنظر فيه من حيث السند أو المتن:

أما السند: فأن تكون سلسلة السند مما عُرِف بالرواية بها فلان، لا فلان الذي يروى عنه الحديث، فالإعلال بهذا وارد.

وأما المتن فمجرد شَبَه المعاني أو بعض الأسلوب ليس كافياً، إلا حيث احتفّت القضية بقرائن تقوّي الإعلال بذلك.

ومن ذلك إعلالهم الحديث بأنه يشبه أحاديث القُصّاص، فليس هذا وحده كافياً لإعلال الحديث، إذ قد يكون الراوي رواه بالمعنى، وشابه أسلوب القصاص.

يدل لذلك قولهم في الحديث الموضوع: «يشهد على وضعه ركاكة لفظه ومعناه».

قال الحافظ ابن حجر: «المدار في الركة على ركة المعنى، فحَيثُما

---

(١) تهذيب التهذيب: ١١/ ٦٨.

وُجِدَتْ دل على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة.

قال: وأما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغيّر ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب... إلخ»[1].

وقد جلّى الحافظ ابن رجب هذه القاعدة بأمثلة وشواهد مفيدة جداً.

نذكر فيما يأتي أمثلة، ترجح فيها الإعلال بالشبه:

١ ـ سعدُ بنُ سِنَان، ويقال: سِنان بن سعد:

يروي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر، قال أحمد: «تركت حديثه، حديثُه حديثٌ مضطرب. وقال: يشبه حديثُه حديثَ الحسن، لا يشبه أحاديث أنس» نقله ابنه عبد الله بن أحمد عن أبيه.

ومراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعةً إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله.

وقال الجوزجاني: «أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس»[2].

٢ ـ مُطَرِّفُ بنُ مازن الصنعاني:

ذكر يحيى بن معين أنه قابل كتبه عن ابن جُرَيْج ومَعْمَر فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء، وكان هشام يقول: «لم يسمعها من ابن جريج ومعمر إنما أخذها من كتبي».

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي، النوع ٢١ ص ١٧٩.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/٧٥٨.

قال يحيى: «فعلمت أن مُطَرِّفاً كذاب». يعني علم صدق قول هشام عنه[1].

قلت: كان مطرّف قاضيَ صنعاء، وكان صالحاً، واتهامه بالكذب ليس بجزم، إلا إذا ثبت أنه صرح بالتحديث عمن لم يسمعه. وإلا يكون مدلساً، كما حققناه في التعليق على المغني[2]، ويدل على ذلك أن ابن عدي قال: «لم أر في حديثه منكراً».

وعلى كل فقد كَشَفَ الشَّبَهُ علة عميقة هي الكذب أو التدليس في الإسناد.

٣ ـ حديث يرويه عمر بن يزيدَ الرفّاء عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ: «ما بال أقوام يُشَرِّفون المُتْرَفِين، ويَسْتَخِفُّون العابدين، ويعملون بالقرآن ما وافق أهواءهم، وما خالف أهواءهم تركوه...»[3].

قال ابن عدي: «هذا لا يعرف إلا بعمرَ بنِ يزيدَ هذا عن شعبةَ، وهو بهذا الإسناد باطل».

قال العُقَيلي: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث شعبة. قال: وهذا الكلام عندي ـ والله أعلم ـ يشبه كلام عبد الله بن المِسْوَرِ الهاشمي المدايني، وكان يضع الحديث، وقد روى عمرو بن مرة عنه، فلعل هذا الشيخ حمله عن رجل عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن المسور مرسلاً، وأحاله على شعبة». انتهى.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/٧٦٦.

(٢) رقم ٦٢٨٠.

(٣) أخرجه العقيلي في الضعفاء: ٣/ ١٩٥ ـ ١٩٦ وابن عدي في الكامل: ٥/١٢٢٨ كلاهما في ترجمة عمر بن يزيد.

والأمر على ما ذكره العقيلي رحمه الله[1].

٤ ـ ومن ذلك ما ذكره عبد الله ابن الإمام أحمد في كتاب العلل قال: «حدثني أبو معمر نا أبو أسامة قال: كنت عند سفيان الثوري فحدثه زائدة عن شعبة عن سَلَمَةَ بن كُهَيل عن سعيد بن جبير: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾ [الزمر: ٦٨] قال: (هم الشهداء)[2].

فقال له سفيان: «إنك لثقة، وإنك لتحدثنا عن ثقة، وما يقبل قلبي أن هذا من حديث سلمة، فدعا بكتابٍ فكتب: «من سفيان بن سعيد إلى شعبة...».

وجاء كتاب شعبة: «من شعبة إلى سفيان: إني لم أحدث بهذا عن سلمة، ولكن حدثني عُمارَةُ بن أبي حفصة عن حُجْر الهَجَرِيّ عن سعيد بن جبير»[3].

فهذه الأمثلة تَرَجَّحَ فيها الإعلالُ بالشبه بقرائن رجحته.

وثمة مواضع وقع فيها اختلاف الأئمة.

ومما اختلف فيه من هذا النوع: حديث علي الطويل في الدعاء لحفظ

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٧٧١ ـ ٧٧٢.

(٢) ولفظ الحديث عن سعيد بن جبير: «هم الشهداء، ثُنْيَةُ الله تعالى». أي استثناهم الله. أخرجه سعيد بن منصور وهناد وعبد بن حُمَيْدٍ وابن جرير وابن المنذر كلهم عن سعيد بن جبير. الدر المنثور: ٥ / ٣٣٦ وانظر تفسير الطبري: ٢٤ / ٣٠ فقد أخرجه من طريق شعبة عن عمارة إلى آخره. وأخرجه أبو يعلى والدارقطني في الأفراد وابن المنذر والحاكم وصححه، وابن مردويه والبيهقي في البعث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «سئل جبريل عن هذه الآية...». وروي هذا عن غيره من الصحابة والتابعين، وروي في الآية غير ذلك أيضاً. انظر الدر المنثور: ٥/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧. وتفسير ابن كثير: ٤/ ٦٤.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٧٧٤ ـ ٧٧٥.

القرآن[1]. قال أبو أحمد الحاكم: «إنه يُشبه أحاديث القصاص».

وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي بن أبي طالب فقال: بأبي أنت وأمي، تفلت هذا القرآن من صدري فما أجدني أقدر عليه، فقال له رسول الله ﷺ: «يا أبا الحسن أفلا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن، وينفع بهن مَن علمتَه، ويثبت ما تعلمتَ في صدرك...» الحديث بطوله. وفيه أنه ﷺ علمه صلاة مخصوصة في الثلث الأخير من ليلة الجمعة ودعاء يدعو به بعدها.

وقد اختلف أئمة الحديث فيه اختلافاً كثيراً، وتفرقوا فيه طرائق، فصححه الحاكم، وحسنه الترمذي، وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع، وكثر النقاش، وقال الذهبي: «وقد حيرني والله جودة إسناده»[2].

كما أن ثمة مواضع تَرَجَّحَ فيها عدمُ الإعلال بالشَّبَه جَزْماً.

ومما ترجح فيه عدم الإعلال حديثُ شُعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم ربَّ هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آتِ محمداً الوسيلةَ والفضيلةَ وابعثه مقاماً محموداً الذي وعَدْتَه، حَلَّتْ له شفاعتي يومَ القيامة»[3].

قال أبو حاتم[4]: «وأما حديث جابر فرواه شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر، وقد طُعِنَ فيه، وكان عَرَضَ شعيب بن

---

(١) أخرجه الترمذي أواخر الدعوات (باب دعاء الحفظ) ٥/٥٦٣ ـ ٥٦٥ والحاكم في المستدرك (كتاب صلاة التطوع) ١/٣١٦.

(٢) وقد توسعنا في تخريجه والدفاع عنه، وبيّنّا كيفية العمل به لتقوية الحفظ في كتابنا (هدي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة) في الفصل: صلاة تقوية الحفظ. فانظره فإنه مهم.

(٣) أخرجه البخاري في الأذان (الدعاء عند الأذان) ١/١٢٢ وأبو داود: ١/١٤٦ والترمذي: ١/٤١٣ والنسائي: ٢/٢٦ ـ ٢٧ وابن ماجه: ١/٢٣٩.

(٤) العلل لابن أبي حاتم: ٢/١٧٣ وانظر شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/٧٦٠.

أبي حمزة على ابن المنكدر كتاباً، فأمر بقراءته عليه، فعرف بعضاً وأنكر بعضاً، وقال لابنه أو لابن أخيه: اكتب هذه الأحاديث، فدَوَّنَ شعيب ذلك الكتاب، ولم تثبت رواية شعيب تلك الأحاديث على الناس، وعُرِضَ عليّ بعضُ تلك الكتب فرأيتها مشابهةً لحديث إسحاق بن أبي فروة، وهذا الحديث من تلك الأحاديث».

قال الحافظ ابن حجر[1] في علي بن عياش وفي حديثه هذا عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر: «من كبار شيوخ البخاري، ولم يلقه من الأئمة الستة غيره، وقد حدث عنه القدماء بهذا الحديث. أخرجه أحمد في مسنده عنه، ورواه علي بن المديني شيخ البخاري مع تقدمه على أحمد عنه، أخرجه الإسماعيلي من طريقه».

ثم قال[2] : «ذكر الترمذي أن شعيباً تفرد به عن ابن المنكدر، فهو غريب مع صحته، وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر؛ أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه، ووقع في زوائد الإسماعيلي: أخبرني ابن المنكدر».

فلم ير الحافظ ابن حجر في تفرد علي بن عياش ما يوجب إعلالاً، وقد سبق لتصحيح الحديث من المتقدمين من لا يخفى عليهم كلام أبي حاتم الرازي، فقد أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما كما في الفتح، وخرجه المنذري في مختصر سنن أبي داود من البخاري وبقية السنن، ولم يتعقبه بشيء هو ولا الخطابي ولا ابن القيم[3].

ولعل مَرَدّ ذلك إلى أن ما ذكره الحافظ ابن رجب نقلاً عن أبي حاتم الرازي من إعلال حديث الاستفتاح لا يلزم من وقوع هذا الإعلال في إسناد

---

(١) فتح الباري: ٢/ ٦٣.

(٢) فتح الباري: ٢/ ٦٤.

(٣) مختصر سنن أبي داود: ١/ ٢٨٥.

هذا الحديث أن يُحْكَمَ به في حديث الدعاء عند الأذان، لأنه حديث آخر لا تعلق له بذلك.

وفي هذا المبحث وغيره فوائد جليلة كثيرة، لا نطيل بها، يجب الرجوع فيها إلى شرح علل الترمذي للإمام الحافظ ابن رجب، فإنه مرجع جليل في بابه.

ونوصي بجمع ما يقع للباحث والطالب من هذه الفوائد، وحفظها وتدوينها، لتعميم النفع بها.

رابعاً: قواعد في خصوصيات للرواة:

ذكر الحافظ ابن رجب جملة قواعد في هذا نختار منها:

١ ـ رِشْدِين اثنان: أحدهما: رِشدين بن كُرَيب مولى ابنِ عباس، والثاني رشدين بن سعد المصري، وكلاهما ضعيف، فهذه الترجمة من الأسماء ليس فيها ثقة فيما نعلم[١].

٢ ـ قال أحمد في رواية ابن هانئ: «كل أبي فروة ثقة إلا أبا فروة الجزري». يعني يزيد بن سنان[٢].

٣ ـ قال أحمد في رواية ابن هانئ أيضاً: «آل كعب بن مالك كلهم ثقات، كلُّ مَن رُوي عنه الحديث». يعني كل من روي عنه الحديث من أولاد كعب بن مالك وذريته فهو ثقة[٣].

٤ ـ قال أحمد: «كل مَنْ رَوى عنه مالك فهو ثقة».

وقال النسائي: «لا نعلم مالكاً روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٧٧٨.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٧٧٩.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٧٧٩.

إلا عاصم بن عبيد الله ، فإنه روى عنه حديثاً ، وعن عمرو بن أبي عمرو ، وهو أصلح من عاصم ، وعن شريك بن أبي نمر وهو أصلح من عمرو ، قال : ولا نعلم أن مالكاً حدث عن أحد يُترك حديثه إلا عن عبد الكريم أبي أمية»[1] .

خامساً : مَنْ عُرِفَ بالتدليس وتُقْبَلُ عنعنته :

هذا بحث مهم ، يَسْهُل به تمييز ما قد يعلل بالتدليس ، مما لا يعلل ولو لم يصرح المدلِّسُ فيه بالسماع . بأن روى «عن فلان» ، أو «أن فلاناً» ، أو «قال فلان» . . . ، فيعتبر كالسماع .

وقد اشتهرت بعض حالات من هذا النوع ، حتى قد يُظَنُّ أنه لا يوجد غيرها ، مثل تصريحه بالسماع من طريق آخر ، أو كون الراوي لا يدلِّس إلا عن ثقة ، فكان من المهم التوسع في هذا الباب ، ليكون طالب علم العلل على خُبْرٍ بهذا الموضوع . وقد نبَّه الإمام ابن رجب على لطائف من ذلك لكنه لم يستوعب ، ثم قدَّم بعض العصريين الفضلاء بحثاً وافياً مفصلاً . وقفنا عليه[2] .

ونورد جوامع للموضوع فيما يأتي :

أ ـ ورود الحديث مُصرِّحاً فيه بالسماع ممن فوقه في طريق آخر إذا كان لَقِيَهُ أو عاصره وأمكن لقاؤه له ، فإنه يُعَدُّ متصلاً بلا خلاف .

وفي هذا يقول أبو عمرو بن الصلاح[3] : «وإنّ ما رواه المدلِّس بلفظٍ

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب : ٢/ ٧٧٩ ـ ٧٨٠ . وقد جمع التهانوي وأكمل عليه أبو غدة جماعة رواة لا يحدثون إلا عن ثقة . انظر قواعد في علوم الحديث للتهانوي بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة : ٢١٦ .

(٢) الصديق العزيز الفاضل العلامة الدكتور عبد الرزاق بن خليفة الشايجي العميد المساعد للبحث العلمي (سابقاً) في كلية الشريعة جامعة الكويت . قدم بحثاً قيماً إلى لجنة البحوث المتميزة بعنوان (ضوابط قبول عنعنة المدلس ـ دراسة نظرية تطبيقية) .

(٣) علوم الحديث : ٧٥ .

محتملٍ لم يبيّن فيه السماع والاتصال حكمُه حكمُ المرسلِ وأنواعِه، وما رواه بلفظ مبيّن للاتصال نحو (سمعت، وحدثنا، وأخبرنا) وأشباهها فهو مقبول محتج به».

وهذه القضية مسلّمة معروفة عند المحدثين، لكن ينبغي الحذر؛ لأنه قد يقع التصريح بالسماع من بعض الرواة عن المدلس غلطاً. فهذا يجب التنبه له، كما سنفصله آخر هذا البحث.

ب ـ العلم بأن المدلِّس يدلِّس عن بعض الرواة، ولا يدلس عن بعض آخر:

ولمعرفة ذلك طرق:

إما تصريح الراوي عن نفسه بذلك. كما ثبت عن ابن جُريج، قال: «إذا قلتُ: قال عطاء فأنا سمعته منه، وإن لم أَقُلْ سمعتُ»[1].

وكذا لو قال: عن عطاء ونحوها؛ لأنه مثل (قال) في احتمال التدليس. واقتصار بعض العصريين في هذا الحكم على لفظ (قال عطاء) جمود، لا سيما وأن ابن جُرَيج لزم عطاء بن أبي رباح نحو خمس عشرة سنة، سمع فيها كل رواياته، فلم يحتجْ للتدليس.

وإما تقرير علماء الرجال أن هذا المدلس لا يدلس إذا روى عن شيخه فلان، أو شيوخه الفلانيين.

وإما أن يكون المدلِّس مِن أثبت الناس في شيخه؛ فإن قبول عنعنة المدلِّس عمن أكثر عنه ولازمه من شيوخه هو منهج أئمة الحديث.

ومن هؤلاء:

---

(١) تهذيب التهذيب: ٦/ ٤٠٦.

١ ـ سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كُهَيْل، ومنصور بن المعتمر.

قال البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في علله: لا أعرف لسفيان ـ يعني الثوري ـ عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كُهَيْل، ولا عن منصور، وذكر شيوخاً كثيرةً، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه![1].

٢ ـ ومن هؤلاء الرواة: هُشَيم بن بشير الواسطي:

ذكر أحمد أنه لا يكاد يدلس عن حُصَين بن عبد الرحمن السُّلَمِي الكوفي[2].

٣ ـ رواية الأعمش عن إبراهيم النخعي، وهذا السند عن علقمة عن ابن مسعود من أصح الأسانيد، وقد صرح الذهبي بقبول العنعنة فيه[3].

٤ و٥ ـ رواية الأعمش عن أبي صالح ـ وهو ذَكْوَان السمّان ـ وأبي وائل (شقيق بن سَلَمة):

قال الذهبي: «. . . إلا في شيوخ أكثر عنهم، كإبراهيم النخعي، وأبي وائل (شقيق بن سلمة) وأبي صالح السمان، فإن روايته ـ أي الأعمش ـ عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»[4].

٦ ـ ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز عن عَمرو بن دينار:

فقد لازمه تسع سنين[5]، فاستوعب حديثه كله.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٧٥١.

(٢) الموضع نفسه.

(٣) ميزان الاعتدال: ٢/ ٤١٤ ترجمة الأعمش.

(٤) ميزان الاعتدال: ٢/ ٤١٤ ترجمة الأعمش.

(٥) تهذيب الكمال: ٢/ ٨٥٦. ط. دار المأمون = ١٨/ ٣٤٧ ط مؤسسة الرسالة، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٤٠٤.

٧ ـ ابن جريج عن نافع مولى ابن عمر:

لأن ابن جُرَيج أَثْبَتُ الناسِ في نافع؛ قال علي بن المديني: سألتُ يحيى بن سعيد مَن أَثبتُ أصحابِ نافع؟ قال: «أيوب وعُبيدالله ومالك بن أنس، وابنُ جُرَيج أَثبتُ من مالك في نافع»[١].

٨ ـ ابن جريج عن ابن أبي مُلَيْكَـةَ:

قال في هذه الأحاديث عن يحيى بن سعيد القطان: (كلها صحاح)[٢].

جـ ـ معرفة من كان يدلس بعبارة دون عبارة:

قال العجلي: «إذا قال سفيان بن عُيينة: عن عمرو سمع جابراً فصحيح، وإذا قال سفيان: سمع عمرو جابراً فليس بشيء». يشير إلى أنه إذا قال: (عن عمرو) فقد سمعه منه، وإذا قال: (سمع عمرو جابراً) فلم يسمعه ابن عيينة من عمرو[٣].

د ـ معرفة الواسطة إذا كان ثمة تدليس، أو ثقة الواسطة بالعلم أن المدلس لا يدلس إلا عن ثقة.

قال أبو عمر بن عبد البَرّ: «كل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه وترسيله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح»[٤].

وقال البزار: «من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً»[٥].

---

(١) انظر المرجعين السابقين.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل: ٢٤١.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٧٥٢.

(٤) التمهيد: ١/ ٣٠.

(٥) قواعد في علوم الحديث: ١٥٩.

ومن المثال لذلك:

١ - **حُمَيْدُ بن أبي حُمَيد الطويل**، ثقة مشهور، سمع من أنس بن مالك أحاديث قيل ثمانية عشر حديثاً، وسمع الباقي من ثابت البُنَاني عن أنس[١]، فلا يضر قوله: عن أنس، لأنه قد عُرِفت الواسطة وهو ثقة.

٢ - **إسماعيل بن أبي خالد:**

كان ثبتاً في الحديث، وكان لا يروي إلا عن ثقة، سمع الشعبي، وكان ربما أرسل عنه، لكنه إذا وُقِّفَ أخبر، فقبلوا عنعنته[٢].

٣ - **سفيان بن عُيَيْنَةَ:**

كان يدلس، ولايدلس إلا عن ثقة[٣].

٤ - **طلحة بن نافع القرشي مولاهم، أبو سفيان:**

وصِفَ بالتدليس[٤]، وفيه مناقشة، وعلى فرض صحته، فإنه كان يحفظ حديث جابر بن عبد الله حفظاً، وكان سليمان اليَشْكُري يكتب عن جابر، قيل: أخذ أبو سفيان كتاب اليَشْكُري، وروى منه، فلو سُلّم أنه اعتمد عليه فلا إشكال؛ لأن الواسطة معروفة وهو سليمان اليشكري، وهو ثقة.

وإن كان يمكن الدفاع بأنه أخذ كتاب سليمان للاطلاع عليه، وموازنته بحفظه أو تثبيت حفظه.

---

(١) الكامل: ٢/ ٦٨٤ وتهذيب التهذيب: ٣/ ٣٩.

(٢) تعريف أهل التقديس: ٥١ ترجمة ٣٦.

(٣) تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٦٤. والنكت على ابن الصلاح: ٢/ ٦٥٢ وتعريف أهل التقديس ص ٦٥ ترجمة ٥٢.

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٧٤٢ - ٧٤٤. وقارن بالتعريف ص ٨٨ ترجمة ٧٥.

هـ ـ أن يتابع المدلِّسَ من هو ثقةٌ غيرُ مدلِّس :

إذا وافق المدلس ثقة في الرواية عن شيخه، حُملت على السماع، ووجب العمل بالحديث؛ لأجل رواية الثقة لها خاصة دون غيره.

مثل رواية الأعمش عن عَمرو بن مُرَّة عن أبي عُبيدة عن أبي موسى: «كان رسول الله ﷺ يسمي لنا نفسه أسماء فقال: أنا محمد، وأحمد، والمُقَفِّي، والحاشر، ونبي التوبة، ونبي الرحمة».

تابعه المسعودي عن عَمرو بن مرة[1].

ومثل ذلك أن يأتي المدلس في السند مقروناً بغيره في الرواية عن شيخه، مثل حديث مالك وابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر «أن رسول الله ﷺ رَمَلَ الثلاثةَ أطوافٍ، من الحَجَرِ إلى الحجر»[2].

فابن جريج مدلس، وقد اقترن بمالك في الرواية عن جعفر، فدل على عدم التدليس.

و ـ مَنِ احْتُمِلَ تدليسُه :

احتمل الأئمة عنعنة جماعة من المدلسين الثقات، ولم يفتشوا عن السماع في رواياتهم؛ لأن كل واحد منهم لم يوصف بالتدليس إلا نادراً، وذلك يشمل رجال الطبقة الأولى من طبقات المدلسين، الذين يندر تدليسهم جداً بحيث لا ينبغي أن يُعَدّوا في المدلسين[3].

قال الحافظ ابن حجر: «وغالب رواياتهم مصرحة بالسماع، والغالب أن إطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تَجَوُّزٌ من الإرسال إلى التدليس، ومنهم

---

(١) مسلم في الفضائل (باب في أسمائه ﷺ) ٧/ ٩٠ والمسند: ٤/ ٣٩٥ وفيه المتابعة.

(٢) مسلم في الحج (باب استحباب الرَّملَ في الطواف): ٤/ ٦٤.

(٣) كما ذكر العلائي في جامع التحصيل ص ١١٣.

من يطلق ذلك بناء على الظن ويكون التحقيق بخلافه»[1].

ويشمل ذلك أيضاً رجال الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، فإنهم لا يُفَتَّشُ عن تصريحهم بالسماع، وقد احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرج لهم صاحبا الصحيحين، وذلك لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جنب ما رَوَوْا من الأحاديث الكثيرة.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ أشعث بن عبد الملك الحُمْراني:

من الطبقة الأولى من المدلسين، دلس ثلاثة أحاديث عن الحسن البصري، وهذا تدليس نادر[2].

٢ ـ سعيد بن سُوَيْد الكلبي الشامي:

روى عن العِرْباض بن سارية، وربما أدخل بينه وبين العرباض عبدَ الأعلى بن هلال[3]. فلم يوصف بالتدليس إلا نادراً.

٣ ـ عبد ربه بن نافع أبو شهاب الحنّاط:

أشار الخطيب في مقدمة تاريخه إلى أنه دلّس حديثاً، ولم يؤثَرْ عنه غيرُ هذا، فهو من الطبقة الأولى[4].

٤ ـ عمرو بن دينار:

تدليسه نادر جداً، لذلك جعله العلائي من الطبقة الأولى[5]، بل لعل التحقيق براءته من ذلك إطلاقاً.

---

(١) النكت على ابن الصلاح: ٢/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧.

(٢) تعريف أهل التقديس ص٥٣ فقرة ٣٧، والميزان: ١/ ٢٦٧.

(٣) تعجيل المنفعة: ١٥٢ ترجمة سعيد بن سويد. ولم نجده في تعريف أهل التقديس.

(٤) تعريف أهل التقديس ص٤١ ترجمة ١٨ وانظر تهذيب التهذيب: ٦/ ١٣٠.

(٥) تهذيب التهذيب: ٨/ ٣٠ وتعريف أهل التقديس: ٤٢ ترجمة ٢٠.

٥ ـ يزيد بن هارون الواسطي :

ذكروا عنه أنه قال : «ما دلست قط إلا حديثاً واحداً عن عون، فما بورك لي فيه»[(١)] .

ومن هؤلاء من الطبقة الثانية من المدلسين :

١ ـ سفيان بن سعيد الثوري :

الحافظ المكثر الإمام، وقد احتمل الأئمة عنعنته، لقلة تدليسه في جنب ما روى، قال البخاري : «ما أقل تدليسه». قال الذهبي : «لكن له نقد وذوق»[(٢)] .

٢ ـ عبد الرزاق بن هَمّام الصنعاني :

شيخ الإسلام، وصفه ابن حجر بالتدليس بناء على قصة، ذكرها متحامل على عبد الرزاق، وردَّها الذهبي[(٣)] .

٣ ـ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري :

وصفه بعض الأئمة بالتدليس، وجعله العلائي في الطبقة الثانية . لكن ينطبق على تدليسه وصف الإرسال، لكونه روى عن جماعة لم يسمعهم وجماعة لم يدركهم[(٤)] .

ز ـ روايات المحققين عن المدلسين :

هناك رواة يَتَحَرَّوْنَ الصحة في أحاديث المدلِّسين، فإذا ورد الحديث

---

(١) تهذيب التهذيب : ١١/ ٣٦٧ وتعريف أهل التقديس : ٤٧ ترجمة ٣٣ .

(٢) تعريف أهل التقديس : ٦٤ ترجمة ٥١ والنكت : ٢/ ٦٣١ وميزان الاعتدال : ٢/ ١٦٩ .

(٣) تعريف أهل التقديس : ٦٩ ترجمة ٥٨ وسير أعلام النبلاء : ٩/ ٥٧٤ .

(٤) تعريف أهل التقديس : ١٠٩ ترجمة ١٠٢ والميزان : ٤/ ٤٠ وجامع التحصيل : ١٠٩ .

من طريقهم عن مدلس لم نَحْتَجْ للتفتيش عن سماعه. وهذه قاعدة تشمل جوانب، أهمها ما يأتي:

١ ـ روايات أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج عن المدلسين:

اشتهر قول شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبو إسحاق، وقتادة»[١].

لكن هذه الكلمة ليست للحصر، بل للتنبيه على أهم ما في الباب، وقد صرح بالتعميم الإمام الحافظ النقاد يحيى بن سعيد القطان تلميذ شعبة وخرِّيجه، فقال: «كل شيء يُحدَّث به عن شعبة عن رجل فلا تحتاج أن تقول في ذلك الرجل: إنه سمع فلاناً؟. قد كفاك أمره»[٢].

ويؤيد هذا التعميم حذر شعبة من روايات المدلسين، مع ما عُرِفَ به شعبة من المقت الشديد للتدليس، حتى قال: «لأن أزني أحبُّ إليَّ مِن أنْ أُدلِّس»[٣]. وهو يقصد بذلك التنفير ولا شك، فلا يمكن أن يروي حديثاً مُدلّساً، عن أي راوٍ كان[٤].

٢ ـ رواية حفص بن غياث عن الأعمش:

قال الحافظ ابن حجر[٥]: «اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرّح فيه الأعمش بالسماع، وبين ما دلّسه. نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر وهو كما قال».

---

(١) النكت على ابن الصلاح: ٢/ ٦٣٠ وانظر ١/ ٣٥٩.

(٢) الجرح والتعديل: ١/ ١٧٣.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح: ٧٤ ـ ٧٥.

(٤) وبهذا التقعيد نكتفي عن ذكر أسانيد أخرى لشعبة عن مُدَلِّسين آخرين، لأنه تحصيل حاصل.

(٥) هدْيُ الساري: ٢/ ١٢٤ الفصل التاسع.

٣ ـ رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

وذلك على تسليم الدعوى بتدليس أبي الزبير. فقد اتفقوا على أن روايته هذه صحيحة، سالمة من التدليس[١].

٤ ـ رواية يحيى بن سعيد القطان بأسانيده:

وهي: عن زهير عن أبي إسحاق السبيعي:

أو عن سفيان الثوري.

أو عن علي بن المبارك الهُنَائي عن يحيى بن أبي كثير.

فقد نصوا على أنه لا يأخذ من أي إسناد منها إلا ما علم اتصاله، وثبوت السماع فيه[٢].

٥ ـ رواية يزيد بن زُرَيع عن يونس بن عُبَيد عن الحسن.

قال يزيد: «لم أكتب عنه ـ أي يونس ـ إلا ما قال: سمعتُ أو سألتُ أو حدثنا الحسن»[٣].

٦ ـ رواية محمدِ بنِ فُضَيل عن المغيرةِ بن مِقْسَمٍ الضَّبِّيّ عن إبراهيمَ النّخَعِيّ:

قال ابن فُضَيل في مغيرة: «كان يُدلس، وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال: (حدثنا إبراهيم) أي النخعي»[٤].

---

(١) تعريف أهل التقديس: ١٥١ في فصل غرائب شعبة.

(٢) انظر التفصيل في ضوابط قبول عنعنة المدلس، للدكتور الشايجي: ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

(٣) تهذيب التهذيب: ١١/ ٤٤٥.

(٤) تهذيب التهذيب: ١٠/ ٢٦٩.

٧ ـ روايات المدلسين في الصحيحين أو أحدهما:

وذلك لأن مِنْ شرط الصحيح اتصالَ السند، وذلك يوجب التحري في رواية المدلس، فما أخرجه الشيخان أو أحدهما من طريق مدلس بعن، فإنه محمول على السماع.

وأرى ألا يُلْتَفت إلى ما أشير من بعض الأكابر من التشكك في بعض ذلك، وأنه لا يسعنا إلا حسن الظن، وهذه الأمثلة السابقة من روايات المحققين عن المدلسين شاهد عظيم لذلك، فقد اكتفى العلماء بما ثبت من دلائل عامة وأثبتوا السماع في كل أفرادها، فما في الصحيحين أولى وأحرى؛ فهُما شيخا أئمة الصنعة، فضلاً عن انعقاد الإجماع على تلقي كتابيهما بالقبول.

٨ ـ رواية ابن حبان في صحيحه بسند فيه مدلس، وكذا كتب الصحة أيضاً:

فإنه محمول على الاتصال وثبوت السماع، لاعتبار ذلك شرطاً من شروط الصحيح.

وقد جاء عن ابن حبان القول: «.. فإذا صح عندي خبر من رواية مدلس أنه بيّن السماع فيه، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره، بعد صحته عندي من طريق آخر»[١].

وهذا يقتضي تعميم الحكم على كل كتاب شُرط فيه الصحة، مثل صحيح ابن خزيمة، والمستدرك للحاكم، والمختارة للضياء المقدسي، وإن كانت هذه الكتب كذا كتاب ابن حبان دون الصحيحين، لتساهل أصحابها، وورود الانتقاد عليها.

---

(١) ضوابط قبول عنعنة المدلس: ١٩٢ نقلاً عن هدي الساري: ٤٠٣ و٤٧٩.

لكن ما لم يقم دليل على انقطاع حديث المدلِّس بالبحث والمراجعة ، فلتأخذ بالأصل .

ح ـ من نزل في السند[1] :

وذلك بأن يكون السند ـ لو دلسه ـ عالياً فينْزل عنه[2] .

مثال ذلك : حديث صلاة الكسوف ثماني ركوعات في أربع سجدات ، أي أن يركع في كل ركعة أربع مرات ، ويسجد سجدتين :

رواه حبيب بن أبي ثابت عن طاووس عن ابن عباس ، معنعناً ، وحبيب مدلِّس ، وقد سمع من طاووس ، وسمع من ابن عباس ، فحكم لحديثه هذا بالاتصال ؛ لأنه لو أراد أن يدلس لرواه عن ابن عباس مباشرة طلباً لعلو السند ، وكان لعلو السند عندهم شأن عظيم ، فَدَلّ نزوله في السند على أنه لم يدلس[3] .

إعلال التصريح بالسماع :

معلومٌ أن المدلِّس إذا صَرَّح بالسماع ولو في بعض طرق الحديث عنه ، اعتُبر حديثه هذا متصلاً ، لكن علماء العلل الخبراء بالخفايا يحذرون أن يقع التصريح بالسماع على وجه الخطأ من بعض الرواة عن المدلس ، أو بسبب التوهم من المدلس الثقة نفسه ؛ لذلك لزم التثبت ، وألاّ يَغْفَلَ دارسُ السند عن دلائل الخطأ في نقل التصريح بالسماع عن المدلِّس .

ومن أمثلة ذلك :

١ ـ ذكر الترمذي عن البخاري قال : قلتُ للبخاري : «فإنهم يروون عن

---

(١) هذا مما أضفناه على بحث الدكتور عبد الرزاق الشايجي حفظه الله .

(٢) السند العالي هو ما قل عدد رواته مع الاتصال ، وضده النازل .

(٣) انظر التفصيل في إعلام الأنام : ٢/ ١٧٤ ـ ١٧٦ .

الحجاج ـ يعني ابن أرطاة ـ قال: سألت الزهري؟ قال: لا شيء».

فلم يقبل الإمام البخاري هذا النقل لإثبات سماع الحجاج من ابن شهاب الزهري، والحجاج كثير التدليس والإرسال. والسبب في ذلك ما رواه يحيى بن حسان عن هُشيم أن الحجاج بن أرطاة قال: «لم أسمع من الزهري شيئاً»[1]. فكيف يقول سألت الزهري؟.

٢ ـ حديث رَوْحِ بن عُبَادة عن ابن جُريج عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمْرَةَ عن علي رضي الله عنه قال لي رسول الله ﷺ: «لا تُبْرِزْ فَخِذَكَ، ولا تَنْظُرْ إلى فَخِذِ حيٍّ ولا ميّتٍ».

أخرجه ابن ماجه وغيره[2] من طرق عن رَوْحِ بن عُبادة عن ابن جُرَيج عن حبيب هكذا (معنعناً)، وابن جُرَيج ثقةٌ حافظٌ، مشهورٌ بالتدليس، وقد روى بعن، فيضعف حديثه.

وقد ورد طريقان فيهما تصريح ابن جُرَيج بالسماع من حبيب ابن أبي ثابت:

طريق يزيد بن عبد الله البَيْسَرِي حدثنا ابن جُريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة... أخرجها عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند[3].

وطريق أحمد بن منصور حدثنا رَوْح بن عُبادة حدثنا ابن جُريج أخبرني حبيب به... عند الدارقطني[4].

وهذا يُفيد ثُبوت سماع ابن جُريج من حبيب واتصال السند.

---

(١) جامع التحصيل: ١٦٠.
(٢) ابن ماجه في الجنائز: (غسل الميت): ١/ ٤٦٩ رقم ١٤٦٠ والمستدرك: ٤/ ١٨٠.
(٣) رقم ١٢٤٨.
(٤) ١/ ٢٢٥.

لكن روى أبو داود عن حجاج المِصِّيصي عن ابن جريج قال: «أُخبرتُ عن حبيب بن أبي ثابت. . .

فرجَّح المحققون انقطاع السند وأن روايتي التصريح بالسماع وهَمٌ، قال الحافظ ابن حجر[1]: «ووقع في زيادات المسند وفي الدارقطني ومسند الهيثم بن كُليب تصريح ابن جُرَيج بإخبار حبيب له، وهو وهَمٌ في نقدي».

والدلالة على هذا ظاهرةٌ، منها قوة إسناد حجاج المصِّيصي عن ابن جُريج أُخبرتُ عن حبيب؛ لأن حجّاجاً مِن أثبت الناس في ابن جُريج. وقد تأيّد برواياتٍ ثقاتٍ ليس فيها تصريح بالسماع.

إضافةً إلى أن روايتي التصريح بالسماع لا تخلوان من خدش: يزيد وهو ابن عبد الله البَيْسَرِيّ متكَلَّم فيه[2]، وأحمد بن منصور وهو الحنظلي صدوق[3]، فلا يقاومان رواية حجّاج المِصِّيصي. فتُرَجَّحُ روايةُ العنعنة، ويكون التصريح بالسماع وهَماً ممن رواه.

وجدير بالذكر أن إعلال التصريح بالسماع طريق من طرق كشف العلة، فكن منها على ذُكْر، ولتستحضر أصول هذا العلم دائماً. والله الموفق.

* * *

---

(١) التلخيص الحبير: ١/٢٧٨ طبع المدينة المنورة ١٩٦٤.

(٢) المغني في الضعفاء رقم ٧١٢١ وهو مقل، ومشاه ابن عدي، فهو ممن يعتبر به.

(٣) تهذيب الكمال: ١/٤٢ والتقريب.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

أنواع العلة من حيث موضعُها وأثرُها

- **المبحث الأول:** أنواع العلل الواقعة في الإسناد.
- **المبحث الثاني:** أنواع العلل الواقعة في المتن.

مُقَـدِّمَة

تنقسم العلة والحديث المُعَلُّ تبعاً لذلك أقساماً كثيرة، أهمُّها التقسيم بحسب موضعها هل هي في السند أو في المتن، أو فيهما معاً، ثم بحسب أثرها هل هي قادحة أو لا، وإذا كانت قادحةً فهل يتعدى قدحها إلى الجزء الآخر من الحديث أو لا يتعدى. وقد بنى الحافظ ابن حجر[1] تقسيمه للعلة على هذا الأساس، فصارت الأقسام ستةً.

لكن إذا نظرنا إلى العلة من حيث تصنيفُها فنيّاً نجد أمامَنا أنواعاً أخرى كثيرةً، مثل: الإرسال، الوقف، الاضطراب، القلب، الشذوذ، التّصْحيف والتحريف، الإدراج، . . . وغير ذلك مما يطول سرده.

وقد رأينا أنّ تَتَبُّعَ ذلك بالدرس المُفَصَّل يؤدي إلى تطويل لا يُناسب مقام الإيجاز الذي نحن فيه، كما يؤدي إلى تكرار ما هو مقرر في علوم الحديث، ومبسوط في كتابنا منهج النقد في علوم الحديث. فوجدنا أن ندمج هذه الأنواع الفنية سرداً في ضمن التقسيم لأنواع العلة من حيث

(١) في النكت على ابن الصلاح: ٢/٧٤٦ ـ ٧٤٧ ط السعودية. ونقل نصه بتمامه الصنعاني في توضيح الأفكار: ٢/٣٢ ـ ٣٣ ط. مصر. باختلافات يسيرة جداً. وقد أخطأ المحقق للنكت ورقمها خمسةً، لكونه لم يتنبه إلى القسم الثالث الذي رقمناه برقم ٣. فتأمل.

موضعُها مع بيان صلة كل نوع بالمعلل وعلم العلل.

وقد قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أنواع العلل الواقعة في الإسناد.

المبحث الثاني: أنواع العلل الواقعة في المتن.

❊ ❊ ❊

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

أنواع العلل الواقعة في الإسناد

ويتحقق ذلك بالأنواع الحديثية الآتية الخاصة بالسند:

ـ المَزِيْد في متصِلِ الأسانيد.

ـ المُرسَل الخَفِيّ.

ـ المدلَّس.

ـ المُعَنْعَن.

هذه أنواعٌ خاصة بالسند، فحيث كان ظاهرها السلامةَ لكنّ حقيقتَها القدحُ ففيها علةٌ، وهي من الحديث المُعَلِّ.

وهناك أحوال لا تحمل مصطلحاً معيناً، تدخل في عموم العلة والمُعَلّ، نذكر منها:

١ ـ وصل المرسل.

٢ ـ إرسال الموصول.

٣ ـ رفع الموقوف.

٤ ـ وقف المرفوع.

٥ ـ جعل التابعي صحابياً.

٦ ـ جعل الصحابي تابعياً.

٧ ـ عدم سماع مَن ظاهر حاله يفيد السماع.

٨ ـ عـدم تمييز حديث المختلط، هل حدث بـه قبل الاختلاط أو بعده.

ثم تَرِد هنا **أنواع مشتركة** بين السند والمتن، لكن حيث يقع القادحُ فيها في السند. وهي:

١ ـ الشاذّ.

٢ ـ المُنْكَر.

٣ ـ المضطرب.

٤ ـ المقلوب.

٥ ـ المُدْرَجُ.

٦ ـ المُصَحَّفُ والْمُحَرَّفُ.

كل نوع من هذه الأنواع حيث يكون ظاهره الصحة وحقيقة سنده وصفٌ من المذكورات ففيه عِلّةٌ في السند، وهو من الحديث المُعَلِّ.

أما بيان حكم العلة في هذا القسم وهو المعل في السند فيقول ابن حجر في النكت على علوم الحديث لابن الصلاح[1]: «إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح، وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه، وقد تستلزم القدح في المتن. وكذا القول في المتن سواء...» قال:

١ ـ «فمثال ما وقعت العلة **في الإسناد ولم تقدح مطلقاً**: ما يُوجَد مَثَلاً من حديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قَبوله، فإذا وُجِد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تَبَيَّن أن العلةَ غيرُ قادحة.

وكذا إذا اختُلِف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب

---

(١) النكت لابن حجر: ٢/٧٤٦ ـ ٧٤٧، ط السعودية.

التوقف عنه، فإن أمكن الجمعُ بينها على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحفّ الإسناد تَبَيَّن أن تلك العلةَ غيرُ قادحة.

٢ ـ ومثال ما وقعت **العلة في الإسناد، وتقدح فيه دون المتن** ما مثَّل به المصنِّف[١] من إبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة، وهو بقسم المقلوب أليق[٢].

٣ ـ[٣] فإن أُبدل راوٍ ضعيفٌ براوٍ ثقةٍ، وتبَيَّن الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضاً إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.

ومن أَغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته.

ومثال ذلك ما وقع لأبي أسامةَ حمادِ بن أسامةَ الكوفي أحد الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ـ وهو من ثقات الشاميين ـ قَدِم الكوفة فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ـ وهو من ضعفاء الشاميين ـ فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظنَّ أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدِّث عنه، وينسبُه مِن قِبَلِ نفسه فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامةَ عن ابن جابر، وهما

---

(١) أي ابن الصلاح، والمثال ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «البيعان بالخيار . . .». فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله: عن عمرو بن دينار، إنما هو عبد الله بن دينار. هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوهم يعلى بن عبيد فعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة. علوم الحديث لابن الصلاح: ٩١.

(٢) والمقلوب نوع من المعلل، فإنه وهم من الراوي، فإذا كان الذي وقع القلب منه ثقة فالحديث معلول.

(٣) توهّم محقّق النكت (ط. السعودية) أن ابن حجر لم يذكر القسم السادس، ولم يَتَنَبَّه إلى أنه أدرج القسمين (٢ و٣) فجعلهما واحداً سهواً منه في تحقيق الكتاب.

ثقتان، فلم يَفْطَن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد» انتهى[١].

وقد غلب على أمثلة الحافظ ابن حجر جانب التصوير النظري، عدا مثال القسم الثالث، ونزيد الإيضاح بأمثلةٍ أُخرى نُوردها فيما يأتي:

أ ـ حديث حمَّاد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي قِلابة عن أبي أسماء الرَّحَبِي عن أبي ثَعْلَبة الخُشَنِي أنه قال: «يا رسول الله إنّا بأرض أهل الكتاب، فنطبخُ في قدورهم ونشربُ في آنيتهم؟ فقال رسول الله ﷺ: إن لم تجدوا غيرها فارحَضُوها بالماء، ثم قال: يا رسول الله إنّا بأرض صيد...» الحديث[٢].

هذا الحديث إنما هو من طريقين: طريق أيوب وطريق قتادة، إلاّ أن حماداً جمعهما وجعلهما إسناداً واحداً.

قال أحمد: «هذا من قِبَلِ حماد، كان حماد لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسناداً واحداً وهم يختلفون». فالرجل عندما يجمع بين حديث جماعة ويسوقه سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق[٣].

فهذه علة في السند، ولم تقدح فيه ولا في المتن، لذا قال الترمذي: (حسن صحيح).

ب ـ حديث سفيان الثوري عن سُليمان بن مِهران الأعمش عن أبي وائل

---

(١) انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٧٩ ـ ٦٨١ وما سبق ص ٩٧. وقد يبدل اسم الضعيف بما يوهم أنه ثقة عمداً، وهو نوع من تدليس الشيوخ، ويدخل في المعلل.

(٢) رواه الترمذي: ٤/ ٢٥٦ وقال: «هذا حديث حسن صحيح». وأصله متفق عليه من غير هذا الطريق.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢/ ٦٧٥ ـ ٦٧٦.

شقيق بن سلمة عن ابن مسعود رضي الله عنه: «كان ﷺ يَتَخَوَّلُنا بالموعظة في الأيام كراهةَ السَّآمةِ علينا»[1]. هكذا: الأعمشُ عن أبي وائل.

وأخرجه مسلم عن علي بن مُسْهِرٍ قال الأعمش: وحدثني عمرو بن مُرَّةَ عن شقيق عن عبد الله. . .

فهذا يُوْهِمُ بظاهره أن الأعمش دلَّسه أولاً عن شقيق وأسقط الواسطة بينهما، ثم سَمَّى هذه الواسطة وهو عَمرو بن مُرَّة.

لكن الحقيقة ليست كذلك، بل سمعه الأعمش من أبي وائل بلا واسطة وسمعه منه بواسطة، وأراد بذكر الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيدَهُ، أو ليُنبِّه على عنايته بالرواية؛ حيث إنه سمعه نازلاً فلم يَكْتَفِ بذلك حتى سمعه عالياً، وقد صَرَّح الأعمش بالتحديث عند البخاري في آخر الدعوات[2] فقال: (حدثني شقيق)[3]. فالعلة غير قادحةٍ في السند ولا في المتن.

جـ ـ حديث عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ أن عائشة زوجَ النبي ﷺ كانت لا تَسمعُ شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: «مَن حوسب عُذّب». قالت عائشة: فقلت: أوليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾؟ قالت: فقال: «إنما ذلكِ العَرْضُ، ولكن مَن نُوقِش الحساب يَهْلِك»[4].

---

(١) متفق عليه: البخاري في العلم (ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة. . .): ١/ ٢١ ومسلم آخر صفة القيامة (باب الاقتصاد بالموعظة): ٨/ ١٤٢.

(٢) باب الموعظة ساعة بعد ساعة: ١١/ ١٧٩.

(٣) فتح الباري ١/ ١١٩.

(٤) البخاري في العلم (من سمع شيئاً فراجع): ١/ ٢٨.

ابن أبي مُلَيْكَةَ تابعي لم يدرك مراجعة عائشة للنبي ﷺ ، فظاهر قوله: «أن عائشة كانت لا تسمع شيئاً. . . » أنه مرسل.

لكن ما جاء بعدُ في الحديث يبيّن وصله، وهو قوله: «قالت عائشة: فقلت». كما ذكر الحافظ ابن حجر[١].

قلت: درج الرواة على حذف بعض ألفاظ الأداء في الرواية اختصاراً، وهذا الذي وقع هنا، وكأن الأصل: «أن عائشة حدثته أنها كانت. . . ».

فالعلة غير قادحة في السند، ولا في المتن، بل غير واردة.

د ـ حديث الليث بن سعد عن سعيد المقبُريّ عن شَرِيك بن عبد الله بن أبي نَمِر عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه. . . » الحديث في قصة ضِمَام بن ثعلبة[٢].

اختلف في إسناده: فأخرجه النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن الليث قال: حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد. . .

وأخرجه النسائي أيضاً من طريق الحارث بن عُمير عن عُبيد الله بن عمر، وذكره ابن منده من طريق الضحاك بن عثمان كلاهما ـ عُبيد الله بن عمر والضحاك ـ عن سعيد ـ المقبُري ـ عن أبي هريرة.

بينما هو في البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه ؟.

قال ابن حجر[٣]: «ولم يقدح هذا الاختلاف فيه عند البخاري؛ لأن الليث أثبتُهم في سعيد المقبري، مع احتمال أن يكون لسعيد ـ أي المقبري ـ فيه شيخان، ـ قال نور الدين: هما شَرِيك وأبو هريرة ـ. لكن تترجح

---

(١) فتح الباري: ١/١٤١.
(٢) البخاري في العلم (القراءة والعَرْض على المحدث) ١/١٨.
(٣) فتح الباري ١/١١١.

رواية الليث بأن المقبري عن أبي هريرة جادة مألوفة، فلا يعدل عنها إلى غيرها إلا من كان ضابطاً متثبتاً. ومن ثَمَّ قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «رواية الضحاك وهم». وقال الدارقطني في العلل: «رواه عُبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله والضحاك بن عثمان عن المقبري عن أبي هريرة ووهموا فيه. والقول قول الليث».

وعلى هذا الأخير ففي سند النسائي ومَن معه علةٌ قادحة في السند ـ سند النسائي ـ لكنها لم تقدح في سند البخاري، ولم تقدح في متن الحديث.

هـ ـ قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو نُعَيم الفضل بنُ دُكَيْن عن سفيان عن منصور عن الشعبي عن المقداد أبي كريمة الشامي عن النبي ﷺ في قصة الضيافة؟ قال أبي: هذا خطأ، إنما هو المقدام بن معدي كرب، كان خرج الشعبي إلى عبدالعزيز بن مروان أخي عبد الملك، فلقي المقدام بحمص، ولا أعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ هناك غيره، وقد كان عدّة من أصحاب النبي ﷺ أحياء... وقال أبو زرعة: الصحيح: المقدام بن معدي كرب، وكنيته: أبو كريمة[1].

فهذه علة في السند قادحة فيه، غير قادحة في المتن.

و ـ حديث المغيرة بن مسلم عن أبي الزُّبَير عن جابر مرفوعاً: «إذا استهل الصبيُّ ورِث وصُلِّيَ عليه». أخرجه النسائي وقال في المغيرة: «عنده عن أبي الزُّبَير غيرُ حديثٍ منكر». وخَرَّجه مِن طريق ابن جُرَيج عن أبي الزُّبَير موقوفاً، وقال: هو أصح[2].

---

(١) علل الحديث للرازي: ٢/ ٢٤٢. وانظر ما سبق ص ٩٨ ـ ٩٩ من هذا الكتاب.
(٢) النسائي في الفرائض كما في نصب الراية: ٢/ ٢٧٧ وانظر الكبرى: ٤/ ٧٧.

وأَعَلَّه الترمذي[1] بالاضطراب، ورجَّحَ روايتَه عن جابرٍ موقوفا[2].

فهذه علة في السند قادحة فيه، وقادحة في المتن؛ لأن الحديث لم يثبت من طريق أخرى صحيحة.

* * *

(١) في الجنائز: ٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٢) شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠.

المَبْحَثُ الثَّاني

أنواع العلل الواقعة في المتن

وتتحقق هذه في الأنواع الآتية من علوم الحديث حيث يكون ظاهرها الصحة وتقع العلة في المتن، وهذه الأنواع مشتركةٌ بين السند والمتن، وهي:

الشّاذّ، المُنْكَرُ، المضطرب، المقلوب، المُدْرَجُ، المُصَحَّفُ والمحرَّف.

قال الحافظ ابن حجر في تمام كلامه السابق يُتابِعُ أقسام العلة الستة[1]:

٤ ـ «ومثال ما وقعت **العلة في المتن دون الإسناد، ولا تقدح فيهما** ما وقع من **اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين** إذا أمكن ردُّ الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها...

٥ ـ ومثال ما وقعت فيه **العلة في المتن، واستلزمت القدح في الإسناد: ما يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنه صواباً، ويكون خطأً**، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلَّل الإسناد[2].

(١) النكت على ابن الصلاح: ٢/ ٧٤٨.

(٢) أي بأنه وهم في هذا الحديث، فيعلل الإسناد لوهم راويه، فإن كثر ذلك منه لزم القدح في الراوي بالحكم عليه أنه ضعيف.

٦ ـ ومثال ما وقعت **العلة في المتن دون الإسناد** ما ذكره المصنِّف[١] من أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس رضي الله عنه وهي قوله: «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها». فإن أصل الحديث في الصحيحين، فلفظ البخاري[٢]: «كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين». ولفظ مسلم[٣] في رواية له نفي الجهر، وفي رواية أخرى نفي القراءة» انتهى.

كذلك غلب على الحافظ ابن حجر هنا جانب التصوير النظري، ونزيد القارئ توضيحاً بهذه الأمثلة:

أ ـ حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً: «مَثَلُ ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً. . .» وفيه عند البخاري: «وكانت منها إخاذاتٌ أمسكت الماء. . .»[٤].

قال ابن حجر[٥]: «قوله: (إخاذاتٌ): كذا في رواية أبي ذر بكسر الهمزة، والخاء والذال المعجمتين، وآخره مثنّاة مِن فوق، قبلها ألف: جَمْعُ إخاذة، وهي الأرض التي تمسك الماء. وفي رواية غير أبي ذر وكذا

---

(١) أي ابن الصلاح.

(٢) صفة الصلاة (ما يقول بعد التكبير): ١/ ١٤٥، فتح الباري: ٢/ ١٥٤.

(٣) بلفظ: «صليت مع رسول الله وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم». وبلفظ: «كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها». الصلاة، (حجة من قال: لا يجهر بالبسملة) ٢/ ١٢ ـ ١٣. وقد جُمع بينهما بأن المراد بنفي القراءة نفيُ الجهر، وذلك لا يخالف رواية «يفتتحون بالحمد لله». وعلى هذا فالمثال من النوع الرابع من العلة التي لم تقدح في المتن ولا في السند.

(٤) البخاري في العلم «فضل من علم وعلم»: ١/ ٢٣ ومسلم في الفضائل «شفقته ﷺ على أمته»: ٧/ ٦٣.

(٥) فتح الباري: ١/ ١٢٩.

في مسلم وغيره (أَجَادِبُ) بالجيم، والدال المهملة، بعدها موحَّدة، جَمْعُ جَدَب، وهي الأرض الصلبة التي لا ينضب منها الماء. فلا اختلاف بين الروايتين».

فقد اختلف الرواة في لفظ المتن، لكن لم يقدح فيه ولا في السند.

ب ـ حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كنت أنا وجار لي من الأنصار... وكنا نتناوب النّزول على رسول الله ﷺ...» وفيه: «فقال: ـ أي الأنصاري ـ قد حدَث أمرٌ عظيم، قال: دخلتُ على حفصة فإذا هي تبكي...»[1].

قال ابن حجر[2]: «ظاهر سياقه يوهم أنه من كلام الأنصاري، وإنما الداخل على حفصة عمر، وللكَشْمِيْهَنِيّ: «فدخلتُ على حفصة» أي قال عمر: «فدخلتُ على حفصة». وإنما جاء هذا من الاختصار...».

قلتُ: اعتمد البخاري على شهرة الحديث، وأن قارئه لا يخفى عليه مثل هذا، كما أن اللفظ «دخلتُ على حفصة...» إلى آخر الحديث يدل على ذلك؛ إذ لا يُفهم من هذا المقام أن يدخل على حفصة إلا أبوها عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

جـ ـ حديث سعيد المَقْبُرِيّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «قيل: يا رسول الله مَنْ أسعدُ الناس بشفاعتك يوم القيامة...» الحديث[3].

قال ابن حجر[4]: «قوله: «أنه قال: قيل يا رسول الله» كذا لأبي ذر وكريمة، وسقطت (قيل) للباقين، وهو الصواب. ولعلها كانت (قلتُ)

---

(١) البخاري في العلم (التناوب في العلم): ١/ ٢٥.

(٢) فتح الباري: ١/ ١٣٥.

(٣) البخاري في العلم (الحرص على الحديث): ١/ ٢٧.

(٤) فتح الباري: ١/ ١٣٩.

فتصحفت، فقد أخرجه المصنف - يعني البخاري - في الرقاق كذلك» انتهى.

قلت: فالحديث مُعَلٌّ على الوجهين:

أما على ما قال: (هو الصواب) وهو سقوط (قيل) فيكون ذِكْرُها إدراجاً في الحديث.

وأما على قوله: كانت (قلتُ) فتصحفت. فالعلة التصحيف.

وعلى كلا الحالين فهي غير قادحة لا في المتن، ولا في السند.

د - حديث سعيدِ بنِ أبي مريمَ عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تنافسوا...»[١].

قوله: (ولا تنافسوا) مُدْرَج في الحديث بهذا السند، إنما هو من حديثٍ آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً[٢].

هذه العلة غير قادحة؛ لأن الحديث ثابتٌ بإسنادٍ صحيح.

هـ - ما رواه عبد الله بن لَهِيْعَةَ عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت: «أن رسول الله ﷺ احْتَجَمَ في المسجد». فقد تَصَحَّفَ عليه الحديث، وإنما هو بالراء: «احْتَجَرَ في المسجد بِخُصٍّ أو حَصِيرٍ حُجْرةً يُصلِّي فيها»[٣]، فاحتجر تعني: اتّخَذَ حُجْرةً، فَصَحّفه ابنُ لَهِيْعَةَ لكونه أخذه من كتاب بغير سماع[٤].

---

(١) الحديثان من المتفق عليه: البخاري في الأدب: ٨/ ١٩، ومسلم: في البر والصلة: ٨/ ٩ - ١٠، وانظر فتح الباري: ١٠/ ٣٧١ - ٣٧٢.

(٢) انظر منهج النقد: ٤٤١.

(٣) البخاري في صلاة الليل: ١/ ١٤٣ والأدب (الغضب لأمر الله): ٨/ ٢٨ ومسلم في المسافرين: ٢/ ١٨٨ ورواية ابن لهيعة في المسند: ٥/ ١٨٥ مصحَّفةً.

(٤) منهج النقد: ٤٤٥. وانظر ما سبق ص ٦٨.

هذه علةٌ قادحةٌ في المتن، وقادحةٌ في السند حسب تصوير الحافظ ابن حجر، بكون الراوي أخطأ في هذا اللفظ، والله أعلم.

ثم بناءً على هذا فإن وُجِد للراوي أغلاطٌ أخرى كثيرة يَضعُف حديثه كلُّه، وإن كان نادرَ الخطأ فهو ثقة، لكن يُحتاطُ مِن وَهْمِه بمراعاة عدم الشذوذ أو العلة.

و ـ حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن أدرك ركعةً من صلاة الجمعة وغيرها فليضف إليها أخرى وقد تَمّت صلاتُه»[1]، فهذا الحديث جاء من طريق بَقِيَّةَ بنِ الوليد عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر.

قال أبو حاتم: هذا خطأ المتن والإسناد، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من أدرك من صلاةٍ ركعةً فقد أدركها»، وأما قوله: (من صلاة الجمعة) فليس هذا في الحديث، فوهم في كليهما[2].

هذا الحديث مُعَلٌّ سنداً ومتناً، فإن السند وقع فيه قلب، والمتن وقع فيه إدراج.

ز ـ حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سجد أحدكم فلا يَبْرُكْ كما يَبْرُكُ البعير، ولْيَضعْ يديه قَبْل ركبتيه»[3].

---

(١) النسائي في المواقيت (من أدرك ركعة): ١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥ وابن ماجه: ١/ ٣٥٦ والدارقطني: ٢/ ١٢.

(٢) انظر علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/ ١٧٢ وقال (١٨١) «هذا حديث منكر» وانظر إعلام الأنام (اللباس والبيوع): ٢/ ١١٣ ومنهج النقد: ٤٥٠.

(٣) أبو داود: (كيف يضع ركبتيه قبل يديه): ١/ ٢٢٢ والترمذي: ٢/ ٥٨ والنسائي: ٢/ ١٦٣.

قال ابن القيِّم[1]: إن حديث أبي هريرة مما انقلب على بعض الرواة متنُه وأصلُه، ولعله: «وليضع ركبتيه قبل يديه».

فهذه العلة قادحة في المتن دون الإسناد، حسب تصوير الحافظ.

* * *

(١) زاد المعاد: ١/١٥٧ وفيه تحليل مطول، وانظر تعليقه على تهذيب سنن أبي داود: ١/٣٩٩ ـ ٤٠٠، وانظر منهج النقد: ٤٣٧.

خَاتِمَة

وفي الختام نذكّر بأهمية علم العلل، لِمَا أنه يكشف ما في الأسانيد والمتون من القوادح الخفية، وأن هذا البحث لشائق، تتطلع القلوب لمعرفة الخفيات، كما أنه يَشْحَذُ ذهن طالب الحديث ويدرِّبه، فضلاً على كونه ميدان التطبيق العملي لأصول المصطلح، لا سيما على منهج أئمتنا المصنفين في علم العلل، فقد توسعوا وأودعوا في مصنفاتهم قوادح الجرح بالضعف والكذب، والتضعيف بالانقطاع الجلي ونحو ذلك، مما جعل هذه المؤلفات مجالاً خِصْباً لتطبيق علوم الحديث.

ونذكِّرُ بأنه قد حذّر الأئمة من الخوض في غوامض العلل أمام من ليس أهْلاً له، خشيةَ سوءِ فهمه، ودخول الوسواس الخناس عليه، وإن كان ذلك عند من له اشتغال وفهم وإدراك يزيد الثقة بعمل أئمة الحديث، ودقة نقدهم، ودقة منهجهم وشموله جميع جوانب البحث.

وقد ذكر أبوداود (في رسالته إلى أهل مكة)[1] أنه ضرر على العامة أن يُكْشف لهم كلُّ ماكان من هذا الباب، فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأن علمَ العامة يَقْصُرُ عن مثل هذا».

قال الحافظ ابن رجب[2]: «وهذا كما قال أبوداود، فإنّ العامةَ تقصُرُ أفهامُهم عن مثلِ ذلك، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة إذا سمعوا ذلك».

---

(١) ص ٧.

(٢) في ختام شرح علل الترمذي: ٨٠٦ و٨٠٧ ـ ٨٠٨.

قال: «وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون عللَ الحديث نصيحةً للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ وصيانةً لها، . . .، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلَّلة، بل تقوى بذلك الأحاديثُ السليمةُ عندهم؛ لبراءَتها من العلل، وسلامتها من الآفات، فهؤلاء هم العارفون بسنة رسولِ الله ﷺ حقاً». انتهى.

وقد عُنِينا بتوضيح ما قررناه، حتى لا يلتبس على أحد، نسأل الله تعالى حسن القبول، وحسن النفع به، إنه جواد، وهو خير مأمول.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

عصر الاثنين الحادي عشر من ذي القعدة الحرام ١٤٢٣هـ الموافق ١٣/١/٢٠٠٣م.

ووقع الفراغ من تدقيق هذه الطبعة الموسعة والمجددة ضحى يوم الإثنين الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ست وعشرين وأربعمائة وألف (٢/٥/٢٠٠٥) في حي المهاجرين، على سفح جبل قاسيون، بمدينة دمشق الشام حرسها الله مدى الزمان، وجعلها سخاء رخاء وسائر بلاد المسلمين. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وعلينا وعلى من دعا لنا بخير، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين.

والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

أ. د. نور الدين عتر

خادم القرآن وعلومه والحديث وعلومه

المراجعُ

- اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، بشرح أحمد شاكر ، الطبعة الثالثة . مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده . القاهرة .
- إعلام الأنام ، شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام ، تحرير وشرح واستنباط نور الدين عتر ط . الصباح ، دمشق. توزيع دار اليمامة ودار الفرفور . دمشق.
- الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع ، للقاضي عياض. تحقيق الأستاذ سيد صقر .
- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين. نور الدين عتر . طبع مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الثانية : ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .
- الأنساب للسمعاني ط بريطانيا ١٩١٢م .
- البحر المحيط للزركشي ط١ القاهرة : الكتبي ١٩٩٤م .
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للحافظ السيوطي. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية . دار الكتب الحديثة ـ القاهرة : ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م .
- تذكرة الحفاظ للذهبي، طبع الهند . الطبعة الثالثة .
- تعجيل المنفعة ، برجال الأربعة ، للحافظ ابن حجر . ط . الهند .
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر . ط . دار الكتب العلمية . بيروت .

- تفسير القرآن العظيم ، الإمام ابن كثير ، طبع مطابع الشعب . القاهرة .
- تفسير الطبري . طبع الميمنية . مصر .
- تقاسيم العلل ، لأبي بكر الرازي، طبع معهد التراث العلمي بحلب ١٩٩٥م .
- التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني . ط الهند . مجلد واحد كبير .
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني . ط الهند ١٣٢٧هـ . تصوير بيروت عنها .
- تهذيب الكمال للمزي . تصوير . دار المأمون ، دمشق .
- توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير تحقيق وتعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله .
- جامع الأصول، لابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط . طبع دمشق : ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م .
- الجامع الصحيح ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع بولاق . سنة ١٣١٤هـ .
- الجامع ، للإمام محمد بن عيسى الترمذي (سنن الترمذي) طبعة مصطفى البابي الحلبي . تحقيق أحمد شاكر للجزءين ١ و٢ .
- جامع التحصيل لأحكام المراسيل . ط . بغداد .
- الجرح والتعديل . لابن أبي حاتم الرازي، طبع دائرة المعارف العثمانية . الهند .
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط١ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة .
- دراسات منهجية في الحديث النبوي للدكتور نور الدين عتر . مطبوعات جامعة دمشق .
- الدر المنثور في التفسير المأثور ، للسيوطي . ط . مصر .

ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للمحدث محمد ابن جعفر الكتاني. طبع دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
ـ زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية. ط. دار البيان، دمشق.
ـ سنن ابن ماجه القزويني. طبع عيسى البابي الحلبي.
ـ سنن أبي داود السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى.
ـ سنن الدارقطني تصحيح الشيخ هاشم المدني.
ـ سنن النسائي، باعتناء الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.
ـ السنن الكبرى للنسائي.
ـ السنن الكبرى للبيهقي، تصوير عن ط. الهند.
ـ سير أعلام النبلاء للذهبي.
ـ شرح الألفية في علم الحديث، للعراقي، طبع مصر. جمعية النشر والتأليف. الطبعة الأولى: ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٧ م.
ـ شرح ألفية السيوطي للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. ط. مصر.
ـ شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر. دار الملاح ـ دمشق ـ الطبعة الأولى: ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م.
ـ شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر = نزهة النظر.
ـ صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، طبع استانبول. دار الطباعة العامرة سنة: ١٣٢٩هـ.
ـ الضعفاء الكبير للعقيلي. ط. بيروت.
ـ ضوابط قبول عنعنة المدلس، الدكتور عبد الرزاق الشايجي. ط. جامعة الكويت.
ـ علل الأحاديث ابن أبي حاتم الرازي. تصوير بيروت عن طبعة السلفية. القاهرة.

ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، الدارقطني ، ط . السعودية .
ـ العلل في الحديث ، لهمام عبد الرحيم سعيد. دار العدوي للتوزيع . عمان . الأردن . سنة ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠ .
ـ العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل . ط . تركية وط . بيروت .
ـ علوم الحديث للإمام أبي عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري. دار الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الثالثة : ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .
ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني . المطبعة الخيرية للخشاب سنة ١٣١٩ هـ .
ـ الكامل لابن عدي . ط . دار الفكر . بيروت .
ـ كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري شرح أصول البزدوي، طبع استانبول .
ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، طبع الهند .
ـ لسان العرب لابن منظور الإفريقي . مصورة عن طبعة بولاق . مصر .
ـ مختارات من كتاب النكاح من سنن النسائي طبع جامعة دمشق .
ـ مختصر سنن أبي داود ، للمنذري مع معالم السنن للخطابي ، وتعليق ابن القيم ط . السلفية ـ القاهرة .
ـ المسند للإمام أحمد بن حنبل. تصوير المكتب الإسلامي. دمشق ـ بيروت .
ـ مصنف ابن أبي شيبة ، ط . الهند .
ـ مصنف عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. ط . المكتب الإسلامي. بيروت .
ـ المعجم الكبير للطبراني . تحقيق حمدي السلفي ، ط . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
ـ معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري. ط . دار الكتب المصرية . القاهرة . وطبع بيروت .

- المغني في الضعفاء ، للذهبي ، تحقيق نور الدين عتر . ط . حلب .
- منهج النقد في علوم الحديث ، نور الدين عتر . دار الفكر - دمشق - الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م .
- الموطأ للإمام مالك ، ط . عيسى البابي الحلبي - مصر .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي . ط . عيسى البابي الحلبي .
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ، تحقيق وتعليق نور الدين عتر . ط . الصباح . الثالثة . دمشق .
- نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية . جمال الدين الزيلعي . ط . مصر .
- النكت على علوم الحديث لابن الصلاح ، لابن حجر ط بيروت ، وط . السعودية .
- نيل الأوطار للشوكاني شرح منتقى الأخبار لمجد الدين بن تيمية . ط . دار الكلم الطيب . دمشق - بيروت .
- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر . طبع المنيرية بالقاهرة ١٣٤٧هـ .
- هدي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة ، نور الدين عتر . الطبعة الثالثة ، مجددة وموسَّعة . دار الفكر - دمشق .

* * *

فِهرِسُ ٱلمُحتَوَيَاتِ

❊ ❊ ❊

ٱلسِّيرَةُ ٱلذَّاتِيَّةُ لِلْمُؤَلِّفِ

أ.د. نور الدين بن محمد بن حسن عتر.

- وُلِدَ في حلب عام (١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م).
- أكمل دراسته الثانوية الشرعية بالمدرسة الخسروية بحلب وتخرج منها سنة (١٩٥٤م).
- التحق بكلية الشريعة جامعة الأزهر، وتخرج منها سنة (١٩٥٨م).
- أنهى مرحلة الماجستير، وحصل على الدكتوراه من شعبة التفسير والحديث بتقدير ممتاز سنة (١٩٦٤م) عن رسالته الموسومة بـ: (طريقة الترمذي في جامعه والموازنة بينه وبين الصحيحين)، والتي عدل عن عنوانها إلى: « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين ».
- كان أول تدريسه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة (١٩٦٥م) إلى سنة (١٩٦٧م).
- رجع إلى سورية، ودرَّس بكلية الشريعة في جامعة دمشق في سنة (١٩٦٧م) وإلى الآن، ودرَّس بغيرها من الكليات الشرعية كمعهد الفتح الإسلامي ومجمع الشيخ أحمد كفتارو.
- عمل خبيرًا لتقويم مناهج الدراسات الجامعية الأولى والدراسات العليا في كليات الشريعة لعدد من كلياتها في جامعات الدول العربية في الكويت وجامعة الشارقة وغيرها من الكليات والجامعات.
- كما عمل خبيرًا معتمدًا ومحكِّمًا لتقويم الأبحاث العلمية والمؤلفات الحديثية لدى خمس عشرة جامعة ومؤسسة علمية في عدد من الدول.
- أشرف وناقش عددًا كثيرًا من الرسائل العلمية الماجستير والدكتوراه في عدد من الجامعات، منها: جامعات دمشق، وحلب، والأوزاعي بلبنان، وأم القرى بمكة المكرمة، وكلية الشريعة بجامعة الشارقة وغيرها من الجامعات.

كتب للمؤلف:

في التأليف العلمي المتخصص:

١ - الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (الطبعة الرابعة).

٢ - منهج النقد في علوم الحديث (الطبعة الخامسة - منقحة).

٣ - معجم المصطلحات الحديثية.

٤ - تصدير معجم المصنفات في الدراسات الحديثية.
٥ - هَدْي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة (طبعة رابعة موسعة جدًّا).
٦ - دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (الكتاب الأول)، (العبادات)، (الطبعة السابعة).
٧ - دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (الكتاب الثاني)، (المعاملات)، (الطبعة السابعة).
٨ - دراسات منهجية في الحديث النبوي (الأسرة والمجتمع)، (الطبعة الرابعة).
٩ - النكاح في سنن النسائي والأدب في سنن الترمذي (الطبعة الرابعة).
١٠ - الحج والعمرة في الفقه الإسلامي (موضح بالمصورات الجغرافية والمخططات الملونة)، (الطبعة الخامسة).
١١ - في تفسير القرآن الكريم وأسلوبه المعجز علميًّا وبيانيًّا (الطبعة الحادية عشرة)، (الثانية: معدلة وموسعة).
١٢ - علوم القرآن الكريم (الطبعة السابعة - موسعة).
١٣ - الإحرام (بحث خاص لموسوعة الفقه الإسلامي في الكويت).
١٤ - الإحصار (بحث خاص لموسوعة الفقه الإسلامي في الكويت).
١٥ - الحج (بحث خاص للموسوعة الكويتية).
١٦ - خروج النظم المصرفية عن أحكام الشريعة الإسلامية وطرق علاجها (خاص بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).
١٧ - المسانيد ومكانتها في علم الحديث.
١٨ - أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال (الطبعة الثالثة - معدلة ومنقحة ومزيدة زيادات مهمة).
١٩ - خبر الواحد الصحيح وأثره في العقيدة والعمل.
٢٠ - القرآن الكريم والدراسات الأدبية (الطبعة الرابعة).
٢١ - أحكام القرآن في سورة البقرة (الطبعة الرابعة).
٢٢ - أحكام القرآن في سورة النساء (من محاضرات الدراسات العليا في التفسير التحليلي).
٢٣ - آيات الأحكام: تفسير واستنباط (الطبعة الأولى).
٢٤ - إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، للحافظ ابن حجر (الطهارة والصلاة)، (الطبعة الثامنة، الأولى الموسعة).

٢٥ - إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام (تتمة الصلاة - اللباس - الزكاة - الصوم - الحج - البيوع)، (الطبعة السابعة، الأولى الموسعة).

٢٦ - إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام (المعاملات - الأسرة)، (الطبعة السابعة، الأولى الموسعة).

٢٧ - إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام (العقوبات - المجتمع - الجامع)، (الطبعة السابعة، الأولى الموسعة).

٢٨ - مع الروائع والبدائع في البيان النبوي.

٢٩ - مناهج المحدثين العامة (في الرواية والتصنيف).

٣٠ - لمحات موجزة في أصول علم العلل.

في تحقيق المخطوطات:

١ - علوم الحديث، للإمام ابن الصلاح الشهرزوري، (طبعة سادسة بتحقيق جديد وتعليقات موسعة).

٢ - المغني في الضعفاء، للإمام شمس الدين الذهبي، (طبعة مدققة بتحقيق جديد وتعليقات معدلة وموسعة).

٣ - الرحلة في طلب الحديث، للإمام الحافظ أبي بكر الخطيب، (الطبعة الرابعة)، وهو كتاب فريد يتحدث عن الرحلة في طلب الحديث الواحد.

٤ - شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي، (الطبعة الرابعة)، (والأولى بمقابلة جديدة على الأصل، وتصحيح مهم لأخطاء الطباعة وتعديل جوهري للتعليقات).

٥ - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، للإمام النووي، (الطبعة الرابعة).

٦ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر (الطبعة الثالثة بمقابلة جديدة، وتعديلات مهمة في التعليق).

٧ - هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، للإمام المحدث الحافظ المجتهد عز الدين ابن جماعة الكناني.

بحوث علمية ودراسات ثقافية:

١ - المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام (الطبعة الثامنة).

٢ - أبغض الحلال (الطبعة السادسة).

٣ - أسس الدعوة وأخلاق الدعاة (طبع الآلة الكاتبة).

٤ - تفسير سورة الفاتحة في ضوء السنة النبوية وعلوم البلاغة واللغة العربية.
٥ - جوامع الإسلام في أحاديث سيد الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام.
٦ - ماذا عن المرأة (الطبعة السابعة).
٧ - السنة المطهرة والتحديات (الطبعة الثالثة).
٨ - فِكر المسلم وتحديات الألف الثالثة.
٩ - كيف تتوجه إلى القرآن؟
١٠ - تعلم كيف تحج وتعتمر (الطبعة الرابعة)، فيها تعديل مهم.
١١ - النفحات العطرية من سيرة خير البرية ﷺ.
١٢ - فضل الحديث النبوي الشريف وجهود الأمة في حفظه.
١٣ - الاتجاهات العامة للاجتهاد.
١٤ - ما هو الحج الأكبر.
١٥ - الملامح الفنية في الحديث النبوي.
١٦ - اتباع الرسول ﷺ من الإيمان.
١٧ - علم المناسبات وأهميته في تفسير القرآن وكشف إعجازه.
١٨ - فقه الإمام البخاري في جامعه الصحيح.
١٩ - حب الرسول ﷺ من الإيمان.
٢٠ - جمع القرآن الكريم وتوثيقه في عهد النبي ﷺ.
٢١ - كيف تتوجه إلى العلوم والقرآن الكريم مصدرها.
٢٢ - الدعوة والداعية إلى الإسلام.

* * *

رقم الإيداع ١٣٨٠٢ / ٢٠١٣ **الترقيم الدولي** I.S.B.N 978-977-717-092-5